جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: نقود، مالية، وبنوك

تحليل القوائم المالية للبنوك الجزائرية
في ظل الإصلاحات المصرفية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية « BADR »

من طرف

حميـــدي كلثـــــوم

أمام اللجنة المشكلة من:

دراوسي مسعود	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
طواهرمحمد التهامي	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا
مسعداوي يوسف	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
درحمون هلال	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
عمورة جمال	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، 2007

ملخـــــــــص

يعد النظام المصرفي من أهم الأنظمة في أي دولة، لذا وجب الاهتمام بشكل كبير، ذلك من خلال وضع قواعد تجعل البنك في حالة جيدة، وذلك بتعزيز الرقابة على الأداء المصرفي خصوصا والرقابة المصرفية عموما.

الرقابة على الأداء العام للبنك هي من أهم نقاط المنصوص عليها في مقرارات بازل الأولى والثانية، إذ تعتبر خطوة حساسة وحاسمة بالنسبة للبك، وتتم هذه الأخيرة استنادا لوثائق ألا وهي القوائم المالية.وتطبيقا للنظم الاحترازية بشكل أفضل.

تعد القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية لأي نظام محاسبي فهي مخرجات النظام الذي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرارات، لذا تقتصر هذه القوائم في معرفة المركز المالي للمنشأة والمكانة التي يحتلها وفقا لما تقدر له ومعرفة الإيراد وهذا يتم من خلال تحليل هذه القوائم بشكل جيد يضمن سلامة المنشأة .

لذا وجب على النظام المصرفي الجزائري الامتثال إلى مثل هذه الإصلاحات التي تعد من أهم النقاط في الاقتصاد الوطني، ذلك بعد دخولها إلى اقتصاد السوق لمواكبة الإصلاحات العالمية، عرفت الساحة المصرفية عدة هزات على مستوى المصرفي سواء البنوك العمومية أو الخاصة، لجأت السلطة النقدية إلى وضع قوانين تخضع إلى اصلاحات دقيقة استنادا لمقررات بازل الأولى.

ونشير في الأخير إلى أن تحليل القوائم المالية المصرفية تستند من خلال قوانين منصوص عليها وفقا للقواعد العالمية، ألا وهي النظم الاحترازية، وهذا ما لمسناه من خلال دراسة وتحليل لبنك عمومي يرتكز عليه الاقتصاد لوطني في موضع المذكرة.

شـــــــــــكر

على اثر إنهائنا لهذا العمل المتواضع، نتقدم بشكر المولى عز وجل بان وفقنا بانجاز هذا العمل وإتمام هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون ثمرة جهد متواصل تنفع به الطلبة في المستقبل.

"إن العلم نور يجعله الله في القلب من يشاء من عباده، من شأنه أن يضيء لصاحبه الطريق فيسلكه على بصيرة، وينتهي به إلى النهاية حميدة، فاحمد الله أولا وأخرا".

أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف **طواهر محمد التهامي**، على نصائحه وإرشاداته القيمة وتشجيعاته لمتابعة هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى الشكر للأستاذين الكريمين **فوضيلي عبد الحليم و للوشي محمد** على إرشاداتهما وتشجيعهما المتواصلة.

كما لا يفوتني أن اشكر عمي **يوسف** الذي دعمني وشجعني على انجاز هذا العمل، كما لا أنسى الشكر الخالص إلى المدير العام السيد **سحاقي** وعمال مصلحة الميزانية بالمديرية العامة للمحاسبة العامة.

كما لا أنسى عائلتي الكريمة على المثابرة في هذا العمل، وكل الزملاء والزميلات في دفعتي والدفعتين اللاتي سبقتني، وكل أساتذة ومسئولي قسم ما بعد التدرج معهد العلوم الاقتصادية، وكل من هو قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري.	24
02	السياسة النقدية والمالية خلال 1963-.1967	35
03	بنية ودائرة التمويل في المؤسسات المالية لفترة الستينات	39
04	الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي بعد إعادة هيكلة المنظومة المصرفية.	43
05	هيكل النظام النقدي المالي الجزائري سنة .1988	46
06	القوائم المالية والتقارير المالية	89
07	الأرصدة الوسيطية للتسيير	119
08	مصدر وتوزيع المردودية الإجمالية	120
09	التنظيم العام للبنك بعد الإصلاح التسعينات	141
10	الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) سنة 2004	144
11	الهيكل التنظيمي العام لمديرية المحاسبة العامة (DCG)	147

قائمة الملاحق

Annexe n=° 01 : Structure du bilan.

Annexe n=°02 : Structure d' hors bilan.

Annexe n=° 03 : Structure compte de résultats et contenu Annexe.

Annexe n=°04 : Le bilan de la BADR (2000-2004).

Annexe n=°05 : hors bilan de la BADR (2000-2004).

Annexe n=° 06 : compte de résultat de la BADR (2000-2004).

قائمـــة الجـداول

الرقم		الصفحـة
01	تطور نسبة تغطية المخاطر في الجزائر(٪)	51
02	إعادة رسملة البنوك.	53
03	عدد الوكالات والفروع للبنكين.	64
04	جمع الموارد	68
05	توزيع قروض للاقتصاد	69
06	أنواع القوائم المالية	94
07	الأوزان الترجيحية لموجودات عناصر داخل الميزانية	98
08	أوزان الترجيحية لموجودات عناصر خارج الميزانية	98
09	توزيع مسؤوليات الرقابة على نشاط فروع البنوك التجارية	99
10	طريقة القوائم المالية المقارنة	110
11	طريقة التحليل الأساسي	111
12	الميزانية المجمعة	116
13	جدول التدفقات الموارد والاستخدامات	117
14	قياس وإدارة المخاطر المالية	133
15	جدول التغيرات لقائمة الميزانية (2000-2004)	158-155
16	التحليل الرأسي لقائمة الميزانية (2000-2004)	161
17	جدول التغيرات لقائمة خارج الميزانية (2000-2004)	166-165
18	التحليل الرأسي لقائمة خارج الميزانية(2000-2004)	168
19	جدول التغييرات لقائمة حساب النتائج (2000-2004)	172-171
20	التحليل الرأسي لقائمة حساب النتائج (2000-2004)	175
21	العمليات مع الزبائن (2000-2004)	176
22	العمليات مع الخزينة (2000-2004)	178
23	الأرصدة الوسيطية للتسيير (2000-2004)	183

24	العمليات مع الزبائن (2000-2004)	184
25	العمليات مع الوسطاء الماليين (2000-2004)	185
26	رأس المال الأدنى (2000-2004)	187
27	نسبة تغطية الأخطار (2000-2004)	188
28	نسبة السيولة (2000-2004)	189
29	معامل العمليات المتوسطة والطويلة (2000-2004)	190
30	نسب الاستغلال الأساسية (2000-2004)	191

الفهـــــرس

مـــلـخـــص

شـــــكـــــر

قـائـمة الجـــداول

قـائمة الأشكال والملاحق

الـفـــهـــرس

مقدمـة..... 10

1. **النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية**..... 18

1.1. نظرة عامة حول النظام المصرفي التقليدي..... 19

1.1.1. مكونات النظام المصرفي التقليدي..... 19

2.1.1. واقع النظام المصرفي..... 26

3.1.1. التحول إلى البنوك الشاملة..... 29

2.1. النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاح سنة 2003 34

1.2.1. مرحلة التأسيس من 1962-1970..... 34

2.2.1. مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد من 1970-1986..... 40

3.2.1. مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق من 1986-1990..... 43

4.2.1. مرحلة الإصلاح المصرفي لسنة 1990..... 47

3.1. النظام المصرفي الجزائري على ضوء الإصلاح سنة 2003..... 54

1.3.1. تسيير وإدارة بنك الجزائر ومراقبته..... 54

2.3.1. الهيئات الرقابية والوقائية في النظام المصرفي الجزائري..... 57

3.3.1. البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر..... 61

4.3.1. تقييم النظام المصرفي الجزائري عام 2004..... 67

2. **تحليل العائد والمخاطرة للبنوك في ضوء الإصلاحات المصرفية**..... 73

1.2. إستراتيجية القوائم المالية..... 74

1.1.2. النظام المحاسبي للبنوك..... 74

2.1.2. قائمة الميزانية وخارج الميزانية..... 79
3.1.2. قائمة حساب النتائج والملحق..... 84
4.1.2. قائمة التدفقات النقدية..... 90
2.2. كفاءة الرقابة المصرفية..... 94
1.2.2. لجنة بـازل للرقابة والإشراف المصرفيين..... 95
2.2.2. تطبيق مقررات لجنة بازل الاولى..... 100
3.2.2. الرقابة على الأداء العام للبنك..... 104
4.2.2. الأدوات الرئيسية لتحليل القوائم المالية..... 110
3.2. تقييم الاداء الكلي للبنك..... 115
1.3.2. قواعد التسيير في الميدان المصرفي..... 115
2.3.2. النظم الاحترازية..... 120
3.3.2. المخاطر المصرفية..... 127
3. **دراسة تحليلية للقوائم المالية لـبنك الفلاحة والتنمية الريفية « BADR » بالمديرية العامة للمحاسبة العامة « DCG »** 135
1.3. دراسة وصفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 136
1.1.3. تقديم عام حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية « BADR »..... 136
2.1.3. التنظيم العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية..... 140
3.1.3. التنظيم العام المديرية المحاسبية العامة « DCG »..... 145
2.3. الدراسة المحاسبية لنشاط البنك..... 148
1.2.3. تقييم عناصر قائمة الميزانية..... 148
2.2.3. تقييم عناصر قائمة خارج الميزانية..... 163
3.2.3. تقييم عناصر حساب النتائج..... 169
3.3. تحليل العائد و المخاطرة للبنك..... 176
1.3.3. وضعية البنك..... 176
2.3.3. النسب الاحترازية..... 184
الخاتمة العامة..... 194
قائمة المراجع..... 199
الملاحـق..... 209

مقـــــــدمـــــة

يعتبر الاقتصاد أداة تسمح لأية دولة بترشيد طريقة استعمال ثرواتها لتحقيق نتائج مثلى في مختلف الميادين في سبيل تلبية متطلبات المستهلك، ذلك لان التطور التكنولوجي والعملي الذي قلب موازين العلاقات العامة بين مختلف الأجهزة و المؤسسات، يعتمد على أكبر الأجهزة المالية والمصرفية كقاعدة تمويلية.

كما أن كل مؤسسة تبحث و تسعى لتحقيق التوازن، و لهذا وجب عليها جمع المعلومات الضرورية و استخدامها في عملية التحليل، لأنها بالضرورة ستسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التسيير و الاستنتاج و التفسير و الحكم على الوضع المالي لها، وهكذا تستطيع المؤسسة استخدام أموالها بشكل سليم يضمن استمرارها في العمل، و بقائها في الميدان.

تعتبر المؤسسات المصرفية الركيزة الأساسية لتمويل المشاريع الاقتصادية، فتحقيق الأهداف التنموية لهذه المؤسسات بقيت كنتيجة لقرارات تهدف إلى ضمان توازنها، و ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار عند مزاولة الفعل التسييري لمجموعة من العوامل التي تؤثر على هذه المؤسسات، من بينها المحيط إذ يعتبر أمرا ضروريا لتسيير فعال و كفء للمؤسسة.

تعرض الاقتصاد العالمي عقد الثمانينات والتسعينات بعدة أزمات مالية ومصرفية، إذ كان أهمها مشكلة الديون العالمية التي أدت إلى إضعاف النظام المصرفي و كشفت للجميع وضع المصارف الداعي للقلق، إذ اتضح أن البنوك التجارية العالمية التي أدت دورا هاما في النظام المصرفي تعاني من ضعف رأسمالها و عدم جودة أصولها، وارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها، مما نتج عنه بروز مشكلة عدم الاستقرار المصرفي.

للتصدي لهذه الأوضاع غير المستقرة اتخذت الحكومات ومن بينها الجزائر إعادة نظمها المصرفية إلى حالتها الصحية، إذ تشمل هذه تعزيز القوانين والقواعد المصرفية التي تؤدي إلى التقليل من المخاطر وتحسين نظم الإشراف والرقابة المصرفية، إذ طرحت على بساط البحث والنقاش قضية النظام المصرفي الجزائري الذي استوجب إصلاحات جذرية من خلال التغيرات التي عرفها الاقتصاد

الجزائري، المتمثل في الانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق المفتوح على العالم والمبني أساسا على قاعدة العرض و الطلب الذي لم يأت صدفة، بل كان وليد السياسات الاقتصادية المتبعة، مما استدعى تكيف أعوان الاقتصاد مع البيئة الجديدة التي تتميز بالتغير المستمر و المنافسة الحادة.

وبالرغم من الإصلاحات التي عملت بها السلطات الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط، فان التسيير الإداري بقي يتماشى مع النظام الموروث عن الاستعمار، ومع تبني اقتصاد السوق وجب على السلطات المالية النظر إلى الناحية المحاسبية من خلال الإفصاح عن القوائم المالية الختامية و طرق تحليلها وإخضاعها للنمطية المعمول بها دوليا.

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية لأي نظام محاسبي، وفي ضوء ما شهادته الساحة المصرفية العالمية من تطورات، فان الجزائر فرضت وجودها في هذا الميدان، ذلك لأن البنوك يجب أن تلعب دورها في البيئة الجديدة بطريقة فعالة من جهة، وبناء قاعدة جديدة لاتخاذ القرارات وتحقيق المردودية من جهة أخرى. فلذلك تلجأ البنوك إلى استعمال القوائم المالية الختامية لأنه يتم فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرارات. لذا وجب على صانعي السياسة المصرفية وضع معايير و قواعد رامية إلى تحقيق السلامة المصرفية.

لقد حرصت السلطة النقدية الجزائرية وفقا للسلطات الدولية على اتخاذ العديد من القواعد المتعلقة بمعايير لجنة بازل الأولى و الثانية، و ذلك لتخفيف المخاطر ووضع ضوابط فتح الحسابات و قواعد الإفصاح و البيانات الواجب نشرها بما يتفق مع التنظيمات المسطرة منذ دخولنا إلى اقتصاد السوق، لأن ظهوره كان نتيجة حتمية لنقائص و سلبيات شاهدتها التقنيات التقليدية على مستوى البنوك، و التي كان لها أثر في عرقلة مسار هذه الأخيرة و حركة نشاطها، لأن فرصة توفرهم على أهم شروط السرعة و النجاح و التقدم في نظام المعلوماتية الخاصة بمختلف الأجهزة المالية الدولية المفتوحة على أكبر برامج الاتصال وأهمها.

أضف إلى ذلك أن تحليل القوائم المالية يقوم على طرق و أدوات مختلفة، إذ يرتكز أساسا على تقنية القواعد الحذرية المعمول بها دوليا كونها وسيلة ضرورية و هادفة إلى تحليل الحالات و الوضعيات المالية المختلفة للبنك، ثم الحكم على مركزه المالي وتقييم فعالية إدارته، وبالتالي تحديد نقاط الضعف والقوة، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب.

ولاستجلاء هذا الموضوع ارتأينا الإجابة على السؤال الجوهري التالي:

" هل أن تحليل القوائم المالية للبنوك الجزائرية طريقة فعالة في تقييم الأداء العام للبنك، أم أنها تسهم في تعزيز قدرتها في التحكم الجيد في أمواله في حدود ما تملكه مع مواجهة التزاماتها لاستمرار نشاطها، ومدى تطبيقها للمعايير الحذرية المنصوص عليها قانونيا ؟ "

1- الأسئلة الفرعية

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الإصلاحات المصرفية التي قامت بها السلطات النقدية والمالية؟

- ما المقصود بالقوائم المالية، وما هي مكوناتها؟

- من هم المهتمون للقوائم المالية والمطبقون، وكيف يتم الإفصاح عنها؟

- ما هو نوع الرقابة المصرفية المتبعة في تحليل القوائم المالية؟

- ما هي الأدوات الرئيسية لتحليل القوائم المالية؟، وكيف يتم تقييمها؟

2- الفرضيات:

نظرا لطبيعة ومحتوى الدراسة، تم إرفاق الإشكالية المساقة بالفرضيات التالية، و التي تبقى دائما قابلة للاختيار والمناقشة:

- العمل المصرفي محفوف بالمخاطر، مما يحتم البحث عن أفضل الطرق لقياسها وتسييرها.

- تعتبر تقنية تحليل القوائم المالية كضوء كاشف على نقاط الضعف و القوة، كونها معيارا يبين درجة التوازن ووسيلة اتخاذ القرارات.

- تتمحور أساليب التحليل في جمع المعلومات المالية المتوفرة خلال الفترة الزمنية الماشية والفترة الحالية، ثم تحليلها بشكل علمي.

- تحليل القوائم المالية يحقق المعالجة التحليلية للمؤسسات المصرفية، ذلك باستخدام مختلف البيانات المحاسبية و الدراسة المعمقة لها.

3- أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع تحليل القوائم المالية للبنوك من أهم المواضيع التي طرحت على بساط البحث و النقاش في المجال المصرفي، ذلك لان سر نجاح أي مؤسسة مصرفية يكمن في تطبيق سياسة محاسبية جيدة مع عدم التدليس في التسجيل المحاسبي. لذلك يأتي هذا البحث من مجموعة البحوث التي تعني بهذا المجال.

4- أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا الموضوع لمجموعة من الاعتبارات أهمها:

- بحكم تخصصنا في البنوك، النقود والمالية في مرحلة التدرج وما بعد التدرج.

- نظرا لقلة الباحثين المتطرقين لهذا الموضوع الحساس في الجامعة الجزائرية على المستوى ما بعد التدرج.

- ارتأينا المساهمة في إثراء المكتبة الوطنية بهذا النوع من الدراسات وتشجيع الباحثين على طرح مثل هذه المواضيع خاصة بالنسبة للمؤسسات المصرفية.

- الاهتمام المتزايد بتعديلات على مستوى طرق تحليل القوائم المالية، خصوصا من خلال وضع تعليمات و مراكز تطبيقية للتعليم عن بعد عبر الإنترنت.

- لم يكن صدفة و إنما راجع للفضول الذي يكمن بداخلنا لمعرفة كيفية تقييم أداء البنك.

- الشعور بعظمة التحليل الجيد للقوائم المالية وأهميته ونجاعته على مستوى المؤسسات باختلاف أنواعها وأشكالها، ومعرفة كيفية عمل الوظيفة المالية في البنك ومدى قدرته على تسيير التدفقات المالية.

- معرفة سبب التعثر المصرفي الذي عرفته البنوك العمومية منذ سنة 2004، وخاصة البنك العمومي "بنك الفلاحة و التنمية الريفية"، مع العلم أن نشاط البنك حسب التصريحات كان جيدا.

- هل تطبق البنوك الجزائرية تعليمات بنك الجزائر بكل حذافيرها، أم أنها تقوم بالتلاعب مثلما حدث في البنك الخاص "بنك الخليفة".

5- موقع البحث من الدراسة:

كما سبق وان اشرنا إليه، ومن خلال المسح الذي أجريناه على مكتبات بعض الجامعات، وجدنا أن هناك مواضيع ضعيفة على مستوى الدراسة والتحليل وجدت مذكرتين تتناول الهدف الرئيسي لموضوعنا:

*** خروبي وهيبة: تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر(ماجستير بجامعة البليدة)**، إذ تضمنت دراستها هذه إلى خمس فصول المتضمنة ما يلي: يضم الجهاز المصرفي ومكوناته- مراحل التطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال- التحول إلى اقتصاد السوق وقانون النقد والقرض- البنوك الخاصة في الجزائر وأخيرا دراسة وضعية أي تقييم ادء بنك البركة في الجزائر.

*** كركار مليكة، تحديث الجهاز المصرفي على ضوء معايير بازل (ماجستير جامعة البليدة)**، تضمنت أهم قواعد التحديث المنتهجة من قبل النظام المصرفي تبعا للمقررات المعتمدة من لجنة بازل، هذا كله تضمن في أربعة نقاط: أنواع الأخطار المصرفية التي تواجه البنوك أثناء قياسها بأعمالها- ومدى استجابة الجهاز المصرفي لمقررات لجنة بازل. في الأخير دراسة تطبيقية لبنك الجزائري الوطني وتوضيح القواعد الاحترازية لدى البنك والمؤسسات المالية غير البنكية في الجزائر مع إبراز مدى التزام هذا البنك بالمعايير المقررة من طرف بنك الجزائر.

في حين جاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء على جوانب أخرى من هذا الموضوع مثل:

أ- نوع الرقابة التي تحدد القواعد الاحترازية وأهمية تطبيقها.

ب- سبب تعثرات المصرفية للبنك مع العلم أنها تطبق القوانين المنصوص عليها.

ج- الوثائق المعتمدة في تطبيق المعايير الاحترازية.

د- كيف يتم تقييم أداء العام للبنك، البنك يطبق فعليا المعايير، وما المؤشرات على ذلك؟

6- أهداف الدراسة:

نصبو من خلال دراستنا هذه إلى بلوغ جملة من الأهداف أهمها:

- معرفة أهم التعليمات التي تم نشرها من طرف بنك الجزائر المتعلقة بالقوائم المالية و القواعد الحذرية للتسيير.

- استجلاء مفهوم القوائم المالية و كذا الرقابة على الأداء العام للبنوك.

- التعرف على الأدوات الرئيسية للتحليل.

- معرفة مختلف المعايير الاحترازية و المخاطر المصرفية و طرق قياسها.

- معرفة ما إذا كان " بنك الفلاحة و التنمية الريفية " يتماشى وفقا لتعليمات بنك الجزائر أم لا، وهل يستطيع أن يطبق معايير بازل 2.

7- حدود الدراسة:

أ- تتمحور حول دراسة الإصلاحات القائمة على النظام المصرفي الجزائري قبل وبعد سنة 2003.

ب- ذكر إنشاء المخطط المحاسبي البنكي الخاص والقيام بالتعديلات على مستوى النسب الاحترازية المعمول بها دوليا "بازل1".

ج- نتعرض إلى تجربتي بنكين خاصين أدى بهما المطاف إلى التصفية.

د- تقييم نشاط النظام المصرفي الجزائري.

ه- التعرض إلى المسح التشخيصي بالتعرف إلى القوائم المالية المعمول بها في البنوك وأهم مكوناتها، وكيفية تقييمها من خلال العائد و المخاطرة، والأشخاص الساهرين على تسييرها.

8- المنهج و أدوات الدراسة:

للإجابة على كل الأسئلة المطروحة في الإشكالية واختبار صحة الفرضيات المساقة، اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك من خلال استعراض النظام المصرفي الجزائري والقوائم المالية للبنك والرقابة و الإشراف المصرفيين، و كذا التعثر المصرفي والرقابة على الأداء العام للبنك، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي إثر تطرقنا إلى دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حتى نتمكن من تحليل القوائم المالية لهذا البنك و استخلاص أهم النتائج و الملاحظات المرجوة.

9- صعوبات الدراسة:

لا يخلو البحث العلمي من الصعوبات، إذ واجهتنا خلال دراستنا بعضا منها المتمثل في:

- قلة مصادر المعلومات بالنسبة للبنك المتطلب دراسته.

- قلة المراجع بنوعيها المطبوعة و الإلكترونية، خاصة مع صعوبة و في بعض الأحيان استحالة دخول بعض المكتبات المتخصصة.

10- خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، جاءت الدراسة في ثلاث فصول سبقتها مقدمة عامة و تلتها خاتمة عامة.

➢ الفصل الأول: نتطرق من خلاله إلى ثلاثة مباحث: الأول خاص بعرض المكونات الرئيسية للنظام المصرفي التقليدي، والذي تناولناه من خلال ثلاث نقاط : الأولى تضم تشكيلة النظام المصرفي، الثانية تضم واقع النظام المصرفي أما النقطة الثالثة تضم التحول إلى البنوك الشاملة، أما المبحث الثاني نتطرق إلى أهم الإصلاحات المدخلة على النظام المصرفي الجزائري قبل التعديل الأخير ألا وهو الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض ذلك بأربعة نقاط: الأول يتعلق بمرحلة التأسيس والثاني بمرحلة

التخطيط المالي والثالث مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق والنقطة الأخيرة تم مرحلة قانون النقد والقرض 90-10 وفي الأخير تطرقنا إلى النتائج التي أسفرت عليها هذه الإصلاحات من خلال استعراض مختلف هيئات وأجهزة النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 وتقييم نشاطه.

➢ الفصل الثاني: نتطرق إلى إستراتيجية القوائم المالية وذلك بتقريب مفهوم مبادئ المحاسبة المصرفية والقوائم المالية وأهدافها ومكوناتها بالتفصيل، ثم تليها كفاءة الرقابة المصرفية في تحسين القوائم المالية من خلال التعرف إلى مفهومها في ظل مقررات بازل 1و2. والنتائج المعمول بها لتحليل القوائم ومن ثم التطرق إلى الأدوات الرئيسية لتحليل. إذ ختمنا الفصل بالتطرق إلى تحليل العائد والمخاطرة وفقا لمعايير بازل ذلك من خلال القواعد الكبرى والنسب الاحترازية، واستعراض أهم المخاطر المنجرة من خلال قياسها وإدارتها.

➢ الفصل الثالث: تقييم الأداء العام لـ" بنك الفلاحة و التنمية الريفية" تدعيما للجانب النظري من خلال الدراسة الوصفية له من كل جوانبه، والدراسة المحاسبية مستعنين بالقوائم المالية لهذا البنك وتحليلها خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2004، وذلك بعد تطبيقها للمعايير الاحترازية المتعلقة بالقوائم المالية المطبقة على المستوى الدولي.

الفصل 1

النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية

عرف النظام المصرفي تطورات عدة عبر التاريخ، شملت كل الجوانب المتعلقة به خاصة هيكله التنظيمي ووظائفه، وظهور بنوك أخرى تضم كل البنوك التقليدية وتقوم بوظائف متنوعة وحديثة تمس مجالات كثيرة نتيجة للتحولات التي طرأت على العالم الاقتصادي المتمثلة بظهور العولمة الاقتصادية.

وبانتشار هذه الأخيرة تزايد دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وظهور مستحدثات جديدة مالية ومصرفية، وحتى تستطيع البنوك أن تستفيد من هذه التحولات والتغيرات تم إنشاء بنوك جديدة تدعى بالبنوك شاملة، هدفها تعظيم العوائد والتقليل من المخاطر، وتزداد أهميتها يوما بعد يوم على المستوى المحلي أو العالمي. وبما أن الجزائر جزء من المحيط العالمي ورغبة منها في مواكبة التطورات العالمية قامت بإصلاحات شاملة للاقتصاد بدأت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

وبناءا على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: عرض وجيز للنظام المصرفي التقليدي، ويتناول ثلاثة محاور، الأول بيان تشكيل النظام المصرفي، الثاني واقع النظام المصرفي، الثالث تحول النظام المصرفي إلى البنوك الشاملة.

أما المبحث الثاني: يتناول النظام المصرفي الجزائري قبل التعديل الأخير في قانون النقد والقرض (الأمر03-11) الذي عرف مرحلة انتقالية، وذلك من خلال أربعة محاور: المحور الأول يتعلق بمرحلة التأسيس والثاني مرحلة التخطيط المالي والثالث مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق والرابع يتعلق بمرحلة قانون النقد والقرض 90-10.

أما المبحث الثالث فيتناول النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر03-11 المتعلق بالنقد والقرض وذلك من خلال استعراض مختلف هيئاته وأجهزته وتقييم نشاطه قبل وبعد الأمر 03-11.

1.1. نظرة عامة حول النظام المصرفي التقليدي

يتكون النظام المصرفي في أي دولة من عدة بنوك، وذلك وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، فتعدد البنوك ناجم عن الدقة في التخصص، وخلق هياكل تمويلية مستقلة تتواءم مع حاجات الأفراد، لذا نجده يختلف من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها في وضع سياسته وبرامجه.

1.1.1. مكونات النظام المصرفي التقليدي

يتم تصنيف النظام المصرفي على عدة أسس: على أساس الملكية التي تتكون من بنوك خاصة والمساهمة، وعلى أساس جنسيتها التي تقسم إلى بنوك وطنية، أجنبية وإقليمية...الخ، وعلى أساس بنية الجهاز تقسم إلى بنوك مركزية وتجارية ومتخصصة، وهذا لأنه يعتبر أفضل تصنيف حيث يتماشى مع أي نظام مصرفي، إذ يتربع على قمته البنك المركزي، أضلاعه البنوك التجارية والمتخصصة.

1.1.1.1. البنك المركزي

البنك المركزي يعتبر مؤسسة تأخذ على عاتقها تنفيذ عمليات الحكومة، للتأثير على سلوكية المؤسسات المالية لغرض المساعدة السياسية الاقتصادية الحكومية [1]، فهو يتربع على قمة النظام المصرفي في أي اقتصاد يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة. إذ تعتبر أمواله أموال خاصة وله الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات البنوك بما يكفله الحصول على كافة المعلومات التي تساعده على تحقيق أغراضه [2].

إلا أن هذه البنوك لها دور في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تمويلها المباشر وغير المباشر لعملية التنمية، لأن بعد عام 1920 أوصى المؤتمر المالي الدولي المنعقد في بروكسل عام 1920 بإنشاء مثل هذه البنوك بأسرع وقت ممكن، ذلك لصالح التعاون النقدي وتثبيت وإعادة الاستقرار المصرفي في الأنظمة، ومن هنا بدأت الدول النامية تسارع في إنشاء هذه البنوك.

(أ)- وظائف البنك المركزي : تتمثل فيما يلي:

1. بنك الإصدار : هذه المهمة تجعل البنك المركزي مسؤولا عن السياسة النقدية والافتراضية، وذلك بتأثيره على حجم الائتمان عن طريق التأثير على الاحتياطات، وتقديم ضمان اكبر ضد الإفراط في إصدار أوراق النقد وزيادة ثقة الجمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدورة.

2. بنك الحكومة : يعمل عمل بنك الحكومة، يقوم بإدارة وتنظيم الدين القومي للدولة، كما يقوم باستشارات مالية ونقدية لاتخاذ الإجراءات الملائمة، ويقدم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم السندات المكلفة لديها.

3. الإشراف والرقابة على البنوك : تهدف هذه الوظيفة إلى الحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، وحماية المودعين حيث تقوم بعدة مهام أهمها : الرقابة على السوق التعسفية مثل شراء وبيع العملات الأجنبية...الخ، والرقابة على البنوك التي تتمثل في تقارير الحركات المالية التي تقدمها البنوك إليه والرقابة على الوسطاء الماليين الذين يقدمون الائتمان.

(ب)- أدوات البنك المركزي : تمثل فيما يلي:

1. سعر إعادة الخصم : هو سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية نضير إعادة خصم ما لديها من الأوراق والسندات، أي تقديم القروض قصيرة الأجل ومد البنوك التجارية بالسيولة اللازمة لمواجهة احتياجاتها، بحيث يستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير سعر إعادة الخصم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي أوقات الرواج يمكن للبنك إتباع سياسة انكماشية تهدف إلى تقليل كمية النقود المتداولة عن طريق تخفيض سعر إعادة الخصم الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار فوائد القروض التي تمنحها البنوك التجارية فيزداد الطلب عليها ومنها يزداد حجم الودائع المصرفية[3].

2. عمليات السوق المفتوحة : هي بيع وشراء الأوراق المالية في سوق رأس المال، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع، اذ تعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل الفعالة في الدول التي تمر بالمراحل الانتقالية، حيث تقوم بإصلاحات رئيسية في نظام المدفوعات وتقليل المخاطر وتسهيل استخدام أدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وتعزيز تنمية الأسواق المالية.

3. تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي: تتناسب عكسيا مقدرة البنك التجاري على خلق الودائع مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وبما أن البنك المركزي يقوم بتحديد هذه النسبة فإنه يستطيع استخدامها وسيلة لتقييد أو تسهيل خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة، إذا أراد البنك المركزي في التغلب على التضخم في النشاط الاقتصادي فانه يلجأ إلى رفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي .

من خلال ما ذكرناه سابقا نجد أن البنك المركزي يلعب دورا مهما في المصلحة العامة فيقوم بالمقاصة ونظم التسوية عبر الهيئات الخاصة لتسوية الحسابات فيما بين البنوك والبنك المركزي، وإيجاد

الإطار القانوني لضمان توفر المؤسسات والهياكل التنظيمية وتمديد متطلبات الترخيص والإخطار بشأن ممارسة أنشطة معينة ....الخ. [4]

لنجاح سياسة الإدارة النقدية غير المباشرة يجب التخفيض من حجم الاحتياطات الزائدة التي تحتفظ بها البنوك، لذا تمت الزيادة في استقلالية البنك المركزي(*)، التي تساعد في خفض التضخم و الحفاظ عليه. كما ينبغي أن يكون خاضعا للمساءلة والمحاسبة أمام الحكومة والجمهور فيما يتعلق بالهدف المحدد له، ففي بعض الدول مثل المملكة المتحدة ونيوزلندا والسويد اتخذت هذه المساءلة شكل إصدار تقرير التضخم الذي يصدر كل 4 أو 6 أشهر متضمنا التفاصيل الخاصة باحتمالات التضخم ومبررات القرارات التي اتخذت على صعيد السياسة النقدية فيما يتعلق بهدف التضخم.

2.1.1.1. البنوك التجارية

البنوك التجارية هي البنوك تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا ببنوك الودائع، وما يميزها عن غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية بحيث ينتج عن ذلك ما يسمى بـ خلق النقود[5]، يمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، حيث أنها تقوم بتلقي الودائع تحت الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي[6]، إذ تقوم بعمليات الادخار والاستثمار في الداخل أو الخارج مثل المساهمة في إنشاء المشروعات التنموية بهدف الربح. البنوك التجارية لها دور رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية بحيث تسعى إلى تعظيم أرباحها، وهذا يجعلها تمتلك نوعين من الموجودات ذات العائد، وهي الاستثمارات والقروض، وهي جزء مهم من وسائل الدفع في الاقتصاد، ذلك لأنها تملك سيولة نقدية كبيرة حيث تزود الجمهور والقطاعات الاقتصادية بالعملة والائتمان التي تحتاجها، كما أنها تحتفظ بجزء من الدين العام. لكن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية ليست مطلقة تتوقف على عوامل مرتبطة بالسلطات النقدية والوحدات الاقتصادية التي تؤثر على السياسة الاقراضية للبنوك التجارية بعوامل الأمان والسيولة والربحية. فإن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان يعني قدرتها على التمويل، لا تتحدد فقط بحجم ما تستطيع تعبئته من مدخرات. والتي يطلق عليها الودائع الأصلية أو الأولية أو الودائع المشتقة' والتي تنتج نتيجة قيامها بوظائفها.

(أ)- وظائف البنوك التجارية: للبنوك التجارية وظائف نقدية متعددة بحيث يمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة.

(*)- تعني أن البنك يجب أن يكون مفوضا وحده بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق الاستقرار.

1.الوظائف الكلاسيكية (التقليدية) : يمكن حصرها في النقاط التالية :

* قبول الودائع على اختلاف أنواعها وفتح الحسابات الجارية.
* تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان [7].

2. الوظائف الحديثة: تتمثل الوظائف الحديثة في تقديم خدمات متنوعة للعميل نذكر منها ما يلي [8]:

* تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: يقوم المسئول بإعداد دراسة حالية للمشروع الذي يقدمه العميل، وهذا النوع من الخدمات نجد فيه نوع من التنافس.
* ادخار المناسبات: البنك يقوم بتشجيع العملاء على الادخار لتغطية النفقات،"موسم الاصطياف...الخ" بمنحهم فوائد وتسهيلات ائتمانية مما يؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنك.
* خدمات الكمبيوتر: أصبحت البنوك تعتمد على الحاسوب الالكتروني في القيام بنشاطها وتقديم خدمات للمتعاملين معها، بتزويدهم بكشوف موحدة وشاملة تبين وضعهم المالي وكشوف تبين الضرائب المترتبة على إيراداتهم. كما يمكنها تقديم خدمات للبنوك الأخرى مقابل عمولة. البنوك في الولايات المتحدة تتوقع تزايد هذا النوع من الخدمات يؤدي إلى تزايد إيراداتها وتنتظر أن تنشأ ما يسمى بالمجتمع الذي لا يستعمل النقود والشيكات.
* إدارة ممتلكات وتركات المتعاملين معها: بنوك الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على إدارة أموال وممتلكات العملاء الأثرياء، حيث يحددون للبنك مجالات استثمار أموالهم وكذا كيفية التصرف بالعوائد.

(ب)- خصائص وأهداف البنوك التجارية : تتميز هذه البنوك بمجموعة من الخصائص منها :

1. خلق النقود: منح القروض تفوق ما لديها من نقود حقيقية، لأن هذه القروض ائتمانية لأنها ناجمة عن مجرد تسجيل محاسبي لعمليات الإيداع والقرض واستعمال الشيكات في التداول. وبهذا نقول على أن البنوك التجارية خلقت التزامات على نفسها تزيد عدة مرات كما هو متوفر لديها من احتياطات أو ودائع فعلية [9].

2. فتح الحسابات الجارية: تتميز البنوك التجارية عن البنوك الأخرى بقبولها لفتح الحسابات الجارية

3. تعدد الخدمات: البنوك التجارية هي أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة المقرضين والمقترضين، ذلك بتنوع الخدمات المقدمة لعملائها دون تمييز فهي تتيح لهم فرصة الحصول على قروض متعددة ذات آجال مختلفة وفرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم: "شهادات الإيداع، السندات القابلة للتداول"[10].

كما ذكرنا سابقا أن البنوك التجارية تسعى إلى تعظيم ربحيتها وتقليل المخاطر، ولتحقيق هذه الرغبة يجب تواجد السيولة اللازمة للاستمرارية البنك.

*هدف الربحية: يقوم هذا الهدف على تعظيم أرباح البنك، بتحقيق ارتفاع الإيرادات مع تدني النفقات، تمكن بزيادة النشاط المصرفي وتنويع حافظة الأوراق المالية وتوسع الاستثمارات التي يمولها، لكن الاندفاع نحو تحقيق الربحية دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تنجم عنها قد يؤدي بالبنك إلى الوقوع في أزمات السيولة التي تهدد مركزه المالي والثقة فيه.

*هدف السيولة: السيولة مجموعة من التدفقات النقدية الدورية المتاحة للبنك والتي تواجه الطلبات الطارئة سواء كانت بنوكا أو البنك المركزي ،إذ تعتبر صمام الأمان وهامش الضمان للبنك.

نستنتج من خلال ما ذكرناه عن البنوك التجارية أن لها دورا مهما يتمثل في قبول الودائع بأنواعها ثم يقوم بتوظيفها في عمليات الاستثمار، أضف إلى ذلك أن السيولة تنتج من بفعل الودائع التي يتم توظيفها، بحيث تكون مربحة للبنك. وقد توسعت نشاطات البنك التجاري وأصبح يقوم بمنح قروض طويلة الأجل التي هدفها تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى مثل، الصناعة، شراء السندات الحكومية...الخ. الشكل التالي يوضح لنا أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري.

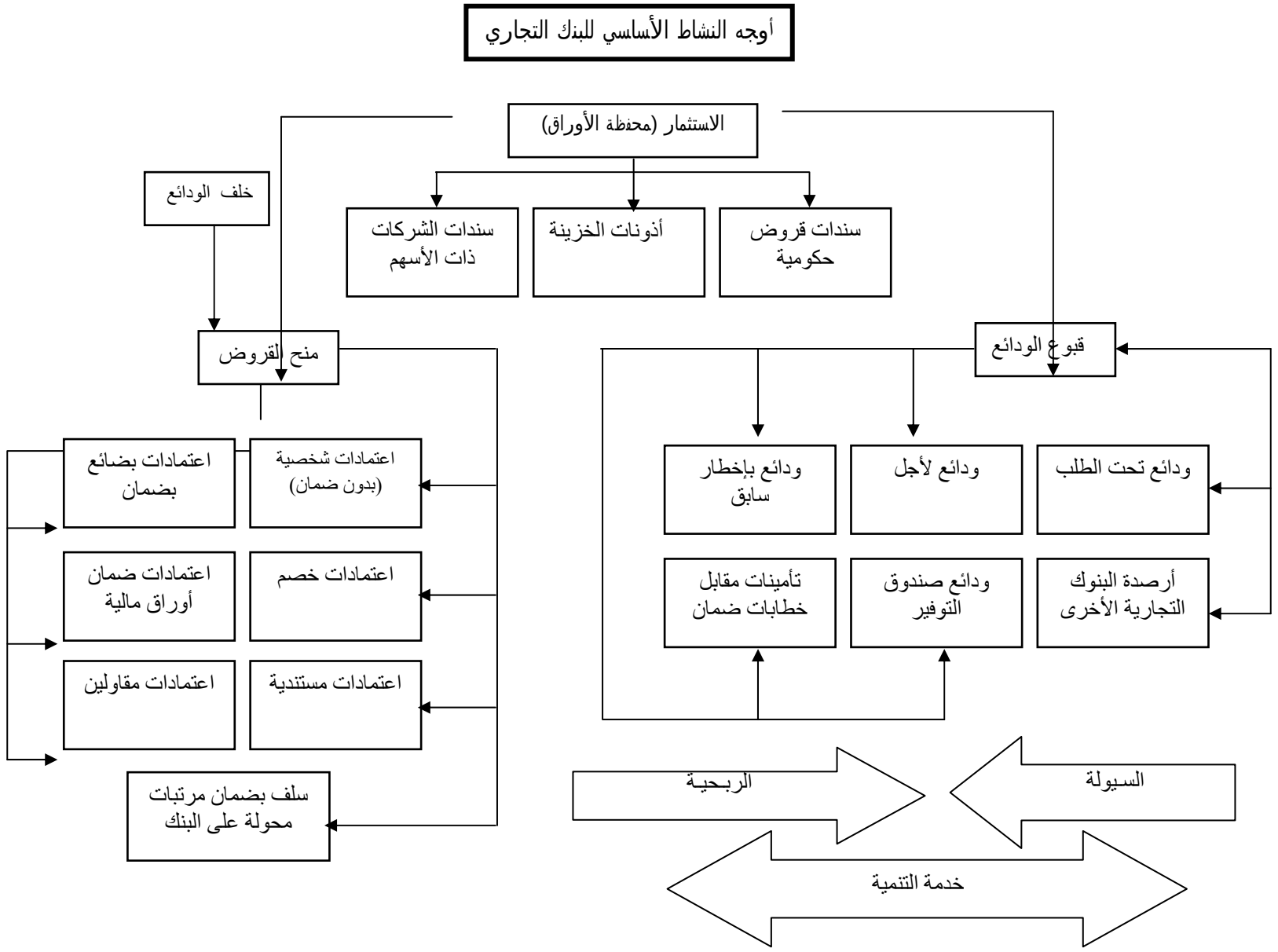

الشكل رقم01: أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري[6].

3.1.1.1. البنوك المتخصصة.

البنوك المتخصصة هي مؤسسة مصرفية ذات صيغة مالية كغيرها من البنوك التجارية، وهي الأخرى تساهم في مقابلة الطلب على الاقتراض وتقديم الخدمات المالية، وذلك بالاعتماد على معايير مختلفة كنوع من النشاط الاقتصادي [11].

البنوك المتخصصة يعد ظهورها إلى التطورات الاقتصادية التي شهدتها مختلف القطاعات (الصناعي، الزراعي، العقاري...)، من هنا أصبحت الحاجة إلى وجود بنوك متخصصة في التمويل طويل الأجل لتلك القطاعات، وهدفها جاء للتقليل من مخاطر الائتمان، وبالتالي فإن أنشطتها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل ومعرفة بطبيعة العمليات وخبرات خاصة.

(أ)- خصائص البنوك المتخصصة: تعتمد على إصدار سندات طويلة الأجل وعلى رأسمالها، لا تقوم بقبول الودائع، كما أنها تستطيع الحصول على قروض طويلة الأجل من البنوك التجارية والبنك المركزي.

1. الدولة تقوم بتدعيمها لأن طبيعة عملها اجتماعية.
2. البنوك المتخصصة تقوم بعمليات مباشرة مثل: الاستثمار المباشر أو إنشاء المشاريع الجديدة أو المساهمة، وتقديم الخبرات الفنية في مجال التخصص.

(ب)- أنواع البنوك المتخصصة: من مميزاتها أنها تتكون من ثلاث مؤسسات رئيسية:

1. بنوك الاستثمار: هي بنوك متخصصة في عملية التنمية وذلك بتمويل المشروعات الجديدة، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم من جهة، ومن جهة أخرى متخصصة في العمليات التمويلية وذلك بتدبير الموارد المالية للبنك، ومن جهة ثالثة متخصصة في الرقابة بحيث تقوم بمتابعة تنفيذ المشروعات التي يشارك البنك في تأسيسها ومتابعة تنفيذ اتفاقيات القروض التي يمنحها البنك من أجل تمويل إنشاء المشروعات المختلفة [12].

2. بنوك الأعمال : هي بنوك ذات طبيعة خاصة، تقتصر عملياتها على المساهمة في التمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها أو الاستحواذ عليها، إنها تعمل إذا في سوق رأس المال في حين تتعامل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا [13]، في الجزائر تأخذ كمثال بنك الإتحاد بحيث تدخل في عمليات المضاربة على الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية والأجنبية.

3. بنوك الادخار والتوفير: تختص بتجميع المدخرات الخاصة بالأفراد والتي تكون في الغالب مستحقة عند الطلب، وتأخذ شكل دفتر ادخار، وتكون مدخرات بأجل. حينئذ تأخذ شكل أذونات وسندات ومنشآت الادخار تعيد تشغيل مالها بالإقراض لآجال مختلفة وهذا التمويل يكون لبناء السكنات وترميمها.

نستنتج أن وظائف هذه البنوك لا تقتصر على وظائف عادية للبنوك التجارية بل تدرج أيضا في [14]:

* البحث عن الفرص الاستثمارية أكثر إغراء.
* استثمار فائض السيولة لديها في أسواق رأس المال سواء الداخلية أو الخارجية أو العالمية.
* إصدار السندات والأسهم ودعم المشروعات المختلفة والتي تتميز بسلامة مركزها المالي والاقتصادي.

إلى جانب هذه البنوك ظهرت بنوك حديثة النشأة في الدول الإسلامية تحارب الربا، لذا نجدها منتشرة كثيرا وهي ما تسمى بالبنوك الإسلامية.

4. البنوك الإسلامية: هي مؤسسة مصرفية تجمع الأموال، وتستثمرها دون اللجوء إلى الفائدة، بالتالي يكون الاعتماد على التعامل بهذه الأخيرة هو أهم ضابط نظري يمكننا من التعرف على هذه المؤسسات، بحيث أنها تجمع بين البنوك التجارية والتنموية وتأدية خدمتها دون استخدام الفائدة، بحيث أن البنك الإسلامي لا يستطيع أن يقرض أموالا من البنك الإسلامي والبنوك الأخرى، بل يعتمد على أن يكون التعامل بدون فائدة، أي المشاركة معها في المشاريع محددة أو الحصول على قروض طويلة الأجل مقابل حصة من الربح بشكل لا يتعارض مع المعاملات المصرفية التي يقرها الفقه الإسلامي.

رغم اهتمام هذه البنوك بالتمويل الاستثماري طويل الأجل إلا أن تخصصها في ذلك قد عرضها باستمرار إلى عدد من المشاكل حددت من فاعليتها ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من الدول، من هذه المشاكل نجد ارتباط مستقبل البنوك بمستقبل النشاط الذي تخصصت فيه كما أن البنوك فقدت خبرتها فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية العامة في البلاد بسبب تركز دراستها على الفروع التي تخصصت فيها دون بقية القطاعات الأخرى.

2.1.1. واقع النظام المصرفي.

تحرير الخدمات المالية والمصرفية والتزاماتها بقوانين المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي أدى إلى زيادة الضغوط على الدول العربية للقيام بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية أكثر توسعا في اقتصاد بما في ذلك القطاعات المالية والمصرفية من أجل تحسين أدائها العام وتعزيز قدراتها

التنافسية، في ضوء الأحجام الصغيرة التي تتسم بها المؤسسات المصرفية وتوقع زيادة المنافسة الأجنبية، تعمل السلطات على تشجيع الاندماج بين المؤسسات.

ولهذا سوف نعرض موجز عن الاندماج والخوصصة، وتحديات المعاملات المصرفية الالكترونية، وما هي الأدوات لمواجهة هذه الأخيرة.

1.2.1.1. اندماج وخوصصة البنوك: تتمثل كما يلي:

(أ)- اندماج البنوك: هو الانتقال من وضع تنافسي إلى آخر أحسن، هدفه مواجهة المنافسة المصرفية [15]. يحاول الاندماج المصرفي تحقيق ثلاثة أبعاد [16]:

1. الكثير من الطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء وذلك بتقديم الخدمات المصرفية واقتصاديات الموارد البشرية واقتصاديات التسويق للخدمات المصرفية من حيث الترويج والإعلام، وتوليد إدارة تمويلية جديدة وخلق النقود وزيادة كفاءة الاستثمار والتوظيف والربح.

2. خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد، بحيث تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار، والعائد، وإدارة الموارد والدخل الجديد يشكل أكثر كفاءة وفعالية وإبداعا.

3. إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة، لكن في ظل العولمة يعتبر الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للبنوك الصغيرة والكبيرة بحيث ينطوي على زيادة القدرة التنافسية وزيادة المقدرة على تطبيق التكنولوجيا، لكنه يكون مبني على التحالف الاستراتيجي والتعاون بين المتنافسين كأداة للتكيف والتواجد والاستمرار في ظل العولمة، لذا نجد أن الاندماج المصرفي والعولمة وزيادة القدرة التنافسية لهم علاقة مع بعضهم البعض، كل واحد يشمل الآخر، لذا نجد للعولمة متغيرين أساسين يتعلقان بتحرير الخدمات المصرفية والثاني بمعيار كفاية رأس المال.

أما بالنسبة لزيادة القدرة التنافسية نجد أنه ينتج التوسع في فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإرادات وزيادة القدرة التنافسية العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية وتحسين الربحية وخفض التكلفة، وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية...الخ.

(ب)- خوصصة البنوك: الخوصصة هي انعكاس للتغيرات التي أحدثتها العولمة المالية على الجهاز المصرفي خاصة في تحرير الخدمات المصرفية والمالية التي تدخل ضمن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة [16]، حيث أنها تتمثل في أبعاد مختلفة أي تتيح إمكانية التخلص من النظم الإدارية المطبقة في

الملكية العامة وللبنوك العامة بعد تنموي واجتماعي. وللخوصصة دوافع من بينها[17]: زوال دوافع الملكية العامة ومواجهة التحديات والمتغيرات المالية التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة وتراجع الخدمات المصرفية التقليدية والمنافسة وتوسع الخدمات الالكترونية. المشاكل التي تواجهها البنوك التجارية بانخفاض معدل العائد وارتفاع عدد العمال بالمقارنة مع البنوك الخاصة، والانضمام إلى التحولات العالمية كالانتقال إلى البنوك الشاملة والمشاركة في الثورة المصرفية، التطور الإداري والارتفاع في مستوى الكفاءة وتحسين الخدمات...الخ. وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي بحيث نجد أن الخوصصة لها أهداف تنسجم مع التطورات العالمية تتمثل في:

* زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي.
* تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسع قاعدة الملكية.
* تحديث الإدارة وزيادة الكفاءة في أداء الخدمات المصرفية.
* ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

2.2.1.1. تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية.

الألفية الثالثة تعتمد على مصطلحات كثيرة، ذلك نتيجة للتطور التكنولوجي حيث تكمن هاته المصطلحات في التجارة الالكترونية، النقود الالكترونية، التمويل الالكتروني، المعاملات المصرفية الالكترونية [18]

بالنسبة للدول المتخلفة لا تجيد استعمالها، وهذا يؤدي بها لمخاطر كثيرة، ولتحقيق الثقة والأمان والسلامة للنظام المصرفي والسوق وحماية حقوق العملاء.

هناك أجهزة مختصة تقوم بتعديل أي خلل في النظام المصرفي، ومع أننا في عالم السرعة نجد أنها انتشرت بشكل أسرع، بحيث ان الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 أصبحت لديها 44٪ مواقع إلكترونية في البنوك المحلية ، التي تمثل 90٪ من أصول النظام المصرفي الوطني لها، ولا يفيد من خدماتها إلا 6٪ [19].

(أ)- مخاطر المعاملات المصرفية الإلكترونية: العمليات المصرفية الإلكترونية أصبحت تنافس الإدارة المصرفية وهيئات الإشراف والرقابة، لذا أصبحت هذه المعاملات تشكل خطرا كبيرا. وأهم هذه المخاطر هي:

* التهرب من الإشراف والرقابة.
* جرائم تبييض الأموال.
* الاهتمام الكبير بالتكنولوجيا يهدد النظام المصرفي.

لمواجهة هذه الأخطار وضعت أدوات رئيسية على هيئات التنظيم.

(ب)- الأدوات الرئيسية لمواجهة هذه المعاملات: تتمثل في ما يلي [19]:

- التنسيق الدولي لتنظيم المعاملات المصرفية الإلكترونية يؤدي إلى توسيع التعاون عبر الحدود بين الجهات والإشراف وتنسيق القوانين.
- الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني لإجراء المعاملات والأدوات الحديثة وإعادة النظر في التراخيص مثل التعريف القانوني للبنك والحدود الوطنية.
- يقوم مجلس إدارة البنك بعمليات مراقبة الائتمان.
- ضمان حصول موظفيها على الخبرة التكنولوجية المناسبة لجهات التنظيم والإشراف.
- إدراج القضايا التكنولوجية ومخاطر التشغيل لتقييم جهات الإشراف بالأمان والسلامة، وذلك بفحص المختص للبنوك ومعرفة مدى كفاءة إدارة البنك في إعداد خطة خاصة بالمعاملات المصرفية الالكترونية.

مع الذكر مما سبق في هذا المطلب، نستنتج أن عالم السرعة قد غير الكثير في الاقتصاد العالمي وبالأخص في القطاع المصرفي، لذا أدت بذاتها إلى عامل الخوصصة والاندماج للبنوك لمواكبة العالم المصرفي، لذا نجد من الضرورة بمكان مواجهة الأخطار والتحقيق والأمان، والسيولة أكبر وزيادة المنافسة أن تحول البنوك التجارية إلى نظام البنوك الشاملة المواكبة عصر العولمة، وهذا ما سنتطرق إليه في النقطة الموالية.

3.1.1. التحول إلى البنوك الشاملة.

لقد فرضت التغيرات العالمية التي تركزت في الاتجاه نحو الخوصصة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة الاتجاه إلى العولمة المالية وغيرها،لذا يجب على البنوك التجارية التحول نحو نظام البنوك الشاملة حتى تستطيع التكيف مع أوضاع العولمة الجديدة وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر.

1.3.1.1. تعريف البنوك الشاملة

البنك الشامل هو البنك الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات ويمنح الائتمان لكل القطاعات، فالودائع تنساب إليه من كل القطاعات إلى جانب اقتراضه غير المباشر أو من خلال السندات التي يصدرها لمن يتقدم لشرائها [17].

هو ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا. [20]

من هذين التعريفين نستنتج أن البنك الشامل يقدم كافة الخدمات التي يطلبها العميل في الوقت والمكان وإنه بنك سباق أي كل جديد سواء في مجالات النشاط أو في نظم ووسائل لتقديم المنتجات المصرفية وهو بنك قائم على النمو المستمر المرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة، ولكن من ميزاته أنه يدير المخاطر بشكل محسوب، وينتهز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرته وفعاليته وربحيته ويعزز من مجالات تفوقه وامتيازه، ويتعامل في كافة الأدوات المالية ومشتقاتها واستنباط الجديد منها الأكثر مناسبة وتوافقا مع احتياجات العملاء، ويمكن القول بأن البنوك العاملة تمارس مجموعتين من الوظائف التقليدية وغير التقليدية.

2.3.1.1. وظائف البنوك الشاملة: تنقسم إلى قسمين.

(أ)- الوظائف المصرفية التقليدية: تتمثل في [20]:

1. جانب تنمية الودائع: تتخذ الخدمة المصرفية صورا عديدة منها:

* الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية.
* دفاتر التوفير العادي و الجوائز بالعملة المحلية والعملة الأجنبية.
* التحويل المصرفي المحلي والخارجي.
* التعامل في الشبكات المصرفية والسياحية.
* إصدار شهادات الادخار أو الإيداع بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية.

2. جانب توظيف الموارد: تتمثل فيما يلي [21]:

* التسهيلات الائتمانية العادية تنقسم إلى أنواع مختلفة وفقا للمعايير

- معيار العملة المقترض:بها (العملة الوطنية، العملة الأجنبية).
- معيار ضمانات القرض: قروض بدون ضمان، قروض بضمانات شخصية، قروض ضمانات عينية مختلفة...الخ.
- معيار البعد الزمني: قروض قصيرة الأجل، (تقدم لسد الثغرة التمويلية في رأس المال العامل)، قروض متوسطة أو طويلة الأجل (تقدم لتمويل عمليات التوسع في المشروع أو إقامة مشروع جديد).

* تمويل التجارة الخارجية: فتح الاعتمادات المستندية (استيراد وتصدير)، إصدار خطابات الضمان لصالح العملاء من القطاعين العام والخاص، حيث يكون المستفيدون عادة من الهيئات الحكومية.
* إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وإقامة المشروعات.

(ب)- الوظائف المصرفية غير التقليدية: من أهم الخدمات المصرفية التي يعد الأخذ بها انعكاسا لمدرك البنوك الشاملة:

1. خدمات متعلقة بأسواق المال: تتمثل المساهمة في الشركات التي يؤسسها البنك الشامل، وشراء الأسهم في الشركات التي يؤسسها إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة للخوصصة والقيام بمهمة صانع السوق المالية، توفير الائتمان اللازم للمستثمرين الراغبين في حيازة الأوراق المالية، الترويج لهذه الأوراق المالية، إنشاء صناديق الاستثمار، إنشاء الشركات المساندة لعمل البورصات مثل شركات السمسرة، شركة إدارة المحافظ...الخ.

2. خدمات متصلة بإقامة مشروعات النشاط الاقتصادي: دراسة الجدوى الاقتصادية، تقديم الاستثمارات الفنية حول المشروعات الجديدة، الترويج، إقامة مشروعات في مجالات غير التقليدية.

3. تطوير النشاط ألإقراضي للبنك: تقديم القروض لكافة النشاطات الاقتصادية ولآجال مختلفة، فيمكن للبنك التجاري تمويل برامج الائتمان للمستهلكين، التمويل الإسكاني، التنمية العقارية والسياحية، الاهتمام الكبير للمشروعات الصغيرة وإقامة مناطق الصناعات الحرفية، إدارة القروض المسوفة وبما يكفل توفير التمويل للعملاء بتكلفة أقل من الاقتراض الخارجي...الخ.

4. التعامل بالمشتقات المالية في كافة الأسواق: والأدوات الجديدة تعد من أهم النشاطات التي تمارسها البنوك الشاملة ومن بينها: عقود الخيار، المستقبليات...الخ، بحيث تستعمل اليوم في كافة الأسواق النقدية المالية، السلعية، مثلا: إذا نظرنا إلى هذه المشتقات في أسواق الصرف الأجنبي فإنها تتخذ صورة من الصور التالية: عقود الخيار لأسعار الصرف، اتفاقات الأسعار، عمليات مبادلة أسعار الفائدة.

5. خدمات إنماء الاستثمار: تشمل عملية واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل: سداد الالتزامات الدورية، إقامة المعارض للسلعة داخليا وخارجيا، إقامة المزادات لبيع وشراء القدرات، أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة.

6. بطاقات الدفع البلاستيكية: إصدار هذه البطاقات من أهم الأعمال التي تمارسها البنوك الشاملة فهي الأمر الذي يرسخ الوعي المصرفي ويوفر سبل آمنة وسريعة للوفاء وتسوية المعاملات، بحيث نجد بنك مصر منحت له وسام الجدارة عن دوره في تأمين "المستركارد" عام 1996 وكان أول بنك بإفريقيا والشرق الأوسط، وثالث بنك يحصل على هذا الوسام على المستوى العالمي.

3.3.1.1. المزايا والمساوئ للبنوك الشاملة

تختلف المزايا والمساوئ حسب النظر إلى الجهات المتعلقة بها مثل:المنشآت غير المالية، من البنوك نفسها، بحيث تتمثل فيما يلي [22]:

(أ)- بالنسبة للبنوك نفسها: تتمثل فيما يلي:

1. المزايا: تتمثل في:

* زيادة حجم الإيرادات المتولدة.
* وفرات الحجم والنطاق.
* زيادة تنويع الإرادات.
* مصادر جديدة لأموال الملكية.

2. المساوئ: تتمثل في:

* زيادة التركز في السوق
* انخفاض حوافز الإيداع والابتكار المالي.
* احتمال تزايد في المصالح
* انخفاض درجة الانفتاح للقطاع المالي والحقيقي على الاقتصاد الدولي.

(ب)- بالنسبة للمنشآت غير المالية: تتمثل عن منظور المنشآت التي أقامت صلات الملكية أو المديونية بالبنك الرئيسي أو الشامل.

1. المزايا: تتمثل في ما يلي:

* زيادة في الرافعة المالية.
* الدعم والمساندة عند إعادة الهيكلة أو فترات الهبوط الاقتصادي من خلال القدرة على اقتراض المزيد من الأموال لخدمة أغراض المشروعات طويلة الأجل، زيادة كفاءة الاستثمار نجد الرقابة المصرفية وحقوق الملكية من حوافز المنشآت على الاستثمار الزائد.

2. المساوئ: تتمثل فيما يلي:

* نقص الرقابة من جانب الشركات مما يزيد من مشاكل الوكالة.
* نقص في الإرشاد في الائتمان من جانب البنوك الشاملة الكبيرة للبنوك أو الشركات الصغيرة.
* انعدام تنوع الآراء والمعلومات بشأن الاحتمالات المستقبلية للشركة.

(جـ)- بالنسبة للعملاء: يعتبر العملاء المستخدمين النهائيين للخدمات المالية.

1.المزايا: تتمثل فيما يلي:
* التسوق مرة واحدة بما يحققه ذلك من وفرات في تكاليف المعاملات والاستعلام.
* ازدياد فرصة اقتسام الأجيال للمخاطرة.
* حجب المعلومات السيئة.

2. المساوئ: تتمثل فيما يلي:

* احتمال تركيز السوق والتسعير الاحتكاري.
* تضارب المصالح.
* انخفاض فرص اقتسام المخاطر عبر القطاعات بالمقارنة بالأنظمة المالية القائمة على المصالح.

تجلى لنا من خلال هذا المبحث أن للنظام المصرفي أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال التطورات التي طرأت على هيكله، إذ أنه يتكون من بنك مركزي وبنوك متخصصة وبنوك تجارية ولكن مع مواكبة هذه التطورات التي تتجلى في العولمة المالية،المنافسة التجارية الإلكترونية...الخ.

أصبحت للبنوك نفس الأداء بحيث أصبح يتكون النظام المصرفي من بنك مركزي وبنوك شاملة تعمل عمل البنوك التجارية والمتخصصة، من هنا نستنتج المعادلة التالية:

وظائف البنك التجاري + وظائف البنك المتخصص = بنك شامل.

ولهذا كان من اللزوم على الجهاز المصرفي الجزائري أن يواكب هذه التطورات العالمية لذا سوف نتطرق إليه في المبحثين الموالين.

2.1. النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاح سنة 2003

مر النظام المصرفي بعدة مراحل أساسية نتيجة التحولات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، لذا قسمت إلى مراحل:

* مرحلة التأسيس من 1962-1970
*مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد من 1970-1980
* مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق من 1986-1990.
* مرحلة الإصلاح المصرفي لسنة .1990

1.2.1. مرحلة التأسيس من 1962-1970.

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النموذج المخطط للتنمية الاقتصادية، ولذا كانت هذه المرحلة مرحلة التأميم للمؤسسات المالية الوطنية.(انظر الشكل الموالي)

الشكل رقم02: السياسة النقدية والمالية خلال 1963- 1967[23]

ومن هنا يمكن تقسيم الجهاز المصرفي إلى ثلاث مجموعات، وهي كالآتي:

1.1.2.1. المجموعة الخاصة ذات السيطرة الخارجية: وتتمثل فيما يلي:

(أ)- بنوك الأعمال: يوجد بنكان أجنبيان، البنك الصناعي للجزائر والبحر المتوسط، والبنك الباريسي والهولندي، حيث أن الأول تأسس عام1911 والثاني عام 1954.

(ب)- البنوك التجارية: "بنوك الودائع" هي عبارة عن بنوك أجنبية وتتمثل في: القرض العقاري للجزائر وتونس عام1880 متخصص في منح القروض الزراعية حيث أنه أكبر بنك في الجزائر، البنك الوطني التجاري والصناعي بالجزائر عام 1961. القرض التجاري والصناعي، قرض الليوني في الجزائر ووهران تأسس عام 1878، القرض الجنوبي 1958، براكلاي بنك، الشركة المرسيلية للقرض [13].

(جـ)- منشآت إعادة الخصم: مثل شركة الباريسية لإعادة الخصم وهي لا تتعامل مع الجمهور بل يكون تعاملها مع البنوك.

2.1.2.1. المجموعة المراقبة من طرف الدولة الجزائرية.

تتكون هذه المجموعة من عدة مؤسسات مصرفية قامت الجزائر بتأسيسها منها:

(أ)- البنك المركزي الجزائري: تأسس بقانون رقم 62 - 144 بتاريخ 13ديسمبر1962، من طرف المجلس التأسيسي ليحل محل بنك الجزائر ابتداء من 01جانفي 1963[24]، له رأس مال 40 مليون فرنك مملوك بالكامل للدولة. هدفه هيمنة المؤسسات التي تعبر عن سيادتها واستقلالها، بحيث أنه أصبح مسؤول عن الوظائف التي يتمتع بها أي بنك، لكن تطبيق هذه المسؤولية تدعي إلى وجود نقود لذا وجب صدور قانون يتضمن إنشاء الوحدة النقدية الوطنية وهي -الدينار الجزائري- المتعارف به بوزن الذهب "180 ملغ" ذلك في 10أفريل1964، بحيث أنه يستطيع التدخل في السوق الحرة كوسيط وخصوصا في شراء وبيع السندات العمومية التي لها مدة أقل من 6أشهر الجارية وسندات خاصة مقبولة للخصم أو تسبيقات [24]. أضف إلى ذلك منحه للخزينة كشوف على شكل حساب جاري في مدة لا تتعدى 240 يوما متتالية في حدود5% من الإيرادات العادية للدولة [24].

(ب)- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: تأسس بمرسوم رقم64 -227 في 10أوت 1964[13] ليحل محل الصندوق التضامن لدوائر والبلديات في الجزائر، بحيث يقوم بإعداد ميزانية الصندوق تخصص نفقات مراكز البريد عام 1964، بحيث أنه يعتمد على ثلاث موارد رئيسية: أموال الادخار، أموال الهيئات المحلية، أموال منتسبي الهيئات المحلية والمستشفيات، وعمل الصندوق يتلخص في تمويل المدخرات الجارية إلى سيولة أي إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل فهي حالة خاصة واستثنائية لمنشأة مالية تتعامل بودائع تحت الطلب، مما يفسر وجود ضمان من الدولة لسيولة المنشأة أي ضمان لوجود النقد دائما لتلبية طلبات السحب من قبل المدخرين. ولهذا قررت وزارة المالية بتكريسه بنكا وطنيا للإسكان عام1971[25].

(جـ)- الصندوق الجزائري للتنمية: تأسس هذا الصندوق بقانون صادر في7 ماي1963 احتل مكانة البنوك الكبرى الفرنسية سواء القطاع العام وشبه عام، كانت تمنح الائتمان المتوسط وطويل الأجل.

إذن هو عبارة عن مؤسسة وطنية عامة تتمتع بشخصية مدنية واستقلال مالي،خولت لها مهمة تمويل الاستثمارات الموجهة لتنمية الاقتصاد الوطني،والتسيير المالي للأوراق.والقيام بجميع العمليات التجارية مع الخارج بكل استقلالية. وهو المسير ميزانية التجهيز للدولة وللإنشاء والتوسيع والتجديد وإعادة التنظيم أو تحويل المؤسسات الصناعية إلى الفلاحية أو التجارية.

يشمل الصندوق المؤسسات التالية: القرض العقاري لفرنسا، القرض الوطني، صندوق الودائع والأمانات، صندوق صفقات الدولة وصندوق التجهيز وتنمية الجزائر. أضف إلى ذلك كونه جاء ليعزز شبكات جمع وتعبئة مدخرات وموارده وتنويع المنتجات المالية ولانعدام وجود السوق المالي انحصر دوره في القطاع الصناعي والسياحي[26].

(د)- الخزينة: تأسست بموجب الأمر المؤرخ في13مارس1949 المتعلق بإصلاحات النظام المالي للجزائر، بعد الاستقلال 23أوت1962 نظم بروتوكول بصفة مؤقتة إجراءات تنفيذ العمليات المالية الجزائرية والفرنسية،ثم أصبحت مستقلة في 01 جانفي 1963[27] أخذت مهمة تمويل الاقتصاد الوطني، حيث تقوم بتسيير ميزانيتها كما أنها تجمع إيرادات الدولة وتنفذ نفقاتها ويقوم بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية، وعقد قروض مع الخارج أو ضمان القروض الخارجية التي تتعاقد عليها المؤسسات، تتكون مواردها من: ادخار المؤسسات غير النقدية وتقديمها سنداتها للبنك المركزي والودائع التجارية المتحصل عليها عن طريق الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية – إصدار سندات

التجهيز يكون الاكتتاب فيها وذلك يكون إذن من وزير المالية -إصدار سندات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتغطية مجموع التكاليف الناتجة لاستهلاك الدين العمومي -الاعتماد على القروض الخارجية التي تعقدها مع الخارج.

3.1.2.1. المجموعة التي أممت من طرف الدولة الجزائرية: تتمثل في البنوك التالية:

(أ)- البنك الخارجي الجزائري: تأسس بمرسوم رقم67-204 المؤرخ في 01أكتوبر1967 برأسمال قدره 20مليون دينار، حيث تم دمج خمس بنوك أجنبية [25]، القرض الليوني، الشركة العامة،قرض الجنوب، البنك الصناعي الجزائري وحوض المتوسط، بوكلالين بنك. يحق له جمع الودائع الجارية من جانب آخر يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية، فيقوم بمنح القروض للاستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، توسعت عملياته عام 1970 وتركزت على الشركات الكبرى وقطاعات اقتصادية كبرى أخرى مثل سونطراك شركات الصناعة الكيماوية والبيتروكيماوية، ويقوم بمنح القروض للمؤسسات العامة. لذا ارتفع رأسمالها إلى 1مليار دينار جزائري. [13]

(ب)- البنك الوطني الجزائري: تأسس بمرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 ليحل محل البنوك التالية: القرض العقاري الجزائري والتونسي، القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك فرنسا وهولندا ومكتب معسكر للخصم. ومن الملاحظ أنه لم يتم دمج هذه البنوك في تاريخ بل كانت في تواريخ مختلفة: (1966/07/01)- (1967/07/01)- (1968/01/01)- (1968/05/01) -(1968/06/01).

البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري يقوم بتقديم قروض قصيرة الأجل والمتوسطة ومنح القروض الزراعية للقطاع المسير ذاتيا [26]، يتم ذلك مع المساهمة في الرقابة على الوحدات الإنتاج الزراعي، ومنح الائتمان الصناعي للمنشآت العامة والخاصة، ومنح الائتمان في ميدان الإسكان، حيث أنه يقوم بخصم الأوراق التجارية وله علاقة في ميدان التجارة الخارجية، انه مساهم في البنك الأوربي العربي بـ 5% من رأسماله، يقدر بـ 40 مليون دولار أمريكي، أصبحت تستعمل الحاسب الالكتروني عام 1976، ومع مرور الوقت توسعت مجالات البنك وحصلت على أجهزة أكثر كفاءة في هذا الميدان سنة 1984.

(جـ)- القرض الشعبي الجزائري: تأسس بمرسوم الصادر في 14ماي1967 برأسمال قدره 15 مليون دينار، تأسس ليرث كلا من الصندوق الشعبي الجزائري والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية بعد تأميمها الشركة المارسلية للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك المختلط (الجزائر- مصر). وقد ارتفع رأسماله إلى 0.8 مليار دينار جزائري [28].

نستخلص من كل هذا أن قبل التأميمات كانت المؤسسات المالية النقدية في الجزائر تنقسم إلى بنوك أعمال، الودائع ومنشآت إعادة الخصم والتي بدورها تحتوي على مؤسسات أجنبية وأخرى مختلطة كالبنك المختلط الجزائر-مصر. بعد التأميم عدلت السياسة المالي التي أدت إلى خلق مؤسسات مالية جديدة، وأصبحت ملكا للدولة مثل البنك الخارجي الجزائري- القرض الشعبي الجزائري- البنك الوطني الجزائري. رغم ميزة فترة الاستقلال بالتأميمات غير أن الجهاز المصرفي الجزائري لم يكن مؤمم 100% . (انظر الشكل الموالي)

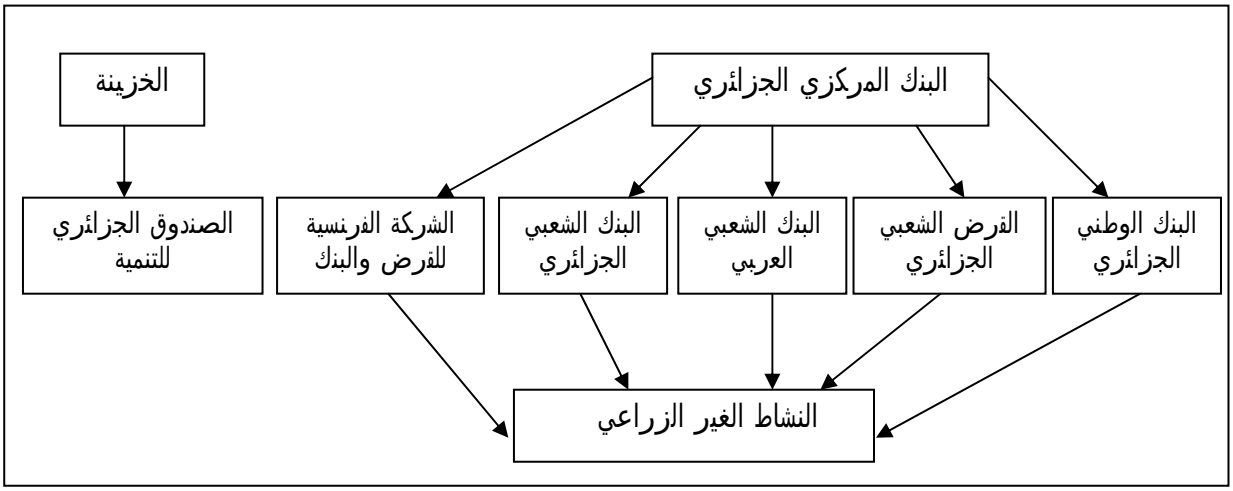

الشكل رقم 03: بنية ودائرة التمويل في المؤسسات المالية لفترة الستينات [29]

.

يوضح لنا هذا الشكل أن البنوك التجارية والأجنبية تقوم بنفس العمل بحيث لها نفس الدور في الجهاز الاقتصادي، لذا تم دمج أعمال البنوك التجارية إلى أعمال البنك الشعبي العربي والشركة الفرنسية للقرض والبنك، وذلك بسبب تعسف قوانين الصرف لفائدة الزبون الخاص وذلك من أجل إخلاء كل العناصر الفعالة في الجزائر، لذا في نوفمبر 1967 قامت الوزارة المالية بإعلان يقضي سحب رخص نشاطات تمويل العمليات الخارجية من البنوك الأجنبية مما جعلها تعمل عمل البنوك التجارية الجزائرية أو تتخلى عن أصولها للبنوك التجارية، وبذلك تم دمج البنوك وتقسيمها كالآتي:

* البنك الخارجي الجزائري أوكل إليها احتكار العمليات الخاصة بالخارج.
* القرض الشعبي الجزائري احتكر العمليات الخاصة بالبنوك العمومية الكلاسيكية التي تتمثل في الصناعة التقليدية، المهن الحرة، الفندقة...الخ.
* البنك الوطني الجزائري احتكر تمويل القطاع الزراعي وعمليات القروض على المستوى الداخلي لبقية القطاعات باستثناء أعمال خولت للقرض الشعبي الجزائري.

أضف إلى ذلك قيام السلطات المالية ضرورة إيجاد وسيلة مراقبة أكثر فعالية، وأنشأت أول مخطط حسابات بنكية سنة 1970، فتحسن تسجيل العمليات البنكية وأتاح مراقبة النشاط البنكي واحترام القواعد السيولة، نتجت هذه الأخيرة للتغيرات التي طرأت على النظام المصرفي في الفترة (1966-1967).

2.2.1. مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد من 1970-1986

التسيير الإداري للنظام المصرفي كان مرتبطا مباشرة بالسياسات الاقتصادية والمالية للدولة، حيث تحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط مهمته تمويل المشاريع المخططة مركزيا، إذ كان يمنح القروض الخاضعة لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مرد ودية المؤسسة، وأصبحت البنوك سوى مجبرة على تغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية، فأدى ذلك بالجزائر عام 1986 مشاكل نقدية كبيرة، ذلك لان البنوك تجهل وظيفتها الأصلية التي هي الوساطة المالية.

ما يميز هذه المرحلة هو القيام بإصلاح في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، بحيث شهد تضاعفا في عمليات الاستثمار، تمحور هذا الإصلاح فيما يلي:

- تدعيم الرقابة وذلك بفتح حسابين إجباريين بالنسبة للمؤسسات (حساب الاستغلال والاستثمار).
- تدعيم الادخار وتعبئته بإنشاء فروع في التراب الوطني كله، والزام المؤسسات على الادخار من خلال المساهمة في ميزانية الدولة.
- إجبار البنوك على تمويل المؤسسات العمومية والاشتراكية، وإلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن السلطات من تطبيق التخطيط المركزي،
- إجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة ومركزية القرارات الاستثمارية.
- منع التعامل بين المؤسسات في مجال تقديم القروض والتسبيقات المالية لبعضها البعض باستثناء القروض الخارجية.

وبناءا على ما سبق ذكره أقرت السلطات على إنشاء مخطط جديد للحسابات البنكية بتاريخ 1978/01/01، بحيث انحصرت أهدافه في ثلاث نقاط رئيسية:

- تحسين الأهداف التي تتلقاها السلطات النقدية في نطاق العلميات البنكية.
- معرفة جيدة لتحركات رؤوس الأموال.
- نظرا للإدراك السريع لمظاهر التغير كخطر نقص السيولة وتذبذب معدلات الفائدة بسبب انخفاض الكتلة النقدية وظهور عمليات جديدة للبنك أعيد النظر في المخطط الحسابات البنكية السنوية.

1.2.2.1. إنشاء الهيئات الاستثمارية.

لتطبيق هذه الإصلاحات وجب على السلطات أن تقوم بإنشاء هيئات تكفل كل نقاط الإصلاح حتى يتسنى بموجبها تدعيم التخطيط، لذا تم تكوين هيئات رقابية متمثلة فيما يلي [30]:

(أ)- مجلس النقد والقرض: حسب الأمر 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1970 هو عبارة عن هيئة رقابية تحت سلطة وزير المالية يتمثل دوره في دراسة سياسة القرض والنقد والبحث عن السبل الكفيلة بتنمية الموارد المالية، مع تعزيز علاقات النظام المصرفي وذلك بتقديم تقرير دوري لوزير المالية النقود والقرض.

(ب)- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية: تأسس بموجب الأمر 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 تحت سلطة وزير المالية، تتمتع بمهام أساسية هي تقديم الآراء والتوصيات بشأن جميع المسائل التي تهم المهنة المصرفية والمهن المرتبة بها بتسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية، اقتراح الإجراءات التي تعمل على تعجيل تنفيذ المخططات التنموية والإنتاج وتحقيق المراقبة على عمليات المؤسسات المالية وبموجبه الموارد المتوفرة تبعا لتوازن النظام المالي ونظام كل المؤسسات، والبحث عن طرق جديدة لجعل تسيير المؤسسات المالية تخضع لقواعد محددة كتوحيد المناهج المحاسبية والإدارية ومناهج الإجراءات الإحصائية والتقنيات الخاصة بتقدير الحاجات والموارد لتمويل وتنظيم التوجيه السريع للمعلومات الخاصة إلى وزارة المالية، ودراسة الأوضاع وحسابات ميزانيات المؤسسات المالية كلها.

2.2.2.1. إعادة هيكلة المنظومة البنكية.

الموارد البترولية أدت إلى إهمال في تعبئة الادخار الخاص لتمويل الاستثمار بحيث أصبح يعتمد على المداخيل النفطية وعلى ميزانية الدولة، والديون الخارجية. سجل في السبعينات انعدام إصدار السندات العمومية أو الطرق الأخرى للاكتتاب وانعدام السوق المالية وإهمال تعبئة الادخار والاعتماد على الادخار العمومي، من ميزاته: [31]

* جعل الخزينة العمومية عنصرا رئيسيا في الاستثمار.
* تحويل البنوك التجارية إلى غرف تسجيل ومحاسبة للتيارات المالية ما بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية.
* تراكم الادخار الخاص الذي أصبح يكتنز أو يتحول إلى ذهب أو يتوظف في شراء خيرات طويلة الاستهلاك أو يحاول الهروب إلى الخارج، لقد ساهمت هذه الأموال العاطلة في إحداث سوق سوداء للأموال ولسوء الحظ أدت إلى ظهور سوق سوداء للصرف والخيرات.

إن الخلل المالي والمصرفي أدى إلى خلل مستمر في سوق الخيرات وارتفاع الأسعار وانخفاض في قيمة العملة.

إحياء دور البنوك قامت السلطات بأخذ إجراءات متعددة تجسدت في إعادة هيكلة المنظومة المصرفية عام 1980، حيث أنها تهدف إلى تحرير الخزينة من الأعباء التي تتحملها وإعادة دورها إلى لصندوق الدولة، وتقييم جديد لتخصص البنوك والمصادقة على قانون ينظم النشاط المصرفي.
استقلالية المؤسسات يحمل البنوك مسؤولية المخاطرة، ويجعل البنك المركزي يقوم بدور أكثر فعالية في إدارة العملة والقرض.

وخصخصة بنك تمويل الزراعة تمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وإحداث بنك التنمية المحلية وظيفته تمويل نشاط الجماعات المحلية لتحقيق مهام القرض الشعبي الجزائري.

(أ)- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تأسس بمرسوم رئاسي رقم 83-206 بتاريخ 13 مارس 1982، كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري [32].

* يتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث.

(ب)- بنك التنمية المحلية: تأسس بموجب مرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985، برأسمال قدره ½ مليار دينار[33] هو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، هو مؤسسة مالية مهمتها الأساسية تمويل حاجات التطور النقدي والمالي المحلي، أي تنمية الأنشطة الاقتصادية المحلية وذلك بمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العمومية، حيث أنه يقوم بتمويل كل من المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، والمؤسسات الخاصة غير الفلاحية بتقديم تسبيقات وسلفيات على السندات، وتمويل التجارة الخارجية وتقوم بدور المراسل لبنوك أخرى ويتولى خدمة الوكالات لمؤسسات القرض الوطني الأخرى ودور الوسيط، ويشارك في جمع الادخار الوطني...الخ. والشكل التالي يوضح النظام المصرفي بعد إعادة هيكلة المنظومة المصرفية.

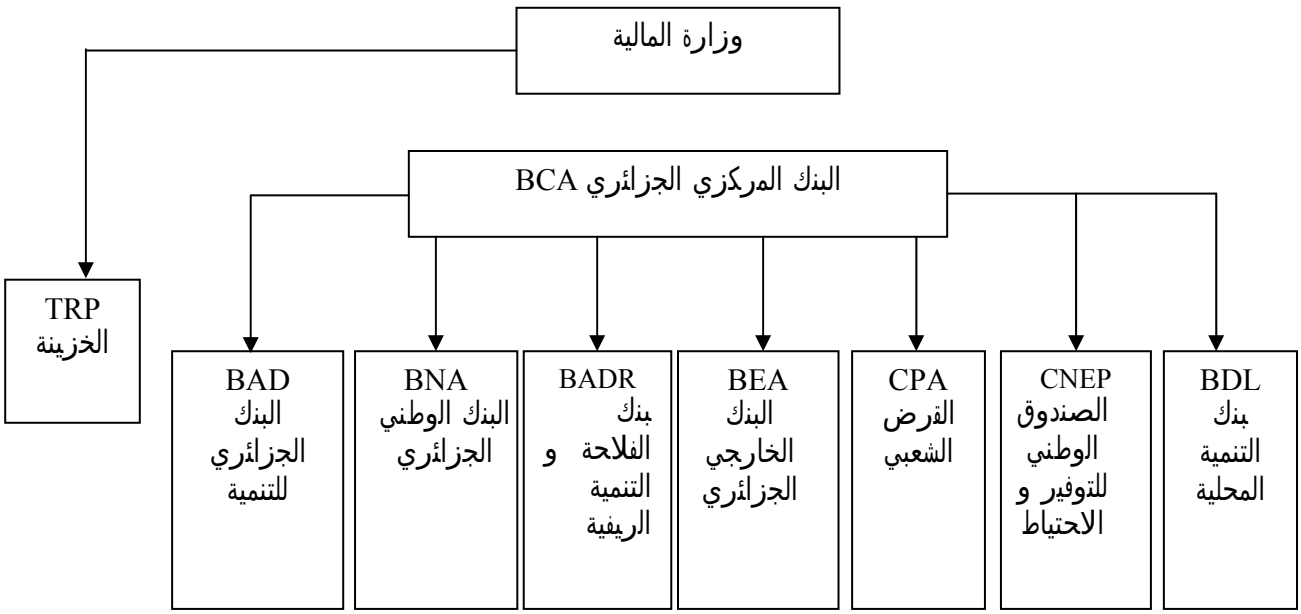

الشكل رقم04: الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي بعد إعادة هيكلة المنظومة المصرفية. [34]

3.2.1. مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق من 1986-1990.

يمكن اعتبار سنة 1986 بداية الإصلاحات الاقتصادية بصدور ثلاث نصوص أساسية تمهد وتسير التحول إلى اقتصاد السوق.

* قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام القرض والبنك.
* قانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات.

* قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

الهدف من هذه القوانين يعمل على جمع الموارد الادخارية وتقديم القروض على أساس المردودية، أي استرجاع مبلغ القرض على الفائدة وتكون هذه تحت هيمنة السلطة النقدية قمة الهرم المصرفي للبنك المركزي الذي استرجع بنص هذا القانون استقلاليته.

1.3.2.1. قانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقروض : إذ نص على:

* التغيرات على مستوى الهياكل الاستثمارية.
* إنشاء المجلس الوطني للقرض بدلا من مجلس النقد والقرض.
* إنشاء اللجنة المراقبة للبنوك بدال من اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.
* يحدد هذا القانون بأن البنك المركزي والمؤسسات القرض يعدان مؤسستان عموميتان تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث أنهما ينفذان العمليات المصرفية، وأن رأسمالهما عموميان.

(أ)- مؤسسات القرض العمومية: البنك هو كل مؤسسة قرض تعمل لحسابها الخاص بحكم تجربتها ووظيفتها ولهذا تقوم بالعمليات التالية: [35]

1. عمليات الصرف والتجارة الخارجية في إطار القوانين والتنظيمات سارية المفعول.
2. منح قروض مهما كانت المدة أو الشكل.
3. تضمن وسائل الدفع.
4. تقوم بعمليات التوطين والقيد والبيع وحراسة وبيع القيم المنقولة وكل منتوج مالي.
5. جمع الأموال من الغير لايداعها مهما كانت المدة الزمنية وتحت أي شكل.

(ب)- مؤسسات القرض المتخصصة: كل مؤسسة يكون قانونها الأساسي لا يسمح لها بجمع الأموال ولا تمنح قروضا إلا في إطار موضوع نشاطها، ومن أبرز ما يتضمنه هذا القانون في أمر هذه المؤسسات:

1. يرخص لهذه المؤسسات "الخزينة، إدارة البريد والمواصلات" القيام بالعمليات المصرفية التي تقوم بها مؤسسات القرض العمومية والمتخصصة بشرط أن يكون الترخيص صريحا.
2. الإيداعات التي تتقبلها مؤسسات القرض يجب أن تتم في إطار محدد تعاقديا.
3. بنص تنظيمي تكون إدارة البنك المركزي ومؤسسات القرض [36].

(جـ)- المخطط الوطني: يدخل هذا القانون ضمن القانون الوطني للتنمية حسب قانون 86-12 وذلك بهدف جمع مصادر النقد والأولويات في توزيع القرض [26]، حيث يعمل على تحديد طبيعة وحجم مصادر القروض الداخلية التي تمنحها كل مؤسسة قرض، والقروض الخارجية التي يتم رصدها ومستوى الدخل المركزي في تمويل الاقتصاد وكيفية تسيير مديونية الدولة.

لكن هذا القانون لم يكن منسجم مع الإصلاحات لذا قامت السلطات بإصدار قانون معدل ومتمم للقانون السابق بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988.

2.3.2.1. قانون 88-06 المتعلق باستقلالية المؤسسات.

أصدر قانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر. يتضمن هذا القانون بمنح الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، بحيث يشترط أن يستخدم من طرف البنك المركزي أدوات السياسة النقدية ، ويسمح للمؤسسات الإقراضية والمالية بإنشاء وفي آجال محددة مع التحفظ بسعر الفائدة كاف وإعطاء تفسير ومعلومات عامة على ميكانيزمات القروض للمقترضين، وتضمن مؤسسات الاقتراض التصرف إزاء المؤسسات العمومية المستقلة، وتعمل بالقواعد التقليدية موجهة بذلك البنوك إلى اقتصاد السوق.

من كل هذا نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون في النقاط التالية [37]:

1. يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، هذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة، ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية لكي يحقق ذلك ويكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.
2. يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل أو خارج التراب الوطني، ويمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.
3. دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.
4. إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر سنة 1988 المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية خاصة البنوك، والتي أصبحت تسير وفقا لمبادئ اقتصاد السوق، وهنا تدرج البنوك ضمن المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقاتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها القواعد التقليدية.

وهذا ما يبينه الهيكل للنظام النقدي والمالي الجزائري لسنة 1988، أنظر الشكل اللاحق.

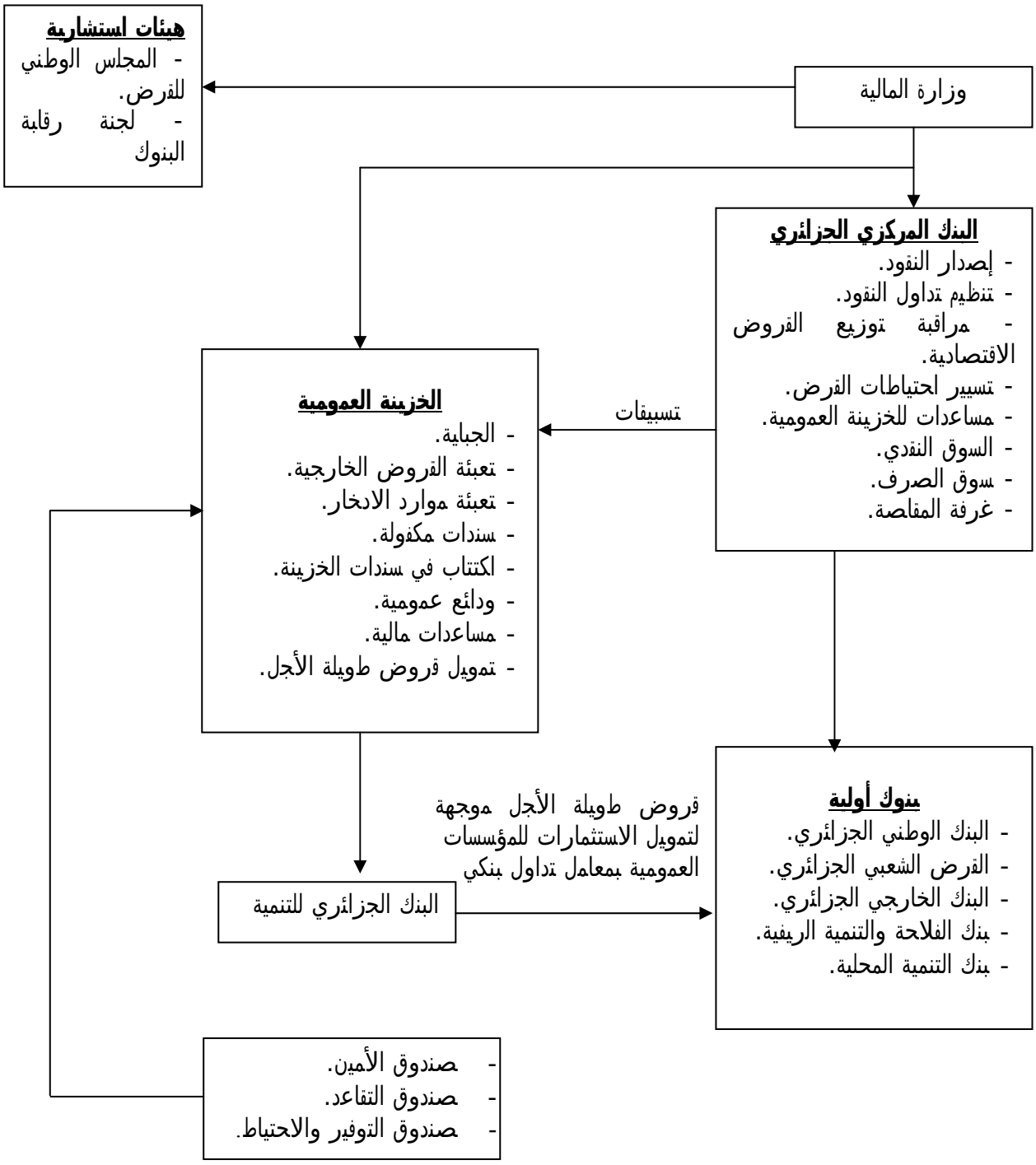

الشكل رقم 05: هيكل النظام النقدي المالي الجزائري سنة 1988 [38].

إلا أن القانون المعدل والمتمم لقانون 86-12 المتعلق بالبنوك والقرض الذي جاء بهدف استقلالية المؤسسات العمومية تحققت قواعده، إلا أن هناك تغير طرأ على النظام النقدي والمالي الجزائري سنة 1989 تمثل في ظهور سوق نقدي في الجزائر لأن المؤسسات المالية غير المصرفية "مؤسسة التأمين، الضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط"، تتخذ من عملية الإقراض وظيفة من وظائفها أي أصبحت مثلها مثل البنوك التجارية، وأيضا ظهور سوق رأس المال أي السوق المالية وما يقصد بها في الجزائر ببورصة الجزائر، دخلت فكرة إنشاءها في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها عام 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988[39]، لأن في هذه السنة طبقت استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة وحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم لأن رأسمال المؤسسات العمومية الاجتماعي توزع ما بين صناديق المساهمة، فيستوجب هنا إنشاء سوق مالي تتبادل فيه شركات المساهمة هذه الأسهم، ومن هنا تم التفكير في مشروع تأسيس قانون يتكيف مع اقتصاد السوق وتمويل الاقتصاد ككل، يدعى هذا القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقاط اللاحقة بالتفصيل.

4.2.1. مرحلة الإصلاح المصرفي لسنة 1990.

خلال هذه الفترة بصدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تتميز بتطهير وإعادة الهيكلة للقطاع العام خاصة البنوك العامة، إذ أظهر أول تقييم للوضعية المالية للبنوك، وذلك بإدخال تقييم ملاءة البنوك العامة، وبذلك أصبح تطهير وإعادة الهيكلة للبنوك العمومية هدفا مهما في الإصلاح المصرفي.

1.4.2.1. قانون النقد والقرض (90-10) ومضمونه

صدر هذا القانون في 14 أفريل 1990[40]، إذ جاء لتغيير وإتمام القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، وكذا القانون 88-06 المؤرخ في 1988 الذي جاء لتكريس فكرة استقلالية المؤسسات العمومية.

(أ)- الأبعاد التي يقوم عليها هذا القانون: يمكن توضيح هذه المبادئ الأساسية التي يبنى عليها هذا القانون فيما يلي: [25]

1. الفصل بين الدائرة الحقيقية والنقدية: يعني أن القرارات النقدية التي كانت تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أي على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، إذ لم يكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، لكن في قانون النقد

والقرض أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية وبناءا على الوضع السائد [41].

2.الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة: إن الجزائر في إطار إصلاحاتها الاقتصادية المتبناة للدخول إلى اقتصد السوق ومن خلال قانون 90-10 فقد تم الفصل بين هاتين الدائرتين، إذ وضع قيود على الحرية التي كانت الخزينة تتميز بها في النظام السابق من أجل تمويل عجزها وهذا باللجوء إلى البنك المركزي، وفي هذا الشأن فقد منح هذا القانون استقلالية للبنك لتمويل عجز الميزانية ووضع بعض القواعد والإجراءات.

3.الفصل بين دائرة ميزانية الدولة والقرض: حمل قانون 90-10 أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، فقد مكنه من استعادة مهامه التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض والتي سلبتها منه الخزينة العمومية في النظام السابق، حيث كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات العمومية، مما جعل للنظام البنكي دورا هامشيا يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: التشتت الذي عرفته السلطة النقدية سابقا بين وزارة المالية من جهة وبين الخزينة التي كانت تلجأ في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها هي السلطة النقدية، ومن جهة ثالثة البنك المركزي لاحتكار امتياز إصدار النقود، هذا ما جعل قانون النقد والقرض يضع حدا لمثل هذا التشتت الذي عرفته السلطة النقدية، وذلك بإنشاء سلطة وحيدة ومستقلة من أجل ضمان انسجام السياسة النقدية من جهة، ولضمان تنفيذ هذه السياسة لتحقيق الأهداف النقدية من جهة ثانية، وتتمثل هذه السلطة النقدية في مجلس النقد والقرض.

5. وضع نظام بنكي على مستويين: عمل قانون 90-10 من خلال مواده المختلفة على التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، من ثم فقد حرص على تكريس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، حيث أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه توظيف مركزه كملجأ أخير للاقتراض في التأثير على السياسات الاقتراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، فبإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

في الحقيقة هدف هذا القانون هو إعادة للنظام المصرفي وظيفته على أساس المردودية، أي استرجاع مبلغ القرض مع الفوائد، كل هذا تحت هيمنة السلطة النقدية، إذ استرجع البنك المركزي في ظل هذا القانون استقلاليته، لذلك يجب معرفة أهداف هذا القانون.

(ب)- أهداف قانون رقم 90-10 : يمكن تلخيصها فيما يلي [35]

1. وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي ذلك لأن التدخل قد ولد تضخما جانحا وانحرافا غير مراقب.
2. إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
3. تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي.
4. تولي مجلس القرض والنقد لإدارة البنك المركزي وتسيير مجلس إدارة هذا الأخير.
5. منح مجلس القرض والنقد سلطة نقدية.
6. ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.
7. إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
8. عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد.
9. حماية الودائع وتنظيم ميكانزمات لإنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيرفة.
10. ترقية الاستثمار الأجنبي وتخفيض المديونية.
11. إدخال منتوجات مالية جديدة.
12. إدخال نمطا جديدا لتنظيم العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

من خلال العرض الموجز لقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، تسنى لنا أن له أهمية كبيرة في النظام المصرفي، وذلك من خلال الإصلاحات الناتجة بعد تطبيق هذا القانون، هذا سوف نتطرق إليه في النقطة الموالية.

2.4.2.1. أهم الإصلاحات الناتجة عن قانون 90-10.

رغم الوضع الأمني الذي كانت تتخبط فيه الجزائر إلا أن كانت هناك إيجابيات من ناحية النظام المصرفي الجزائري، وهذا ما أدى بالسلطات إلى القيام بتعديلات على البنوك العمومية من بينها: التطهير المالي، وإعادة الرسملة، ذلك بسن قوانين متعلقة بالمخطط المحاسبي للبنوك والحسابات السنوية الفردية، ضف إلى ذلك صدور التعليمات المتعلقة بالقواعد الاحترازية التي يجب تطبيقها وفقا للمعايير الدولية.

(ا)- القواعد الجديدة للتنظيم في البنوك: السلطات النقدية وضعت أدوات تنظيم تحدد فيها شروطا للنشاط المصرفي، وكذا النسب الاحترازية، والذي شرع في تطبيقها ابتدءا من 1992/01/01 تطبيقا للتعليمة رقم91-34 ل 1991/11/14 المتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

1. الحد الأدنى لرأس المال: يعد من أولى القواعد المتبناة في الجزائر، والتي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية المقيمة في الجزائر تحديده عند تأسيسه [42]، إذ تم تعديله وتكملته سنة 1993[43] بأن البنوك والمؤسسات المالية الغير البنكية الكائن مقرها في الخارج عليها أن تخصص لفروعها في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأس المال الأدنى المطلوب تخصيصه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري. تم تحديد رأس المال سنة 1999 بالنسبة للبنوك ب: 500 مليون دج، والمؤسسات المالية غير البنكية ب: 100 مليون دج.

2. النظام المحاسبي البنكي *(PCB) والحسابات السنوية البنكية: تم تنظيم لعدة سنوات نظام محاسبي خاص[44] الذي حدد منذ 1993/01/01 الذي يكمن في إعداد وثائق جديدة تخص مجلس البنوك، ونماذج جديدة في مجال الحسابات البنكية السنوية، وكذا شروط عديدة في نطاق تنظيم المحاسبة. فمن خلال هذه الوثائق أصبح من السهل حساب النسب المعيارية، إقامة الإحصائيات وترتيب المدفوعات حسب طبيعتها.

3. الاحتياطي الإجباري: تم لأول مرة فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 2.5٪ على مجموع الودائع[45]، إذ بقي معدل إلى غاية سنة 2001.

4. نسبة تغطية المخاطر: نظرا لما تتميز به البنوك الجزائرية من أن أغلب محافظها تعتبر ديون مشكوك فيها لا يمكن تغطيتها، تم وضع مراحل للوصول إلى النسبة القانونية التي أوصت بها لجنة بازل(8%) وفقا للجدول الزمني، فانه يوجد نموذجا لتصريح هذه النسبة تلزم البنوك والمؤسسات المالية التقيد به بهدف توحيد مقاييس وكذا تعميم طرق الحساب. كما أن السلطات النقدية قامت بإدراج ترجيحا للمخاطر داخل الميزانية وخارج الميزانية وفقا للمخاطر التي تتخبط فيها(**).

(*)- Plan de Compte Bancaires

(**)- للتوضيح أكثر انظر المبحث الثاني من الفصل الثاني.

الجدول رقم 01: تطور نسبة تغطية المخاطر في الجزائر(٪)[46]

الفترة	جوان1995	ديسمبر1996	ديسمبر1997	ديسمبر1998	ديسمبر1999
المعدل	4	5	6	7	8

5. نظام حماية المودعين: قام مجلس النقد والقرض بتحرير أمر يتعلق بنظام ضمان الودائع البنك وهذا لكسب ثقة المودعين [47].

(ب)- التطهير المالي للبنوك العمومية: عمليات التطهير المالي بدأت سنة 1991 بمرسوم تنفيذي رقم 91-27 من وزارة الاقتصاد والمديرية المركزية للخزينة الصادر في 16 مارس 1991، حيث حدد قيام الخزينة تقوم بشراء الديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات العمومية الاقتصادية، ويتم ذلك على شكل قيم منقولة، أو سندات مساهمة قابلة للتداول الحر، بحيث يتم الإنفاق بين البنوك التجارية والمؤسسات العمومية الاقتصادية لتحديد قيمتها ونوعها ومدى صحتها كبناء للشراء لتنظيم عملية التطهير المالي.

كانت أول عملية للتطهير لمحافظ البنوك التي تحمل ديون مستحقة على المؤسسات الأم قدرت بـ 35,4 مليار دج في نهاية ديسمبر 1990 اشترته الخزينة على شكل سندات بقسيمة صفرية بمبلغ 21,9 مليار دج لمدة 20 سنة ومعدل فائدة 5% [48]، في عام 1996 تحولت هذه السندات إلى سندات عادية، مع العلم أنه تم انطلاق الخزينة في شراء ديون البنوك المشكوك فيها على المؤسسات العمومية عام 1991 بحيث مرت بثلاث مراحل أساسية: [48]

1.المرحلة الأولى 1991-1996: بلغت مجموع الديون المشكوك فيها التي تم شراءها من الخزينة عامي 1991 و1992 بـ 275,7 مليار دج، هي على شكل سندات لمدة 20 سنة بمعدل فائدة 5% ، وفي سنة 1996 تم تعديل شروط شراء السندات، بحيث نجد السندات التي تتحقق بعد 12 سنة ارتفع معدل الفائدة إلى 10% بعد التعديل. إذ أصبحت الخزينة تدفع الفوائد المستحقة على السندات لمدة 4 سنوات، الأولى بخصم 50% نقدا و 50% باسم الرسملة.

2. المرحلة الثانية 1996-1998: بلغت مجموعة الديون المشكوك فيها التي تمت الخزينة بشرائها 186,7 مليار دج وذلك بتطبيق الشرط السابق (12 سنة بمعدل 10%) وللتعديل في هذا الأمر تمت

إجراءات تخص الديون البنكية، حيث تم إعادة هيكلتها وذلك بهدف استعادة المكانة والعلاقة بين البنوك والمؤسسات، والنتيجة من هذه المرحلة هو أن البنوك تبنت تدعيم المؤسسات بواسطة قروض متوسطة الأجل تتناسب مع معدل الفائدة.

3. المرحلة الثالثة 2000-2001: بلغت الديون التي تحملتها على المؤسسات المنحلة 364,5 مليار دج بالإضافة إلى ذلك فإن الخزينة اشترت ديون فلاحيه للبنوك بمبلغ 15 مليار دج عام 2001، حولت سندات المرحلتين السابقتين إلى سندات لمدة 20 سنة، بمعدل فائدة 6% وهذا النوع يسمى بسندات مدعمة.

ومن هنا نقول أن المعايير سابقة الذكر قد سمحت للبنوك العمومية بتصريح لوضعيتها المالية بشفافية تامة وإرساء سياسة لتسيير المخاطر.

(ج)- إعادة رسملة البنوك العمومية: قامت الخزينة بإعادة رسملة البنوك بعد المرور بعدة مراحل حسب تقرير بنك الجزائر:

- سنة 1991 بنت على تقييم من طرف بنك الجزائر للوضعيات المالية للبنوك.
- سنوات 1993، 1995 و1997 تحققت إعادة الرسملة التي تركزت على نتائج تدقيقات البنوك المحققة من طرف فرق التدقيق الدولية وصححت من طرف بنك الجزائر، أول رسملة تمت بتدقيق مؤسسي عمل على أساس الوضعيات المالية في نهاية عام 1991 ووضعية وظائف البنوك أثناء عملية التدقيق[48].
- من 1993 إلى نهاية 1995 ركز على الوضعيات المالية.
- كانت آخر رسملة ترتكز على أسس الوضعيات المالية للبنوك التي حققت من طرف بنك الجزائر نهاية 1990.
- إعادة رسملة البنوك قدمت على جزأين: الأولى نقدا وذلك لتقوية الأموال الخاصة.والثانية بسندات المشاركة وذلك لتقوية الأموال الخاصة التكميلية والمشاركة.

يمكن توضيح هذه النقاط في الجدول التالي، مع العلم أنه في نهاية سنة 2001 تم إعادة الرسملة لستة بنوك بما فيها: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ارتفعت إلى (74.4مليارد ج) دفعت نقدا، (60.1مليارد ج) تمت تسويتها عن طريق سندات، حيث أن الخزينة اشترت بصفة مسبقة (28,9 مليار دج).

الجدول رقم02: إعادة رسملة البنوك. [48]

(الوحدة: مليون دج)

سنوات	نقد	سندات مشاركة
1991	8800	–
1993	9000	–
1995	14000	24900
1997	18000	10000
2001	24600	25200
المجموع	74400	60100

بعد مرور عدة سنوات عن صدور قانون 90-10 وتطبيقه ميدانيا تم استنتاج عدة نقائص وثغرات تتمثل في:

* عدم مواكبة المنظومة المصرفية لإصلاحات الاقتصاد الوطني خاصة في مجال الاستثمار.
* عدم التطبيق الكامل لعملية استقلالية البنوك حيث لازالت تخضع مباشرة لوزارة المالية.
* التدخل الإداري على مستوى البنك المركزي.

نظرا لكل هذه الأسباب كان يجب تعديل هذا القانون أي سد الثغرات، لذا تم إصدار أمر يعدل ويتم القانون 90-10 ألا وهو الأمر (01-01)، إذ هو أول تعديل يمس القانون، حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي بصفة مباشرة أي أصبح هناك مجلس إدارة بدلا من مجلس النقد والقرض يتولى إدارة البنك الجزائري.

رغم صدور هذا الأمر (01-01) ليسد الثغرات إلا أنها لم تسد كاملا، فلجأ إلى تعديل آخر للقانون إذ صدر أمر يلغي قانون التعديل السابق ويعدل في قانون 90-10 وهذا سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي بالتفصيل.

3.1. النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاح سنة 2003

تميز قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض بتكييف القوانين حسب اقتصاد السوق وكذا إنشاء الإصلاح الاقتصادي من التطهير المالي الموسع، ومكافحة التضخم، ويضم أيضا كيفية تمويل الاقتصاد ككل، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل. ولكن كانت هناك نقائص لذا تم إصدار أمر يعدل قانون 90-10 وصدر أمر 03-11 يتعلق بالنقد والقرض الذي يركز على قضية النظم الاحترازية وترجيح المخاطر.

بهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نشير إلى مجموعة من القضايا من خلال ثلاث مطالب، نتناول في الأول تسير وإدارة بنك الجزائر والهيئات الرقابية المشكلة وسنتطرق في الثاني إلى البنوك والمؤسسات العامة في الجزائر مع توضيح أزمة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، في المطلب الأخير سنطرح نشاط البنوك إلى غاية عام 2004.

1.3.1. تسيير وإدارة بنك الجزائر ومراقبته.

يعرف بنك الجزائر حسب الأمر 03-11 بأنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر إضافة إلى ذلك يتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة" [49]، إضافة إلى ذلك فإنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا لأحكام القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية، كما أنه يستطيع أن يفتح فروعا أو وكالات في كل المدن كلما رأى ضرورة لذلك، كما أنه يستدعي لإنشاء هيئة مراقبة تقوم بحراسة وظائفه [49]، ومن هنا نستنتج أن بنك الجزائر له صلاحيات واسعة تتعلق بمراقبة البنوك واتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وتنفيذها وهذا ما جعل بنك الجزائر بتكوين هيئة مراقبة.

إضافة إلى ذلك فإنه معفى من أي قوانين مالية مثل: الضرائب والرسوم أو الأعباء الجبائية، حقوق الطبع والتسجيل وكل العقود والسندات، كما أن الدولة هي الضمان الوحيد بأمن منشآت البنك الجزائري وحمايتها[49].

1.1.3.1. مجلس الإدارة.

يتكون مجلس الإدارة من محافظ وثلاثة نواب وثلاثة موظفين خبراء أكفاء معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي، يتولون إدارة بنك الجزائر وذلك من خلال الصلاحيات المخولة لهم والمتمثلة فيما يلي[49]:

- تنظيم مداولة بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغاءها.
- ضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر.
- له الحق في الموافقة أو الرفض على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر.
- يفصل في شراء العقارات وفي التصرف فيها.
- يحدد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة، ويحدد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر بموجبها حساباتها ويضبطها.
- يضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية.
- له الحق في الاطلاع على جميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.

مجلس الإدارة يجتمع بناءا على استدعاء من رئيسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما يجتمع إذا طلب ثلاث أعضاء ذلك، ويصادق على نظامه الداخلي، كما أنه يكون الحضور إجباري لأربعة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل لعقد اجتماعاته، ولا يجوز لأي عضو أن ينتدب من يمثله، بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين تتخذ القرارات. ويكون صوت الرئيس مرجحا[49] في حالة تساوي عدد الأصوات، ولا يجوز أبدا لأعضاء مجلس الإدارة بإفشاء الوقائع أو المعلومات التي اطلعوا عليها في إطار عهدتهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

2.1.3.1. مجلس النقد والقرض.

يعتبر مجلس النقد والقرض جهاز للدولة لتسيير سياسة القرض وهو من العناصر الأساسية التي نص بها قانون النقد والقرض 90-10. يتكون مجلس النقد والقرض حسب الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض من: [49]

* أعضاء مجلس الإدارة لبنك الجزائر.
* شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية ويتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي.

(أ)- الإطار العملي لمجلس النقد والقرض: الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض قد احتفظ من حيث إطاره الهيكلي بنفس التشكيلة التي نص عليها قانون 90-10 لمجلس النقد والقرض.

يعقد المجلس أربع دورات عادية في السنة على الأقل ويمكن أن يستدعي إلى الانعقاد كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من رئيسه أو من عضوين منه ويقترحون في هذه الحالة جدول أعمال المجلس ويستلزم عقد اجتماعات المجلس حضور ستة من أعضائه على الأقل، ولا يمكن أن يشكل ضمنه لجانا استشارية يحدد مهامها [49].

1. صلاحيات مجلس النقد والقرض: تخول للمجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يلي[49]:

* إصدار النقد كما هو منصوص عليه في المادتين 4 و 5 من الأمر 03-11.
* تحديد مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي لا سيما فيما يخص الخصم والسندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة.
* سير وسائل الدفع وسلامتها، ووضع شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها.
* تحديد المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
* تحديد الشروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي، وتنظيم سوق الصرف وكيفية تسيير احتياطات الصرف.

أضف إلى ذلك: الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض يتخذ مجموعة من القرارات الفردية الآتية:

* يقوم بترخيص فتح البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية.
* تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق النظام الخاص بالصرف.

حسب المادة 63 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض يبلغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له أجل 10 أيام لطلب تعديلها(*)، قبل إصدارها خلال اليومين اللذين يليان موافقة المجلس عليها، وإذ لم تقدم للوزير لتعديلها خلال اليومين فتعتبر هذه الأنظمة نافذة مهما يكن مضمونها[50].

(*)-حسب القانون 90-10 كانت المدة 3 أيام.

يجب على المحافظ أن يصدر النظام الذي يصبح نافذا وينشر في الجريدة الرسمية واستنادا إليه يحتج بالأنظمة تجاه الغير بمجرد نشرها[49].

يكون النظام الصادر والمنشور موضوع طعن بالإبطال يقدمه وزير المالية المكلف أمام مجلس الدولة مع العلم أنه يقدم هذا الطعن خلال أجل 60 يوما ابتداءا من تاريخ نشره.

2.3.1. الهيئات الرقابية والوقائية في النظام المصرفي الجزائري.

إن التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية، والذي يعتمد على قواعد السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة وذلك لكي يكون عمل النظام المصرفي منسجما مع القوانين.

1.2.3.1. اللجنة المصرفية.

الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ينص في مادته 105 على أنه: "تؤسس اللجنة المصرفية المكلفة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، والمعاقبة على الإخلالات التي تتم معاينتها، كما أنها تفحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية وعلى احترام قواعد حسن سير المهنة المصرفية"، تتكون اللجنة من: [49]

* محافظ يكون رئيسا.
* ثلاث أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي.
* قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يختارهما الرئيس الأعلى لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

كما أن اللجنة تزود بأمانة عامة يحدد صلاحياتها وكيفية تنظيمها وعملها من طرف مجلس إدارة البنك، كما أنه للجنة مهام تنفذها، تتضمن في الرقابة إذ تنفذ في صفتين هي:

(أ)- الرقابة الكتابية: اللجنة تقوم بتحليل التقارير والبيانات والإحصائيات التي تطلبها من البنوك والمؤسسات المالية قصد معرفة حقيقة المراكز المالية للبنوك مع العلم أنه توجد هيئة تفتيش خارجية تدعى "مديرية مرتبطة بالمديرية العامة للمفشية العامة لبنك الجزائر (DGIG)" سنة 2001، ولكن مع

تطور المنظومة المصرفية تم إنشاء عام 2002 هيئة متخصصة "مديرية الرقابة على الوثائق"[51]، إذ ترسل تقارير الرقابة على الوثائق والمستندات إلى اللجنة المصرفية لمراقبتها. كما أن اللجنة تخول بمراقبة البنوك والمؤسسات المالية بناءا على الوثائق وفي عين المكان[49].

(ب)- الرقابة الميدانية (الرقابة في عين المكان): الهيئات المختصة لبنك الجزائر تقوم بصفة طبيعية بالتحقق من صحة المعلومات "العمليات المصرفية" المصرح بها لبنك الجزائر، والمعلومات التي تمت معاينتها في عين المكان كما يمكن تبليغ نتائج المراقبة إلى مجالس إدارة فروع الشركات الخاضعة للقانون الجزائري وإلى ممثلي فروع الشركات الأجنبية في الجزائر، كما تبلغ إلى محافظي الحسابات، كما يمكن توسيع مراقبة اللجنة المصرفية في إطار اتفاقيات دولية إلى فروع الشركات الجزائرية المقيمة في الخارج، إضافة إلى ذلك فإن العمليات الرقابية تنتهي بعقوبات تأديبية وتدابير إذا استدعى الأمر ذلك(*)، كما تخول اللجنة أن تأمر المؤسسات المعنية بالقيام بنشريات تصحيحية في حالة وجود بيانات غير صحيحة أو وقوع سهو في المستندات المنشورة.

2.2.3.1. محافظو الحسابات.

الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض يلتزم كل بنك أو مؤسسة مالية أو كل فرع من فروع البنك الأجنبي أن يعين محافظين اثنين للحسابات على الأقل، يلتزمون بمهام يجب العمل بها وهي كالآتي:

* الإعلام الفوري للمحافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم.
* تقديم تقرير لمحافظ بنك الجزائر خاص حول المراقبة التي قاموا بها، ويسلم هذا التقرير في أجل أربعة أشهر من تاريخ قفل كل سنة مالية.
* يقدم للجمعية العامة تقريرا خاصا حول منح المؤسسة أية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
* إرسال نسخة من التقارير الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة إلى محافظ بنك الجزائر.

نضيف أن محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية يخضع لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها أن تسلط عليهم عقوبات مختلفة منها: التوبيخ، المنع من مواصلة عمليات المراقبة للبنوك

(*)- التدابير: هي أن اللجنة تقوم بدعوة أي مؤسسة مالية أو بنك بان تقوم بإعادة أو تدعم توازنه المالي أو تصحح أساليب تسييره.

والمؤسسات المالية، ومن ممارسة مهام محافظي الحسابات لبنك أو مؤسسة مالية ما مدة ثلاث سنوات مالية، كما أنه لا يمكن لهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة منح أي قرض من قبل البنك أو المؤسسة المالية.

3.2.3.1. المراكز الوقائية للنظام المصرفي الجزائري.

في إطار الوضع الجديد الذي يتسم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل البنكي، إذ ينظم ويسير بنك الجزائر ثلاث مراكز على مستوى المديرية العامة للقرض والتنظيم البنكي (DGCRB)(*)، بحيث تتوفر للبنوك والمؤسسات المالية قاعدة المعلومات بهدف الوصول إلى إدارة جيدة لسياسات القرض وجعل البنوك أكثر انتباها في عملها.

(أ)- مركزية المخاطر Centrale des risques: تكلف مركزية المخاطر بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية[49].

تتضمن التعليمة رقم 92-01 المؤرخة في 22 مارس 1992 المتضمنة تنظيم وطرق عمل مركزية المخاطر، تعتبر هاته المركزية هيكلا من بنك الجزائر، فهي هيئة للمعلومات على مستوى البنك ترتبط بكل ما يتعلق بالمستفيدين من القروض البنكية ومؤسسات القرض الأخرى[52]، مع العلم أنها فرضت على كل هيئات القرض باحترام قواعد عملها احتراما صارما، ولا يمكن للهيئة المالية أن تمنح قروضا مصرحا بها لدى مركزية المخاطر المرتبطة بالقرض، إضافة إلى ذلك الوظيفة الإعلامية لمركزية المخاطر فإن وجودها يسمح بتحقيق أهداف متعددة نذكر منها:

1. التركيز على المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة ببنك الجزائر، ويسمح له ذلك بتسيير أفضل لسياسة القرض.
2. مراقبة ومتابعة نشاطات المؤسسات المالية ومعرفة مدى العمل التي تقوم به في مجال الخضوع لمعايير وقواعد العمل المتعلقة بقواعد الحذر التي يحددها بنك الجزائر.
3. منح فرصة القيام بمفاضلات بين القروض المتاحة للبنوك والمؤسسات المالية بناءا على معطيات سليمة نسبيا.

(*)- Derection Générale de Crédit et Règlement Bancaire

(ب)- مركزية عوارض الدفع Centrale des impayés: بالرغم من أن هناك مركزية المخاطر على مستوى بنك الجزائر تعطي مسبقا المعلومات الخاصة ببعض أنواع القروض والزبائن، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض، لذا قام بنك الجزائر بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وقرض على كل الوسطاء الماليين الانضمام إليها، إذ تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل
الدفع، لهذه المركزية مهمتين نلخصهما فيما يلي: [53]

1. تنظيم البطاقية(*) المركزية لعوارض الدفع، وما قد ينجم عنها وتسييرها.
2. نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين والى أية سلطة أخرى معينة.

(جـ)- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة: أنشأ هذا الجهاز ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، ويعمل هذا الجهاز حسب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعينين [54]، ويجب على هذا الأخير الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ضف إلى ذلك يجب عليهم أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شكات للزبون.

(د)- مركزية الميزانيات: مركزية الميزانيات هو مرصد إحصائي محاسبي ومالي للمؤسسات أنشأ لتطوير المعلومات الخاصة بالمؤسسات للحصول على تصريحات لميزانياتها، جدول حسابات النتائج، ومن خلال الإحصائيات تجعل المركزية بنك المعلومات يستجيب للمعلومات الاقتصادية المالية[55].

إن إنشاء المراكز الوقائية والرقابية تهدف إلى تطهير النظام البنكي من المعاملات التي تنطوي على عنصر التزوير، وخلق قواعد التعامل المالي الذي يقوم على أساس الثقة، وأيضا تهدف إلى وضع آليات للرقابة على استعمال احد أهم وسائل الدفع المستعملة في الاقتصاد المعاصر بغية تطوير استعمالها والاستفادة من مزايا التعامل بها، كما أنها تنشر مذكرات إعلامية تكون قاعدة معلومات المحاسبة ومالية

(*)- البطاقية تتضمن كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.

حول وضعية المؤسسات والعائلات. وتعزيز الرقابة الداخلية عن طريق القواعد الاحترازية للتسيير[56]

3.3.1. البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2004 تميز بتعدد البنوك الأجنبية والوطنية والمختلطة منها، ولكن في نفس الوقت نجد غياب البنوك الخاصة التي رأسمالها خاص وليس مثل خليفة بنك والبنك الصناعي التجاري اللذين برزا بقوة في سنوات التسعينات أي بعد ظهور قانون النقد والقرض90-10.

لذا ارتأينا في هذا المطلب أن نتطرق إلى نقطتين هامتين هما: الأولى تعرف البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر والنقطة الثانية نتطرق إلى أسباب غياب بنكين خاصين بعد أن وجدت منافسة قوية ما بين البنوك.

1.3.3.1. قائمة البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

يتكون النظام المصرفي الحالي من 29 مؤسسة بنكية ومؤسسات مالية بحيث نجد عددها تعددت، لذا نجد أن: [57]

1. ستة بنوك عمومية منها صندوق الادخار.
2. تعاضديه للتأمينات معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية.
3. 15 بنكا خاصا، حيث رأسمالها مختلط.
4. أربع مؤسسات مالية، من بينها مؤسستان عموميتان.
5. مؤسستان مختلطتان للاعتماد الإيجاري.
6. بنك للتنمية تجرى حاليا إعادة هيكلته.

وهناك بنوك ومؤسسات مالية لم يتم اعتمادها إلا في 2003/12/31. [58]

(أ)- البنوك التجارية العمومية: تعرف البنوك التجارية العمومية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في جمع الودائع من الجمهور، منح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها[59].

1.البنك الخارجي الجزائري BEA.
2.البنك الوطني الجزائري BNA
4. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
5. بنك التنمية المحلية BDL

3.القرض الشعبي الجزائري CPA.. 6.الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.

(ب)- البنوك التجارية الخارجية: تتمثل في:

- التعاون البنكي العربي ABC : هو عبارة عن مؤسسة مصرفية يقوم بكل عمليات البنك، كما أنه شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ 1.183.200.000 دج، إذ نجد نسبة المساهمة كالآتي: [60]

* التعاون البنكي البحرين الأم: 70%. * شركة التمويل الدولي واشنطن "IFC":10%.
* الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين: 5%. * ستة مستثمرين خواص: 5%.
* الشركة العربية للاستثمار- الرياض: 10%.

(جـ)- البنوك التجارية المختلطة: تتمثل في:

- بنك البركة الجزائري AL Baraka: فهو بنك إسلامي، إذ يعد أول بنك في الجزائر، فهو عبارة عن مؤسسة مختلطة سعودية جزائرية، إذ يبلغ رأسمال البنك 500 مليون دج موزعة كما يلي: [61]

* بنك البركة البحرين 49%. * بنك الفلاحة والتنمية الريفية 51%.

(د)- الصناديق البنكية: تتمثل في ما يلي:

- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA يقوم بتطوير القرض الفلاحي التعاوني حسب النظام 27 فيفري 1995.

(هـ)- فروع البنوك الأجنبية:

1. سيتي بنك – الجزائر.....City Bank-Alegria
2. المؤسسة العامة – الجزائر.....Société Générale Alegria
3. البنك العربي ب ل س – الجزائر.....Arab-Bank PLC-Alegria
4. الشركة الجزائرية للبنك.....Compagnie Algérienne des Banque (CAB)
5. منى بنك.....Mouna Bank
6. ناتكسس – الجزائر.....Net xis Banque
7. البنك العام المتوسطي.....Banque générale Méditerranéenne (BGM)

8. بنك الريان – الجزائر..... AL Rayan- Bank
9. بنك الخليج – الجزائر.....Al Khalij-Bank
10.بنك مختلط أوفشور..... Banque Mixte offshore

(و)- المؤسسات المالية: المؤسسات المالية عبارة عن أشخاص معنويين يخول لها القيام بالأعمال المصرفية سوى تلقي الأموال من الجمهور تتمثل في:

1.فينالاب..."Finalep"..... Algero-Européenne de Financière Participation
2.شركة إعادة التمويل الرهني....."Société de refinancement hypothécaire "SRH
3.شركة سلام..... Salem
4.صوفينا ..... So finance
5 .بنك الجزائر الدولي(AIB)..... ..... Algéria international Bank
6. الشركة العربية للتأجير المالي.....Arabe leasing corporation

2.3.3.1. أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري BCIA

قائمة البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر سنة 2004، بينت خطاب واضح في قائمة البنوك الخاصة، وبالأخص البنكين المعروفين على الساحة المصرفية، البنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي إذ نتساءل ما هو سبب غياب هذين البنكين وما هو وضعهما على الساحة المصرفية؟

(أ)- عوامل الأزمة: عرفت الساحة المصرفية سنة 2003 أزمة مالية حقيقية على مستوى البنوك الخاصة، وبالتدقيق في أوت 2003، وذلك بعد سحب الاعتماد من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، إذ أن إفلاس هذين البنكين يعود إلى عوامل داخلية تتمثل في عوامل مؤسساتية واجتماعية، وعوامل تتعلق بسوء التسيير والغش، ويمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية: [62]

1.العوامل المؤسساتية والاجتماعية: تتميز بما يلي:

* انفتاح القطاع المالي على الاستثمار أدى إلى جذب أفراد قليلي الخبرة في المجال المصرفي، وهذا ما أدى إلى تطور سريع في البنوك الخاصة وخاصة البنكين الخليفة بنك والبنك التجاري والصناعي، إذ عرف هذين البنكين سنة 2000 نموا هائلا في شبكتهما وهذا ما سيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم03: عدد الوكالات والفروع للبنكين. [63]

المؤسسات / السنوات	1998	1999	2000	2001
* الخليفة بنك	5	5	24	24
* البنك التجاري والصناعي الجزائري	1	1	12	12

من خلال هذا الجدول تبين أن هناك ارتفاعا مذهلا لوكالات بنك الخليفة و الـ BCIA، إضافة إلى ذلك فان البنوك الخاصة انتهزت فرصة عدم تنظيم أسعار الفائدة وعمدت على رفعها كلما تشاء وذلك قصد جمع الموارد وهذا أدى بها إلى مباشرة عمليات غير مربحة مثل منح القروض من الأموال الخاصة للمؤسسات يغلب عليها مخاطر مرتفعة.

* صمت (سكوت) السلطات النقدية فيما يخص المخاطر التي تتسبب بها البنوك، يؤكد للمدخرين وجود حماية ضمنية، سواء بوجود أو غياب صندوق ضمان الودائع، وهذا ما شجع البنكين على منح قروض ذات مخاطر مرتفعة وهذا يترجم عدم احترام قواعد التسيير الحذر.

* قصور أجهزة الرقابة المصرفية، فالبرغم من وجود جهاز ملائم للرقابة على البنوك بمختلف خصائصه سواء تعلق الأمر بالنصوص القانونية أو الأشخاص المدققين، فلا يمكنه أن يتمتع بالمصداقية إلا إذا توفر على اقتصاديين مختصين في هذا المجال.

* أدى المحافظ السابق في تقريره للمجلس الوطني سنة 2001، أن السلطات العمومية ليست مستعدة لاقتصاد السوق وبالأخص القطاع المالي.

* البنوك الخاصة ليست ممثلة على مستوى الجهات البنكية بشكل جيد أي مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، غير أن جمعية (منظمة) البنوك والمؤسسات المالية (ABEF)[*] لم تجدد أعضائها منذ عدة سنوات، كما أن رئيسها مدير لبنك عمومي لا يهتم إلا بالقطاع العام.

2.العوامل المرتبطة بسوء التسيير والغش: تتمثل فيما يلي:

* تطبيق أسعار فائدة مرتفعة جعلها تتخبط في مشكل السيولة، وذلك بوجود عوائد الاستثمارات الممولة من هذه الموارد أقل من أسعار الفائدة المدينة للبنك.

* تضخيم بند متعدد في أصول ميزانية الخليفة جعلها تتخبط في مشكلة محاسبة ناتجا من حساب الربط

(*) –Association des Banques et des Entreprises financieres.

الذي يحمي عمليات التجارة الخارجية والصرف.
* عوامل متعلقة بالغش تكمن في القانون التجاري الذي يصف كثير من أعمال الغش مثل: (بتسرب رؤوس الأموال، تضخيم حساب الممنوعات...)، فقصور البنكين أدى إلى وجود عملية غش تتعلق بتسرب رؤوس الأموال.

وما لاحظته اللجنة المصرفية هو قصور في التسيير في كلا البنكين وعدم الخبرة الكافية بالشؤون المصرفية الذي نتج عنه عدم الالتزام بنسب تغطية المخاطر وتسييرها وبالنسب الاحترازية بصفة عامة.

والحقيقة أن البنكين عرفا مشكل الملاءة أكثر من مشكل السيولة، لأن بنك الخليفة يتمتع بفائض في حسابه الجاري لدى بنك الجزائر، بالمقابل نجد الـ BCIA تعرف انخفاضا في حسابها الجاري [64]، إذ هذا يتناقض مع قرار اللجنة المصرفية الذي نشرته في 2003 "لا سيولة شديدة لا مفر من تحولها إلى توقف عن الدفع، إذ أن الالتزامات المالية مستحقة لا يمكن تسديدها" ومع هذا لم تبقى السلطات النقدية مكتوفة الأيدي بل تمت في الشروع بسد الثغرات التي أدت بالنظام المصرفي إلى التخبط في أزمات مالية وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقطة الموالية.

(ب)- ردود فعل السلطات النقدية والعمومية: لقد كانت ردود الفعل عديدة من طرف السلطات النقدية والعمومية قبل وبعد تصفية البنكين.

1. قبل اتخاذ قرار التصفية: قامت بتطبيق إجراءين هامين هما:

* تقوية الإطار القانوني والتنظيمي: حيث تم ذلك بصدور نصوص قانونية وتعليمات تكمن فيما يلي:

- تحديد شروط تأسيس البنوك والمؤسسات المالية وإقامة ممثليات البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية تحت النظام رقم 2000-02 الموافق لـ 12 أفريل 2000.
- تدعيم الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية تحت النظام رقم 2002-03 الموافق لـ 28 أكتوبر 2002.
- شروط إنشاء شبكة البنوك والمؤسسات المالية تحت النظام رقم 2002-05 المعدل والمتمم للنظام 97-02 الموافق لـ 1997/04/06.
- تنظيم السوق النقدي تحت النظام رقم 2002-04 المتمم للنظام رقم 91-08 الموافق لـ 14 أوت 1991.

- يجب أن تكون هناك تصريحات من طرف البنوك والمؤسسات المالية لنسب الملاءة حسب التعليمة رقم 99-04 الموافق لـ 12 أوت 1999.
- التصريح بالقروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية لمديريها ومساهميها وفقا للتعليمة 99-02 الموافق لـ 7 أفريل 1999.
- يجب أن تكون هناك تصريحات من طرف البنوك والمؤسسات المالية لنسب التغطية وتقسيم المخاطر وفقا للنظام 99-04 الموافق لـ 12 أوت 1999.

* اتخاذ العقوبات ضد مسئولي البنكين: عملت السلطات النقدية على نوعية مسئولي البنكين باحترام القواعد المهنة المصرفية المتعلقة بنسب تقسيم وتغطية المخاطر، مع معاقبتهم على التجاوزات التي اكتشفتها اللجنة المصرفية إذ قدمت هذه الأخيرة تقريرا يكشف فيه الكثير من العقوبات والتجاوزات ضد البنوك والمسئولين خاصة الرئيس المدير العام BCIA وقد تمت تصفيته مباشرة أما بالنسبة للخليفة بنك فقد تنصيب مشرف مؤقت من طرف السلطة العليا للبلاد(*).

2. بعد اتخاذ قرار التصفية : تذكر منها:

* تقريب المعلومات إلى المودعين بنشر مذكرة إعلامية نوضح فيها الإشراف على البنوك بهدف حمايتهم وتحقيق الاستقرار المالي.
* إنشاء ضمان الودائع المصرفية أي يهدف إلى حماية صغار المودعين.
* مراجعة بعض الأحكام المتعلقة بقانون النقد والقرض خاصة المتعلقة بالرقابة على البنوك والمؤسسات المالية ويكون ذلك باتساع وامتداد قرارات محافظي الحسابات واللجنة المصرفية.

(جـ)- نتائج الأزمة: إن تصفية البنكين نجم عنها عدة نتائج اجتماعية واقتصادية أثرت سلبا على ثقة المودعين بالبنوك أكثر منه على المجمعات النقدية والقروض والبطالة والجباية. [65]

1. فقدان الثقة في البنوك الخاصة: تصفية البنكين أفقدت العملاء ثقتهم في البنوك الأخرى من ناحية، ومن ناحية أخرى أدت إلى ذعر عام لدى المودعين وأثرت على النظام المصرفي ككل بحكم علاقات البنكين مع مؤسسات النظام المصرفي، وأسندت إلى البنوك التي تتحفظ في التعامل مع البنوك الخاصة في عمليات التجارة الخارجية مثل البنوك الفرنسية.

(*) تنصيب المشرف المؤقت: بوظيفة تطهير البنك و توفير الشروط الضرورية لعودة البنك إلى نشاطه العادي قبل الحكم بالتصفية.

2. الانعكاسات على المجمعات النقدية والقرض: أزمة البنوك الخاصة أدت إلى اضطرابات في العلاقات المصرفية العادية نلخصها فيما يلي:

* انخفاض في حجم الإقراض.
* تخفيض استعمال مسألة الشيكات غير المدفوعة للدفع مقابل استعمال النقود الائتمانية وهذه السياسة تؤدي إلى الخطر.
* ارتفاع تكلفة الوساطة أساسا لدى المؤسسات الوطنية لدى النقود الائتمانية وارتفاع الاحتياطات، وهذا ما ألزم بنك الجزائر بتأمين القروض للاقتصاد بتكلفة مرتفعة.

3. الانعكاسات على البطالة والجباية: تصفية هذين البنكين أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، كما أنها أدت إلى انخفاض في المبالغ المحصلة لدى الخزينة العمومية.

(د)- أزمة البنكين أدت بالسلطات النقدية إلى القيام بتعديلات على مستوى قواعد التسيير:

* رفع في الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية غير البنكية بنسبة 400٪ (أي للبنوك حدد بـ 2500 مليون دج، و للمؤسسات المالية بـ 500 مليون دج) [66]
* لوحظ أيضا تطور في معدل الاحتياطي الإجباري ما بين 2001 و 2004:
- قدر معدل التأسيس: 4 ٪ ⟵ 6 ٪
- قدر معدل التعويض: 4٪ ⟵ 1,75 ٪
- حدد هذا المعدل بـ 15 ٪ من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، كما أنه يمكن أن يكون 0 ٪ [67]
* إنشاء نظام ضمان الودائع البنكية [68] تلزم كل البنوك التجارية و فروع البنوك الأجنبية أن تنخرط في النظام طبقا للشروط المنصوص عليها، و ذلك بإنشاء شركة ضمان الودائع البنكية SGDB (*) التي تستوجب على البنوك أن تكسب في رأسمال شركة ضمان الودائع البنكية الذي يوزع بينها بحصص متساوية [68].

4.3.1. تقييم النظام المصرفي الجزائري عام 2004.

بعد أزمة البنكين الخاصين سابقي الذكر، تم صدور الأمر 03-11 الذي سمح بوضع آليات تتسم بدقة كبيرة ويخص الرقابة والسهر والإنذار ومواجهة أزمة بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي، أي أن

(*) Société de garantie des dépôts bancaires.

حصة البنوك الخاصة انخفضت عن مستوى سوق الموارد وسوق القروض، أما البنوك العمومية فبقيت مسيطرة على الساحة المصرفية، وقد ارتأينا في هذا المطلب أن نقيم نشاط البنوك حتى سنة 2004.

1.4.3.1. نشاط البنوك (بدون صندوق الادخار):

هيكل النشاط الشامل القطاع المصرفي شبه مهيمن من طرف البنوك العمومية بحيث سجلت حصة البنوك العمومية ارتفاعا وصل إلى 92,8٪ من مجموع أصول البنوك مقابل 87,5٪ سنة 2002[69]، تبعا لقرار تصفية بنكين من طرف اللجنة المصرفية سنة 2003، وفي نهاية عام 2004 أصبحت حصتها مهمة جدا، إذ بقيت مهيمنة على القطاع بنسبة 92,1٪.

ضمن البنوك العمومية أول بنك يسجل 29,3٪ من مجموع أصول القطاع المصرفي بينما يسجل البنك الثاني 18,2٪ من نفس الأصول عام 2004، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فإن البنكين الأولين (خارج تعاضديه للتأمين الفلاحي) يمثلان 2,5٪ من مجموع أصول البنك.

(أ)- الموارد: شهد نشاط جمع الموارد للبنوك تنمية كبيرة عام 2004 مسجلا بذلك نسبة تقدر بـ 10,7٪ وهذا عقب الزيادة الهامة 14,8٪ المسجلة خلال سنة 2003 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم04: جمع الموارد [48]، [51]

(الوحدة مليار دج، نهاية السنة)

	2000	2001	2002	2003	2004
ودائع تحت الطلب	467,502	554,927	642,168	718,905	1127,916
- بنوك عمومية	438,224	499,174	548,130	648,775	1019,891
- بنوك خاصة	29,258	55,753	94,038	94,038	108,025
ودائع لأجل	974,350	1235,006	1485,191	1485,043	1577,456
- بنوك عمومية	928,468	1152,012	1312,962	1656,568	1509,556
- بنوك خاصة	45,882	82,994	172,229	67,475	67,900
مجموع الموارد	1441,852	1789,933	2127,359	2442,948	2705,372
- حصة البنوك لعمومية	٪94,8	٪92,2	٪87,5	٪94,4	٪93,5
- حصة البنوك الخاصة	٪5,2	٪7,8	٪12,5	٪5,6	٪6,5

تميز كذلك نشاط البنوك المتمثل في جمع الموارد بـ:

* بقاء أهمية الودائع المحصل عليها من المؤسسات الخاصة والعائلات أي 60,6٪ في نهاية 2004 مقابل 59,7٪ في نهاية 2003، وهذا الرغم من تواصل نمو ودائع مؤسسات قطاع المحروقات في 2004.

* انخفاض حصة البنوك الخاصة في سوق الموارد (6,5٪ في نهاية 2004 مقابل 5,6٪ في نهاية 2003) المترتب عن إفلاس البنكين الخاصين وتصفيتهما عام 2003.

* معدل نمو جمع الموارد للبنوك الخاصة قدر بـ 27,0% مقابل تراجع نشاط جمع الموارد للبنوك العمومية بـ 9,7 ٪ ، وإن الزيادة في الموارد المحصل عليها لدى البنوك العموميـة في سنـة2004 أكثر بكثير من تلك الواردة عن المؤسسات الخاصة والعائلات (67,1٪ مقابل 31,1٪ في 2003) من القطاع العام.

* موارد البنوك الخاصة عام 2004 ارتفعت بـ 27,8٪ فالناتج من جمع الودائع والمؤسسات الخاصة والعائلات، مقابل انخفاض تدفق موارد القطاع العام.

نستخلص أن عام 2004 تميز بمتابعة النمو المتوسط لأسهم البنوك مثل الودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، وكان معدل التطور حدد بـ 9,4٪ مقابل 16٪ سنة 2003 ذلك في سياق التطورات الجديدة للسيولة المصرفية وانتشار (ارتفاع) القروض للاقتصاد، وأن الودائع التي تجمعها البنوك بالعملة الأجنبية ارتفعت بـ 28,2٪ مقابل نسبة الركود 1,2٪ عام 2003.

(ب)- سوق القروض: في مجال تخصيص الموارد، هناك توزيع القروض للاقتصاد للبنوك تتمثل كالآتي:

الجدول رقم05: توزيع قروض للاقتصاد. [69]، [70]

(الوحدة مليار دج، نهاية المدة)

	2000	2001	2002	2003	2004
قروض للقطاع العام	701,812	740,087	715,834	791,694	859,657
البنوك العمومية	701,812	735,089	715,834	791,495	856,976
البنوك الخاصة	_	4,989		0,199	2,681
قروض للقطاع الخاص	291,241	337,612	550,208	587,780	654,731
البنوك العمومية	264,872	297,916	368,956	487,740	568,605
البنوك الخاصة	26,369	39,696	181,252	100,040	106,126
مجموع القروض الموزعة	993,052	1077,699	1266,042	1379,474	1534,388
نسبة البنوك العمومية	٪97,3	٪95,9	٪85,7	٪92,7	٪92,9
نسبة البنوك الخاصة	٪2,7	٪4,1	٪14,3	٪7,3	٪7,1

مجموع القروض للاقتصاد ارتفع من 1379,1 مليار دج في نهاية 2003 إلى 1534,4 مليار دج في نهاية 2004 ، أي ارتفعت بـ 11,2٪، أما بالنسبة لقروض القطاع الخاص ارتفعت بنسبة 14,8٪ مقابل الزيادة بـ 8,6٪ بالنسبة لقروض القطاع العام، وعليه تكون حصة القطاع الخاص لقروض الاقتصاد تجاوزت 42,6٪ في نهاية 2003 إلى 44٪ في نهاية 2004 مقابل انخفاضها في 2003 مقابل نسبة 43,5٪ عام 2002.

يبقى حجم القروض الموزعة على القطاع العام هاما بحصة تمثل 56٪ من إجمالي القروض للاقتصاد مقابل 57,4٪ عام 2003، بالرغم من أن موارد البنوك أغلبيتها من المؤسسات الخاصة والعائلات تمثل 60,6٪ مقارنة بالقطاع العام إذ قامت البنوك العمومية بتوفير التمويل شبه الكلي للقطاع العام في 2004، ولقروض قصيرة الأجل الموزعة على البنوك في نهاية 2004 تمثل بنسبة 54٪ وهذا يدل على الأهمية الكبيرة لها، أما بالنسبة للقروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة على البنوك التي تحتل نسبة 49,6٪، مهمشة على القروض المتوسطة وطويلة الأجل المتمثلة بنسبة 50,4٪ وهذا موضح في الجدول التالي الذي يبين النضج الاقتصادي لقروض البنوك.

2.4.3.1. نشاط صندوق التوفير والمؤسسات المالية.

(أ)- نشاط صندوق التوفير CNEP : في1997 تم اعتماده بنكا كونه مؤسسة مختصة في تمويل العقار " ترقية عقارية وحصول العائلات على مساكن جديدة لدى القطاعين العمومي والخاص للسكن" ولقد سمح لها الحصول على اعتماد كبنك بتطوير نشاطاتها المصرفية تدريجيا، لا سيما تمويل اقتناء السلع المعمرة.

يلعب صندوق التوفير والاحتياط من زاوية جمع الموارد دورا كبيرا بفعل دعم شبكة وكالات البريد ويقوم هذا الأخير بجمع ثلث موارد صندوق التوفير الذي يستعمل دفاتر وسندات الادخار كأدوات أساسية في عملية جمع الموارد، بينما يشكل تسيير حسابات الشيكات والحسابات الجارية نشاطا جديدا، في نهاية 2004 ارتفعت معدلات الأسهم (الموارد) للصندوق إلى 507,3 مليار دج منها 20,5 مليار دج لودائع تحت الطلب مقابل 493,1 مليار دج في نهاية 2003 منها 34,4 مليار دج ودائع تحت الطلب.

تهتم موارد الصندوق أكثر بحصص المؤسسات الخاصة والعائلات أي بنسبة 94,4٪ من مجموع جمع الموارد عام 2004 ، إذ تقدر حصة الودائع لأجل (دفتر وسندات الادخار) بنسبة 96٪ مقابل 93٪في عام 2003 [70].

يقوم صندوق التوفير والاحتياط بتوزيع القروض متوسطة الأجل لمؤسسات بناء المساكن، بغرض اقتناء سلع معمرة، إذ تقدر القروض الممنوحة للقطاع العام في نهاية 2004 بـ 186,7 مليار دج وتبلغ القروض الموزعة على المؤسسات الخاصة والعائلات بـ 98,8 مليار دج ، وفي نهاية 2004 قام الصندوق بتوزيع القروض شبه كلي على المؤسسات الخاصة والعائلات بحيث أنه شهد زيادة بنسبة 57,5٪ وبالنسبة للمؤسسات العامة يقدر معدل نمو القروض الموزعة بـ 1,5٪، كما أنه قد قام بقرار منح القروض برهن الملكية.

(ب)- نشاط المؤسسات المالية: تتكون الأموال الجماعية للمؤسسات المالية من رأس المال يقدر بـ 11,7 مليار دج واحتياطات 1,4 مليار دج. كما تقدر القروض الموزعة للمؤسسات المالية 7,2 مليار دج نهاية عام 2004 مقابل 8,7 مليار دج في نهاية عام 2003 [70]، إضافة إلى ذلك فإن الشروط النقدية بقيت على حالها وملائمة لتوزيع القروض، أما بالنسبة لتوزيع القروض العقارية فان صعودها كان متوترا وجد بطيء، لهذا تم إعادة التمويل على مستوى المؤسسات المالية المعنية.

تجلى لنا من خلال هذا الفصل أنه هناك تطورات على الساحة المصرفية، ومن خلال النظام المصرفي إذ هناك نوعين من البنوك يتمثلان في البنك المركزي والبنوك الشاملة، لكن المنظومة المصرفية الجزائرية رغم الإصلاحات المصرفية التي اتبعتها في وقت تطبيقها للنظام الاشتراكي، وعند انتقالها إلى اقتصاد السوق، وذلك بظهور نظامين 86-12 و 88-06 لم تتواءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، وهذا ما أدى إلى مواصلة الإصلاحات إلى أن توصل إلى قانون جديد يتعلق بالنقد والقرض 90-10 الذي يعتبر منعطفا حاسما يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، لكونه يحمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بأداء النظام المصرفي وتنظيمه، ونتيجة للتطورات التي شهدتها الساحة المصرفية الجزائرية من الإخلال بقواعد الحذر والتسيير الذي نتج عنه تعثر مصرفين خاصين، تم تعزيز الإطار القانوني المنظم في المهنة المصرفية بصدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

النظام المصرفي الجزائري يعكس كل المجهودات التي قامت بها السلطات المختصة في سبيل إصلاح المنظومة المصرفية، وما يميز هذا النظام حاليا عن باقي الفترات هو النمو والتوسع الذي يتغلغل

في القطاع المصرفي العام والأجنبي، وبالمقابل نجد تدهور القطاع المصرفي الخاص وذلك بعد تصفية البنكين الخليفة بنك والبنك التجاري والصناعي "BCIA" .

بما أن البنوك العمومية تحتل المرتبة الأولى في النظام المصرفي من حيث جمع الموارد وتوزيع القروض، والتي يتبين ذلك إلا بعد تقييم أداء البنوك كل على حدا، إذ يتم ذلك استنادا لمعطيات يلتزم بإنجازها المحاسبون ومراقبون، حيث يقومون بتطبيق أدوات التحليل الرئيسية استنادا إلى هذه المعطيات، ذلك ما نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل 2
تحليل العائد والمخاطرة
للبنوك في ظل الإصلاحات المصرفية

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية لأي نظام محاسبي، فهي مخرجات النظام التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرارات. إذ المعرفة المحاسبية لا تألو جهدا في ملاحظة التطور في هذه الاحتياجات، يتبلور ذلك في تطوير دائم سواء لشكل تلك القوائم أو مضمونها تحقيقا للمنفعة المستهدفة منها.

في ضوء ما تموج به الساحة المصرفية العالمية من تطورات هامة فرضت على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية، فقد حرصت البنوك المركزية بما فيها الدول العربية، منها الجزائر على وضع على تكريس ذلك بتواكب مع المعايير الدولية لا سيما ما يتعلق بمعايير لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، وبالإضافة لوضع ضوابط فتح الحسابات وقواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها بما يتفق مع المعايير الدولية. ومقررات لجنة بازل 2 التي هدفها تعزيز الرقابة الداخلية لتحليل الكفاءة للقوائم المالية والمحافظة على سلامة المركز المالي للبنك على مستوى الساحة المصرفية. وبما أن الجزائر إحدى الدول العربية التي تحاول إن تواكب المعايير الدولية استوجب علينا التطرق إليها.

ولاستجلاء ما تقدم ذكره خصصنا في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث للإسهاب في هذه القضايا، سنستعرض في المبحث الأول إلى إستراتيجية القوائم المالية من خلال تقريب مفهوم المبادئ المحاسبة المصرفية، القوائم المالية وأهدافها، ومكونات القوائم المالية بالتفصيل، أما في المبحث الثاني، فسنتناول قضية كفاءة الرقبة المصرفية من خلال عرف مفهومها في ظل مقررات بازل1و2، ونتائج هذه المقررات المعمول بها لتحليل القوائم ، ومن ثم التطرق إلى الأدوات الرئيسية للتحليل. في حين سنخصص المبحث الأخير لتحليل العائد والمخاطرة وفقا لبازل1و2 من خلال تحليل القوائم المالية وفقا للقواعد الكبرى والنسب الاحترازية، واستعراض أهم المخاطر الناجمة من خلال مفهومها وطرق قياسها وإدارتها.

1.2.إستراتيجية القوائم المالية

الوحدات الاقتصادية حسب المعايير الدولية تقوم بإصدار أربعة قوائم مالية هي: قائمة المركز المالي و خارج الميزانية، قائمة حساب النتائج، وقائمة التدفقات النقدية، لتحليل وضعية المالية للبنوك.

لذا نود الإشارة إلى عرض هذه القوائم وشرحها، ويتم ذلك من منظور خصائص والمبادئ المحاسبية التي أرساها مجلس المحاسبة المالية. وفقا لآخر دراسات صدرت في هذا الشأن، وأهمية هذه القوائم المالية ومن هم الأطراف المهتمة بها، وأخيرا مكونات القوائم المالية المتعامل بها في التحليل، هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

1.1.2.النظام المحاسبي للبنوك

تستخدم البنوك أساليب مختلفة لإثبات وقياس البنود المختلفة بالقوائم المالية، ولذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها، إلا أنه لابد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي: النظرية والطريقة المحاسبية، المجموعة المستندية والدفترية(*)، القوائم المالية والكشوف الإحصائية وآخرها الإجراءات الرقابية...الخ. للوصول إلى القوائم المالية الختامية يجب نشير إلى أربع نقاط رئيسية وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

1.1.1.2. الدورة المحاسبية العامة

تشمل الدورة العامة للمحاسبة مجموعة من الخطوات التي تتسلسل في شكل منطقي، لذا نقوم باختصار وصف هذه الخطوات الرئيسية :[71]

* تجميع المستندات المالية لكل عملية التي تدعى ب: الدورة المستندية.
* استخدام المستندات المالية لتسجيل العمليات أو الصفقات المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
* التسجيل المحاسبي النهائي في دفتر الأستاذ التي تعرف بترحيل القيود إلى الحسابات في دفتر الأستاذ.
* استخراج رصيد كل حساب من حساب بدفتر الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة.
* استخراج نتائج الأعمال الوحدة المحاسبية وتحديد مركزها المالي.
* تفسير ما جاء بالحسابات الختامية والمركز المالي من بيانات المالية، قد يصعب على غير المحاسب

(*)- المستندية هي المستندات الأصولية التي تشكل مصدرا للقيد في المجموعة الدفترية المحاسبية كإشعارات الخصم، والشيكات والأوراق التجارية..الخ، أما الدفترية يقصد بها تسجيل في الدفاتر المحاسبية من واقع المستندات وفقا لنظرية القيد المزدوج.

إدراك مغزاها بسهولة وإعداد تقرير لتحليل نتائج المنشأة وتقييم مركزها المالي بالقياس مع السنوات السابقة، وهذا هو ما يهمنا.

(أ)- خصائص محاسبة البنوك: تتميز محاسبة البنوك بعدة خصائص منها: [07]

*. يتميز بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية.
*. تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل: عملية الإيداع والسحب.
*. تتم عمليات البنوك بإثبات قيم موجودة بالبنك وغير مملوك له، مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود النظامية.
*. تتميز إرادات البنوك بان أغلبها عبارة عن فوائد وعمولات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء، وبذلك تختلف عن منشآت التجارية والصناعية.
*. يجب أن يتميز النظام بقدرته على توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتقديمها للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.

من خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية هي عبارة عن أدوات محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المشروع أو مركزه المالي عن فترة مالية ماضية أو توقع هذه النتيجة. والواقع أن المحاسبين يسيرون وفق مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية [72]. إذ النظرية ليست من الأشياء التي يتم اكتشافها، وإنما وضعت على أساس العوامل البيئية والقبول العام وقوة الإلزام وقوة النظرية المحاسبية.

إضافة إلى ذلك فإن الإطار المفاهيمي للمحاسبة تستمد من القبول العام لها من معدي القوائم المالية والمراجعين والمستخدمين لهذه القوائم. إذ المحاسبة تهتم بالأحداث الاقتصادية من خلال القياس، والتصنيف والتلخيص لتقديمها في صورة معلومات مختصرة ذات أهمية نسبية، وبتجميع هذه المعلومات فإنها تقدم وصفا للظروف المالية بالمنشاة. إذ يؤكد هذا الرأي "جونسون وكريمان" [73].

لكن في الآونة الأخيرة شهد العالم بأكمله تطورات عديدة أدت إلى ظهور التنظيمات الضخمة كبيرة الحجم والنمو المطرد في حجم أعمالها وتعقد أنظمتها وأهدافها. إذ تمارس الوحدات الاقتصادية العديدة من الأنشطة المتنوعة تتسم بدرجة مختلفة من معدلات الربحية، ودرجات المخاطر وفرص النمو. وقد ترتب على التأثير على شكل ومضمون التقارير المالية من ناحية، وعلى منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، إدراكا من الفكر المحاسبي بصفة عامة، والمجامع المهنية بصفة خاصة،

ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي ، بصفة أخص بهذه المشكلة وطبيعة متغيراتها، إذ أجريت عدة دراسات وصدرت عدة توصيات ومعايير تتناول هذه القضية.

(ب)- أهم معايير و الدراسات السابقة: تمثلت فيما يلي : [74]

1. المعايير الدولية: هناك أهم معايير قامت بها لجنة معايير المحاسبة الدولية:

* إصدار معيار محاسبي دولي رقم (14) سنة 1991 بعنوان: "التقرير عن المعلومات المالية"، تم تعديله عام 1994 ثم تمت مراجعته عام1997 ليتسق مع الفلسفة الجديدة.
* إصدار معيار محاسبي في انجلترا رقم (25) سنة 1990 بعنوان:"التقرير القطاعي".

2. الدراسات والبحوث العلمية: فهناك العديد من الباحثين الذين تناولوا الإفصاح عن المعلومات من زواياها المختلفة: ويمكن استخلاص بعض النتائج على النحو التالي:

* أظهرت أهمية الإفصاح عن المعلومات وأثرها على دقة التنبؤات بأسعار الأسهم ودقة تقديرات المحللين الماليين.
* أظهرت رغبة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات بشكل مفصل.
* كما أظهرت عدم رغبة معدي القوائم المالية في الإفصاح عن المعلومات بدعوى أن ذلك يؤدي إلى الإضرار بالمركز التنافسي لشركتهم من ناحية بالإضافة إلى التكاليف المترتبة على هذا الإفصاح التفصيلي من ناحية أخرى.
* كما أظهرت إحدى الدراسات وجود بعض الآثار السلوكية الناتجة عن الإفصاح تمثل ضغوطا على المدير في الشركة مثل تعرض المديرين لقدر أكبر من المسئولية حسب دراسة ¨Cramer¨ سنة1986.

لكن نجد أن هناك جوانب من الإفصاح لم تغطها الدراسات السابقة التي تم استعراضها مثل المشكلات الخاصة بتحديد القطاعات الواجب التقدير عنها، وكذلك أنواع المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها والمعايير أو الاختبارات اللازمة للتعرف على القطاعات المؤهلة للإفصاح المنفصل وكيفية قياسها.

2.1.1.2. الأطراف المهتمة بالمعلومات.

يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنك إلى المعلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلا عن قابليتها المقارنة وذلك لكي تساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويحتاجون أيضا إلى المعلومات التي تساعدهم على تفهم السمات الخاصة

بالعمليات التي يزاولها البنك بصورة أفضل حتى ولو كان البنك يخضع لإشراف الجهات الرقابية. ويقدم لها معلومات وبيانات لا تكون متاح دائما للجمهور. بناء على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الافصاحات بالقوائم المالية للبنك شاملة إلى درجة كافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وعليه فإننا نستنتج أنه تتعدد أطراف المهتمين باستخدام القوائم المالية، والتي تشمل ما يلي : [75]

(أ)- المستثمرون والمقرضون: يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم المتأصلة فيها والعائد المتحقق منها، وأنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع. كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع وتوزيع أرباح الأسهم، في حين يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

(ب)- الموظفون والجهات الحكومية: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل. في حين نجد الجهات الحكومية تحتاج إلى المعلومات للقيام بدور الإشراف والرقابة على أكمل وجه وحساب الضرائب المستحقة عليها.

(ج)- مراقبو الحسابات والإدارة: يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه عن مدى إظهار القوائم المالية للمنشأة لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها أعدت في ضوء مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، إذ يعد تقريره محل ثقة [76]. في حين تكمن مصلحة الإدارة في تقييم الوضع المالي للبنك وربحيته وتطوره، وذلك من خلال استخراج القوائم المالية والبيانات من أجل التحليل والتقييم واتخاذ القرار وذلك بمجموعة من الطرق والأدوات والوسائل المتاحة لمراقبة وضع البنك الدائم التغير ومسايرته.

3.1.1.2. الإفصاح عن المعلومات

الإفصاح يعني إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالبنك، تعتبر من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية [76] لهذا اهتمت الجهات المعنية بأن تضع معايير المحاسبة مثل: كندا مصر،انجلترا....الخ. من الدول بتحقيق الحد الأدنى

والضرورة من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مع تطوير ذلك باستمرار ليتناسب مع التغيرات المعنية بأن تضع معايير المحاسبة مثل: كندا، مصر، انجلترا....الخ. من الدول لتحقيق الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالضرورة مع تطوير ذلك باستمرار ليتناسب مع التغيرات البيئية.

(أ)- متطلبات الإفصاح عن المعلومات: تتمثل فيما يلي:

1. الإفصاح عن السياسات وطرق المحاسبية المتعارف بها دوليا، إذ تعتبر وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة.
2. وصف الصفقات الهامة التي أبرمت بين البنك والأطراف الأخرى.
3. الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا من ملاحظات القوائم المالية، ولكن نجد أنه بالنسبة للقوائم المالية يجب الإفصاح عن عناصرها.

(ب)-الإفصاح المرتبط بعناصر القوائم المالية: تمثل في كيفية تحقيق الأنواع الرئيسية من الإيرادات: [77]

1. تقييم الاستثمارات المالية والأوراق المالية المتداولة.
2. التمييز بين تلك المعاملات والأحداث الأخرى التي تؤدي إلى الاعتراف بالأصول والالتزامات بالميزانية بين المعاملات والأحداث الأخرى والتي ينشأ عنها وجود ارتباط والتزامات محتملة فقط.
3. أسس أعباء المخاطر المصرفية العمة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء.

(ج)-الإفصاح الخاص بالبنوك المتداولة في البورصة: تلتزم هذا النوع من البنوك بمستوى عال من الإفصاح المحاسبي إذ تهتم الجهات المختصة بضمان مستوى دقيق من الإفصاح المحاسبي.

1. ربحية السهم الواحد(EPS) [*]: يجب على البنوك المتداولة في البورصة أن تقدم معلومة عن ربحية السهم العادي ويكون ذلك في قائمة الدخل، إذ تعتبر من أكثر المقاييس استخداما لقياس عائد حامل السهم.
2. التقارير الدورية: إذ يجب على البنك في كل فترة قصيرة أن يفصح عن المعلومات إلى الأطراف المهتمة.

4.1.1.2. أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى عدة أهداف وهذا ما سوف نوجزه في بعض النقاط التالية: [77]

* توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات التي تطرأ على مركز الشركة، إذ تكون مفيدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.
* تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكنها لا توفر دائما كافة المعلومات التي تمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
* تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة أو المحاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبتها يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.

استنتاجا لما ورد نجد علينا أن نتعرف أكثر فأكثر على القوائم المالية، لذا ارتأينا أن نفصح عن كل عنصر في القائمة، وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقاط الموالية.

2.1.2. قائمة الميزانية وخارج الميزانية.

تتألف الميزانية البنك من شقين كأي ميزانية مؤسسة تجارية، تتمثل من:

* الأصول(الموجودات)..... Actif
* الخصوم(الاستخدامات)..... Passif

تظهر العناصر في هذه الميزانية متسلسلة حسب سيولتها فتظهر الأصول الأشد سيولة فالأقل سيولة في كل نهاية السنة، (أنظر الملحق رقم01). كما أن البنك يقوم بتجهيز ميزانية شهرية تحتوي على تفصيلات دقيقة للغاية لاستعمالها الداخلي والرقابة على البنوك التي يمارسها بنك الجزائر بموجب القانون المعمول به في أي دولة كانت.

(*)- Earning Per Share

1.2.1.2. الاستخدامات

تمثل استخدامات ميزانية بنك هيمنة أساسية على الوحدات الاقتصادية الأخرى. حسب المخطط المحاسبي للبنك (PCB) الصادر في سنة 1992، يضم أصول الميزانية أربعة أقسام، كل قسم يتكون من عناصر (أي حسابات بنكية)، في نفس الوقت نلاحظ قائمة استخدامات الميزانية تتكون من مراكز.

لذا تم تلخيص موضح لإستراتيجية قائمة المركز المالي استنادا للنظام 92-08 المتعلق بالمخطط المحاسبي للبنوك في بعض النقاط:

(أ)- النقود السائلة: يحتفظ كل بنك في خزينة بقدر من النقود السائلة لمقابلة الظروف اليومية التي تنشأ بين كميتي الإيداع والسحب، وهذا المقدار محدد من طرف البنك المركزي، ولكن قد تحتفظ عادة بنسبة أكبر[76] من النسبة الإلزامية وذلك حسب أموال السوق وحسب طبيعة المودعين ولمواجهة الزيادة في السحب، وتعتبر النقود السائلة أقل الأصول ربحية، بل يمكن القول أن ربحيتها تساوي الصفر، تتكون النقود السائلة من النقدية الحاضرة والإيداعات لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى والعناصر النقدية تحت التحصيل(*).

(ب)- حافظة الأوراق المالية والتجارية: البنك له العديد من الأوراق المالية والتجارية التي تختلف فيما بينها من حيث درجة سيولتها (تحويلها إلى سيولة)، من حيث درجة استحقاقها وربحيتها ودرجة الضمان التي تتمتع بها، وهذا التباين الكبير في طبيعة الأوراق المالية التجارية يعطي لها مرونة كبيرة ويجعل منها مجالا مناسبا تستثمر فيه البنوك التجارية مواردها، بحيث تستطيع أن تختار ما يحقق لها من أرباحا وما تريده من سيولة. من أهم هذه الأوراق المالية والتجارية نذكر:

1. أذونات الخزينة: هي سندات تصدرها الحكومة وتسمى أيضا أذونات حكومية ويكون إصدارها على مدار السنة، ذات آجال قصيرة حتى يسهل توزيعها على البنوك والمؤسسات المالية المختلفة. والهدف من إصدارها تمويل العجز الموسمي للدولة.

2. الأوراق التجارية المخصومة: يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك أمواله، تنشأ جراء البيع لأجل، إذ الأوراق التجارية تتمتع بدرجة سيولة عالية.

(*)- تمثل الشيكات المسحوبة على بنك آخر وتم تقديمها للبنك المركزي أو بنك مماثل لتحصيلها.

3. الأسهم والسندات: يقوم البنك بشراء سندات الحكومية وسندات تصدرها بعض الشركات الأخرى التي تتمتع بقدر من الضمان، كما يستثمر جزءا من موارده في شراء أسهم بعض الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية في سبيل تحقيق الأرباح.ويميز هذا نوع من الاستثمار نوعا من المخاطر.

(ج)- القروض والسلفيات: هي الوظيفة الرئيسية للبنوك، إذ هي عملية منح أو تقديم أموال للغير مقابل سعر فائدة. كما يعتبر الأصل الذي تستثمر فيه البنوك بالجزء الأكبر من موارده ويعد أكثرهم ربحية وإن كان أقلهم سيولة، إذ سلفية(*) البنوك تمنح لعدد قليل من عملاءها المعروفين، كما أن الصورة الغالبة للسلفيات هي المضمونة ويقدمها العميل على شكل أوراق تجارية، أومالية، أوأصول عينية.

(د)- الأصول الثابتة: تعتبر أصول عقيمة في حد ذاتها، إلا أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه اليومية، كالأدوات والمعدات التي تستخدمها وهي أقل الأصول ربحية وسيولة، كما تخلق نفقات ثابتة على البنك (الاهتلاك، الصيانة) بغض النظر نشاطه وعن الأرباح التي يحققها لهذا السبب لا تمول الأصول الثابتة إلا بواسطة الموارد الذاتية، هذه هي أهم صور الأصول التي يستخدم فيها البنك موارده، وهي تختلف فيما بينها من حيث سيولتها وربحيتها، وهناك علاقة عكسية بين ربحية الأصل وسيولته، لذلك فان البنك عليه أن يوزع موارده بين الأشكال المختلفة للأصول بطريقة يضمن بها تحقيق أعلى ربحية ممكنة وتوازن دائم في السيولة.

2.2.1.2. الموارد les ressources

يبين جانب الخصوم مجموع التزامات البنك للغير، إذ تسجل العمليات التي تركز على أهمية الديون، أي المبالغ المحصل عليها سواء من المساهمين أو من العملاء (الودائع) أو المبالغ مقتطعة من نتائج محققة لعدة سنوات.

حسب مخطط الحسابات البنكية نجد أن جانب الخصوم مقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية متعلقة بعمليات مع الخزينة وبين بنوك أخرى وزبائن...الخ. ويمكن إيجازها في بعض النقاط الرئيسية: [78]

(أ)- رأس المال المدفوع والاحتياطي(رأس المال الممتلك): يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمون في تكوين رأس المال. أما الاحتياطي فهو عبارة

(*)- السلفية تقيد في حساب جاري مدينا حيث يسمح للعميل بالسحب منها في حدود المبالغ المسموح بها.

عن المبالغ المقتطعة من قبل البنك على مر السنين من أرباحه الصافية المحققة خلال هذه الفترة، وينقسم إلى قسمين:

1. الاحتياطي القانوني: يكون للمصرف ملزما بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره بنك الجزائر لتوزيعه على المساهمين في حالة حل البنك.
2. الاحتياطي الاختياري: يقوم البنك بتكوينه اختياريا بهدف دعم مركزه المالي وزيادة ثقة عملائه فيه. إن غرض رأس المال الممتلك تغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وكذلك حقوق المودعين.

حسب النظام الجزائري فقد أجبر البنوك التجارية بتطبيق الاحتياطي الإجباري لفترة شهرية أي كل 15 يوم من الشهر إلى 14 يوم من الشهر الموالي. (تم التطرق إليه في الفصل الأول)

(ب)- الودائع (عمليات على الزبائن): تستمد البنوك الشطر الأعظم من مواردها مما يودعه الأفراد، فهي عبارة عن ديون مستحقة أصحابها على ذمة البنك وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علما أن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد أموالهم لدى البنك فقط وإنما تنشأ أيضا نتيجة إقراض البنوك للأفراد، وهذا سيقابل تعهد من المقترض بالدفع في الزمان المحدد مستقبلا وهذا التعهد أو الوعد بالدفع المستقبلي ناشئ عن تعهد الأفراد المقترضين بالدفع(أي المقرض) يعد أصلا من أصول البنك يحصل بموجبه على ربح يتمثل في سعر الفائدة على القرض، فيما يعد وعد البنك بدفع مبلغ القرض للمقترض خصما من خصوم البنك أي استحقاق عليه، لهذا فإن البنوك التجارية تستطيع أن تخلق المزيد من الودائع نتيجة لما تزاوله من عمليات الإقراض.

ويمكن تقسيم الودائع إلى الأنواع الآتية:

1. الودائع تحت الطلب: هي عبارة عن حساب جاري لدى البنك مستحق عند الطلب بواسطة الشيكات أو أوامر بالدفع(السحب والتحويل) لذلك فإن البنوك لا تدفع أسعار الفائدة على الودائع الجارية إلا بعض الحالات الاستثنائية كأن يكون مقدار الوديعة الجارية كبيرا جدا أو يكون بالعملة الصعبة، فهي مصدرا أساسيا لسيولة البنوك وأهميتها النسبية من إجمالي القروض، إذ تؤثر على التوسع أو الانكماش في منح القروض.
2. الودائع لأجل(ثابتة): هي الودائع يلتزم البنك بموجبها بالدفع في وقت لاحق من إيداعها ويتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والبنك وتنقسم إلى:

* ودائع ثابتة الأجل

* ودائع ثابتة بإخطار(إشعار)

3. ودائع التوفير: تودع لدى البنك ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد فيها دفعات الإيداع والسحب وتفرض حدا أقصى لمبلغ الوديعة وتدفع فيها أسعار الفائدة محددة مسبقا لكن أهميتها متواضعة بالقياس إلى الودائع الأخرى.

(ج)- الاقتراض من البنوك والبنك المركزي(عمليات مع البنوك والبنك المركزي): يستمد البنك قدرا من موارده عن طريق الاقتراض من غيره من البنوك أو من البنك المركزي، عند حاجته لتمويل عملياته البنكية، ويمكن أن تتخذ هذه القروض صورة حسابات جارية أو لأجل،هذا وإن البنوك تفضل الاقتراض من بعضها قبل اللجوء إلى البنك المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة عن البنك المركزي. وعند عجز البنوك عن تلبية طلب الإقراض من بعضها فإنها تلجأ إلى البنك المركزي، إلا أنه لا يستجيب دائما لطلبها ولكن يراعى في ذلك الأحوال والأوضاع الاقتصادية السائدة فإنه يراقب النشاط المصرفي والائتماني للبنك.

3.2.1.2. قائمة خارج الميزانية

قائمة خارج الميزانية هي مجموعة من الحسابات المرتبطة مباشرة بالميزانية المحاسبية والتي تسطر الالتزامات المستقبلية للبنك، خاصيتها المميزة أنها تعبر عن تدفقات النقدية، مما جعلها لا تسجل في الميزانية. [79]

تعد قائمة خارج الميزانية في البنك (أنظر الملحق رقم02) وثيقة ذات أهمية من الدرجة الأولى لأن العمليات التي تقوم بها المؤسسات الائتمانية في الأسواق المشتقة تستدعي حسابات خارج الميزانية لتسيير مخاطرها كما وجد في بعض البنوك، وهذا راجع لتطور العمليات المصرفية، إذ أن المجموع النهائي لخارج الميزانية يفوق بكثير المجموع النهائي الخاص بالميزانية. تتكون هذه القائمة مما يأتي: [44]

(أ)- الالتزامات المقدمة: تتكون من:

1. الالتزامات بالتمويل لصالح المؤسسات المالية: يتكون هذا العنصر من اتفاقيات إعادة التمويل،القبول أو الالتزام بالدفع، التأكيد بفتح قروض مستنديه للمؤسسات المالية.

2. الالتزامات بالتمويل لصالح الزبائن: يتكون هذا العنصر من فتح القروض المقبولة، حدود تبديل أوراق الخزينة، الالتزامات على تسهيل إصدار الأوراق المالية لصالح الزبائن.

3. التزامات الضمان لأمر المؤسسات المالية: يتكون هذا العنصر من الكفالات، الضمانات الاحتياطية والضمانات لأمر المؤسسات البنكية الأخرى. .

4. التزامات الضمان لأمر الزبائن: يتكون هذا العنصر من الكافلات الضمانات لأمر الأطراف اقتصادية الأخرى غير المؤسسات المالية.

5. التزامات أخرى مقدمة: يتكون هذا العنصر من الأوراق المالية والعملات المبعوثة من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

(ب)- الالتزامات المتحصل عليها: تتكون من:

1. التزامات التمويل المحصل عليها من المؤسسات المالية: يقوم هذا العنصر بإحصاء جميع اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات الأخرى المحصل عليها من المؤسسات المالية.

2. التزامات الضمانات المحصل عليها من المؤسسات المالية: يقوم هذا العنصر بإحصاء الكفالات والضمانات الاحتياطية والضمانات الأخرى المتحصل عليها من المؤسسات المالية.

3. التزامات أخرى محصل عليها: يتكون هذا العنصر من الأوراق المالية والعملات المحصل عليها من طرف المؤسسات المالية والمصرفية.

ملاحظ من خلال ميزانية البنك أن لها تنظيما معاكسا مقارنة بميزانية المؤسسة، يتضح هذا التشخيص بضعف عددي للأصل الثابت مقارنة بعمليات الخزينة العامة والزبائن، بالإضافة إلى المجموع الشكلي للأصول.

3.1.2. قائمة حساب النتائج والملحق

النظام رقم 92-08 يعرف حساب النتائج بأنه وثيقة تسجل فيها تدفقات الأعباء والنتائج الحاصلة خلال السنة المالية (أنظر الملحق رقم03)، فقد تم تجميع الأعباء والنتائج في ثلاث مجموعات رئيسية [80]

* الأعباء ونتائج الاستغلال المصرفية: وهي الناتجة عن الوساطة المالية أو تقديم الخدمات الخاصة بمؤسسات القرض.

* الأعباء والنتائج عادية: وهي تلك الناتجة عن النشاط العادي المكونة أساسا من الأعباء العامة للاستغلال(المصاريف العادية العامة).
* الأعباء والنتائج الغير العادية.

1.3.1.2. الأعباء(التكاليف)

تمثل حساب الأعباء مجموع تكاليف الاستغلال خلال السنة للمؤسسات الخاضعة، فهي تحتل القسم السادس حسب المخطط للبنك وأيضا المخطط الوطني للمحاسبة. أضف إلى ذلك أن مصاريف الاستغلال المصرفي متعلقة بالنشاط المصرفي المحض بنود هذا الصنف تشتمل على النفقات العامة وكذلك المخصصات للاهلاكات والمؤونات، تدرج أيضا مخصصات الأموال للمخاطر المصرفية العامة، وتميز هذا الصنف حسب نوعية العمليات وحسبما يتعلق الأمر بالفوائد أو بالعمولات.

(أ)- الفوائد والتكاليف المتماثلة: يحتوي هذا العنصر على الفوائد والأعباء بما فيها العمولات التي تأخذ شكل فوائد المحسوبة على أساس مدة الدين وحجمه، أوالالتزام المحصل عليه، إضافة إلى جميع الأعباء الناتجة عن البنك المركزي، الحساب الجاري البريدي والديون ذات طابع الإعانات الخاصة. فهي تغطي أعباء الاستغلال البنكية. إذ هي خدمات مقدمة للآخرين، تتمثل الإعانات الخاصة فيما يلي:

*. الفوائد على الحسابات القروض والقيم المعطاة في شكل إعانات وكذا التعويضات الناجمة عن استرجاع ما تناله من أوراق مالية ذات طابع التعويض أو الاسترجاع.
*. الفوائد والإيداعات المتماثلة المحملة على البنك في إطار الإعانات المقدمة على شكل أوراق مالية.
*. الفوائد على ديون في شكل سندات.

(ب)- أعباء عمليات متعلقة بالإيجار: تتمثل هذه الأعباء في عمليات قرض الإيجار العادية والعمليات المتشابهة، إذ يقوم بالمهام التالية:

1. أعباء عمليات قرض الإيجار والمتشابهة: بتغطية الأعباء الناجمة عن قروض الإيجار والكراء ذو امتياز الشراء، وكذلك مخصصات الاهتلاكات والاستثمارات المتنازل عليها بأقل من قيمتها الحقيقية.
2. أعباء عمليات الإيجار العادية: هي ناجمة عن العقارات المكتسبة عن طريق الكراء، إذ لا يستعمله إلا المؤسسات المالية والمصرفية التي تقدم قروض الإيجار عند قيامها بعمليات كراء عادية.

(ج)- أعباء الاستغلال البنكية الأخرى والعامة: تتكون أعباء الاستغلال العامة من جهة وخدمات ومصاريف المستخدمين وضرائب ورسوم ومصاريف مختلفة، إذ نجد في نفس الوقت أعباء استغلال المصرفية أخرى لا تنتمي إلى المراكز سابقة الذكر.

(د)- مخصصات المؤونات والاهتلاكات والخسائر: يغطي هذا العنصر حسابين هما:

1. مخصصات الاهتلاكات والمؤونات: تغطي نقص في القيم المادية (الأراضي، المباني...) والمعنوية (مصاريف البحث العلمي، المحلات التجارية....).
2. مخصصات المؤونات والخسائر: تعود على الحقوق الغير المسترجعة، مثل: الحقوق المشكوك فيها، تدني قيمة محفظة الأوراق، الأخطار والأعباء، القانونية، الخسائر على الحقوق غير المسترجعة والمخصصات الأموال للأخطار البنكية العامة.

(ه)- الأعباء الاستثنائية: تتمثل في الأعباء الخاصة أو الناجمة عن النشاط غير العادي للبنك خلال الدورة وعن تغيير طرق العمل.

(و)- الضريبة على الأرباح والنتيجة الصافية: تتمثل فيما يلي:

1. الضريبة على الأرباح: تحتوي الضريبة على الأرباح على مجموع الأرباح الخاضعة للضريبة.
2. النتيجة الصافية: تحتوي على النتيجة النشاط بعد فرض الضريبة أي فائض النتائج.

2.3.1.2. النتائج (الإيرادات)

تتمثل حساب الإيرادات مجموع الإيرادات المتحققة خلال السنة من المؤسسات الخاضعة إذ تصنف في القسم السابع حسب المخطط المحاسبي للبنوك بالإضافة إلى إيرادات الاستغلال المصرفي المتعلقة بالنشاط المصرفي المحض، بنود هذا الصنف تشتمل على استرجاع المئونات والإيرادات الاستثنائية، إذ يسجل في هذا الصنف استرجاع الأموال للمخاطرة المصرفية العامة، كما يسجل بالنسبة للمصاريف، تتميز إيرادات الاستغلال المصرفي حسب نوع العمليات وحسب الأمر المتعلق بالفوائد أو العمولات. تصنف حسابات الإيرادات حسب المخطط المحاسبي للبنوك كما يلي:

(أ)- إيرادات الاستغلال البنك: يتكون هذا العنصر من فوائد وإيرادات وعمليات قرض الإيجار والأوراق المالية ذات العوائد المتغيرة والعمولات..الخ. إضافة إلى ذلك فإننا نجد أن العمولات ذات شكل الفوائد المحسوبة(*) على أساس مبلغ الحقوق ومدة الالتزامات المقدمة.

*. يغطي إيرادات عمليات قرض الإيجار والعمليات المشابهة ذوات امتياز الشراء والتنازلات المقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية.
*. يتكون من أرباح والعوائد الناتجة عن الأسهم والأوراق المالية ذات عائد غير ثابت، المشاركة، أسهم نشاط المحفظة والحقوق في المؤسسات المرتبطة بها.
*. يغطي أيضا نتائج الاستغلال البنكية المفوترة تحت شكل عمولات، بما فيها عمولات خصم الأوراق والخدمات المقدمة للآخرين

(ب)- إيرادات أخرى(مختلفة): يتكون هذا العنصر من النتائج المحصل عليها من النشاطات غير البنكية كخدمات الإعلام الآلي والإشهار.

(ج)- استرجاع المؤونات واسترداد الحقوق المستهلكة: يسجل في هذا العنصر من الفائض من المؤونات واسترجاع قيمة من مخصصات المؤونات المتبقية ويتضمن كذلك استرجاع أموال المخاطر البنكية.

(د)- إيرادات الاستثنائية: يسجل في هذا العنصر النتائج المحصل عليها بطريقة غير عادية وليست مرتبطة بالنشاط العادي للبنك.

(ه)- خسائر النشاط: يسجل في هذا العنصر نتيجة خسائر النشاط أي فائض الأعباء على حساب النتيجة.

مقارنة بجدول حسابات النتائج المؤسسة نلاحظ أن البنك يضارعه في حساب النتائج. إضافة إلى ذلك فأنه يتضح أن التشخيص لقائمة حساب النتائج مماثلة من حيث الأرصدة الوسيطية للتسيير للمؤسسات الأخرى سواء مالية أو تجارية أو صناعية

(*)- تتكون من الفوائد على الحساب وسلفيات مقدمة في شكل إعانة والفوائد على السندات والأوراق المالية ذات الفوائد الثابتة.

.

3.3.1.2. الملحـــــق

النظام رقم 92-09 يفرض على المؤسسات المالية والمصرفية إعداد ملحق هدفه تكميل عناصر الميزانية وتعليق عليها، خارج الميزانية وحساب النتيجة للحصول على صورة واضحة للوضعية المالية، المخاطر، ومراقبة نتيجة نشاط البنك.

الملحق ليس بوثيقة محاسبية كالميزانية بل قائمة معلومات على كل مؤسسة تحضيرها لتكميل وشرح الوثائق المحاسبية.

يعرف الملحق كذلك على أنه: " عبارة عن قائمة تحتوي الشروحات الضرورية لفهم أفضل للوثائق المالية ويكمل الاحتياج أو يقدم بشكل آخر المعلومات التي يحتويها " [53]

.الملحق يمكن اعتباره قائمة للمعلومات للقوائم المحاسبية وتقديم معلومات أكثر تفصيلا حول محتوى القوائم المالية. فالتقارير المالية تختلف عن القوائم كونها تشمل العديد من الأشكال مثل: كخطاب رئيس مجلس الإدارة، محافظو الحسابات،...الخ، الموجه للمساهمين والمستثمرين المحتملين وغيرهم، وتوقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الشركة الحالي أو المستقبلين وكذلك اثر نشاط البنك على البيئة المحيطة ومشاركتها في حل مشاكل المجتمع مثل: تخفيض البطالة ومكافحة التلوث وغيرها. [82]

استجلاء لما سبق نضيف إلى معلوماتنا أنه توجد معلومات أخرى بخلاف المعلومات التي تحتويها التقارير المالية مثل المعلومات التي تنشر عن الشركات بالإصدارات المتخصصة والتنبؤات الخاصة بمحللي القوائم المالية بالنسبة للأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم وكذلك المعلومات عن أسعار الفائدة وغيرها.(أنظر الشكل رقم07).

وبناء على ذلك كان لزاما على كل مؤسسة تحضير هذا الملحق وتقديمه آخر الدورة المالية لتجنب المغالطات مع مراقبي الحسابات وتسهيل قراءة تلك القوائم والوثائق المحاسبية والمالية المنشورة، والمعلومات مرتبطة بتطبيق واحترام القواعد والمبادئ المحاسبية، مثلا طرق تقييم المخزونات طرق الاهتلاكات، عمليات قروض الإيجار....الخ.

بالإضافة إلى ذلك فإن التقارير المالية التي تعدها البنوك تعتبر الوسيلة الرئيسية التي تقدم بها تلك البنوك وضعها المالي وأداءها للأطراف الخارجية المعنية، فمن وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي فإنه: "يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية رشيدة". [76]

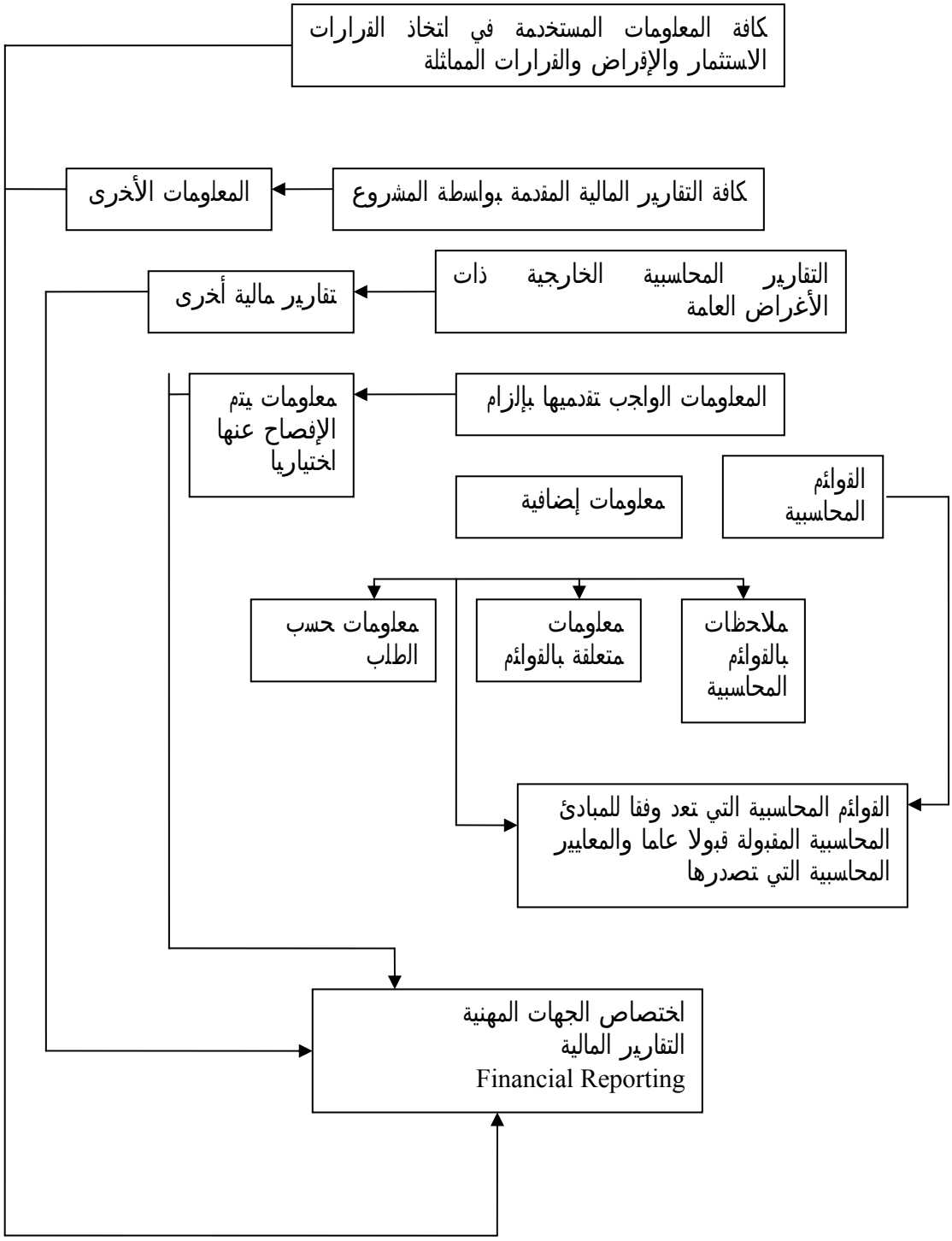

الشكل رقم06: القوائم المالية والتقارير المالية [82]

4.1.2. قائمة التدفقات النقدية

طرأت في السنوات الأخيرة تحولات في تفضيلات مستخدمي القوائم المالية من الاعتماد على المعلومات القائمة على أساس الاستحقاق فقط وإلى المعلومات المعتمدة على أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية.

1.4.1.2. النبذة التاريخية للتدفقات النقدية

قبل أن تصل هذه القائمة إلى شكلها المعاصر فقد مرت بعدة تطورات هامة نوجزها في بعض النقاط التالية حسب التسلسل الزمني:

- دراسة تحت إشراف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين التي أصدرها Mason سنة 1961م، حيث أوصت هذه الدراسة بإلحاق هذه القائمة بالقوائم المالية السنوية ومنها تم تعديل اسمها بعنوان: "قائمة الأموال والتحليل التدفق النقدي".[83]

- سنة 1963م أصدر من طرف مجلس المبادئ المحاسبي، الرأي المحاسبي رقم 03 بعنوان: " قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ".

- سنة 1971م أصدرت الهيئة الحكومية المشرفة على الأسواق المالية نشرة رقم117، ألزمت فيها الشركات المسجلة في البورصات أن تعد هذه القائمة.في نفس الوقت أدعى APB مرة أخرى إلى إصدار رأي محاسبي رقم19 بعنوان" قائمة التغيرات في المركز المالي" [84].
لكن هذا المفهوم لم يجد شيئا ذلك لأن الشركات الأمريكية تعرضت لصعوبات مالية أعاقتها عن الوفاء بالتزاماتها رغم سلامة مركزها المالي، ومنها بدأ الجدل حول هذه القائمة.

- سنة 1980م بدأ اهتمام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الموضوع، حيث قام الدراسات تمهيدية توضيحية حول هذا الشأن. انتهت بصدور معيار محاسبي دولي (أمريكي) رقم 95 بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" سنة 1992م.

- سنة1994م بدأ سريانه على التقارير السنوية.

ولوحظ أن بعض الدول لا تستعمل أي لا تعتمد على هذه القائمة في التحليل دوليا، ومن هنا نستنتج أهدافها.

2.4.1.2. أهداف وأهمية قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية هي قائمة توضح النقد الذي تدفقه إلى المؤسسة عن طريق بيع منتجات مثلا والنقد الذي تم تدفقه خارج المؤسسة عن طريق شراء مواد وخدمات وسداد ديون وغيرها. [85]

(أ)- أهداف قائمة التدفقات النقدية: يتمثل الهدف الأساسي في تزويد المعلومات عن المقبوضان والمدفوعات النقدية للمنشأة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. أما الهدف الثانوي يتمثل في تزويد المعلومات على أساس نقدي بالنسبة للنشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية للمنشأة.

إضافة إلى القوائم المالية الأخرى حسب رأي مجلس معايير المحاسبة الأمريكي فإن المعلومات التي توفرها هذه القائمة سوف تساعد المستثمرين سواء كانوا مساهمين أو مقرضين كما يلي: [86]

* قدرة المنشأة على توليد صافي التدفقات موجبة في المستقبل.
* قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ودفع حصص أرباح الأسهم،وحاجاتها للتمويل الخارجي.
* أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية المتعلقة بهذا الدخل.
* آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية على المركز المالي للمنشأة.

رغم تحليل أهداف هذه القائمة إلا أن هناك معارضين(*)، لذا وجب على مجلس معايير المحاسبة الأمريكي أن يأخذ بعين الاعتبار عددا من الآراء والاقتراحات بهذا الخصوص وهي: [87]

* اليسر المالي للبنوك يعتمد بشكل أكبر على المحافظة على فرق مناسب بين تكلفة الأموال المودعة والفائدة التي يستلمها من العملاء المقترضين.بدلا من التركيز في التدفقات النقدية.
* تحليل حساسية سعر الفائدة وجداول الاستحقاق هي أكثر فائدة من قائمة التدفقات النقدية.

* يجب على قائمة التدفقات النقدية للبنوك يجب أن تكون مقتصرة على الأصول المولدة للإيراد بدلا من النقدية.

رغم كل هذه الملاحظات إلا أن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي لا يعتقد بأنها أكثر فائدة أو بديل مقبول لعدم تطبيق قائمة التدفقات النقدية على البنوك والمؤسسات المالية.

(*): هم الأشخاص الذين عرضت عليهم مسودة مشروع قائمة التدفقات النقدية المقترحة من قبل FASB استخدام هذه القائمة في البنوك والمؤسسات المالية.

(ب)- أهمية قائمة التدفقات النقدية: تؤكد بعض الدراسات أنه يوجد اختلاف في قائمة حساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية، وذلك يكمن فيما يلي: [76]

- دراسة Veniris et Chariatouسنة 1990م أوضحت أن صافي التدفق النقدي من التشغيل لا يماثل أساليب قياس الأداء الأخرى مثل صافي الدخل من التشغيل ورأس المال العامل التشغيلي. بحيث وضحت هذه الدراسة من خلال تحليل 60 شركة تعرضت للإفلاس، كما أظهرت أن صافي التدفق النقدي من التشغيل أفرز مشاكل للسيولة وعدم القدرة على الوفاء بالديون قبل الإفلاس بعدة سنوات. كما أن رأس مال العامل التشغيلي وصافي الدخل ينجم عنه علاقة إيجابية قبل الإفلاس، وهذا يدل إن الشركة كانت مستخدمة للنقدية وليست منتجة لها.
- دراسة Hung سنة 1995م أوضحت أهمية التدفقات النقدية، من حيث سهولة الفهم ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بقدرة المنشأة والتعبير على وجود القدرة على السداد، والتوزيعات والمساعدة في تقييم السيولة والقدرة على الوفاء بالديون والإمداد بالمعلومات عن جودة أرباح المنشأة وتدعيم القوائم المالية الأخرى....الخ.
- دراسة Dechow سنة 1994م اختبرت القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية لكل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية، أظهرت النتائج أن التدفقات النقدية تكون أفضل في الأجل القصير.

من هنا نستنتج أن قائمة التدفقات النقدية هي المكملة لقائمة حساب النتائج بما يحتويه من معلومات مختلفة وهي أقل عرضة لتعريف الأداء مقارنة بقائمة حساب النتائج، والإفصاح عن المعلومات لقائمة التدفقات النقدية التي تستخدم للدلالة على وجود مؤشرات الأرباح من ناحية، وفي نفس الوقت يمثل إشارة لسوق الأوراق المالية عن جودة معلومات المنشأة.

3.4.1.2. شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية

تتكون هذه القائمة من مجموع الزيادة والنقص الذي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من بيع وسداد ديون واقتراض، وهذا يدل على أن قائمة التدفقات النقدية تبوب المتحصلات والمدفوعات النقدية وفقا لكل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

حسب المعيار المحاسبي رقم07 الصادر من طرف مجلس المعايير المحاسبة الدولية، يحدد محتوى قائمة التدفقات النقدية المبينة بالتدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التالية:

(أ)- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيل: تعتبر هذا النوع من أهم مؤشرات التدفقات النقدية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فإذا كانت العمليات المحورية للبنك منتج صافي النقدية أو مستخدم صافي النقدية، هذا يعني أن الأنشطة التشغيل لها دورين في البنك:

1. دور منتج للنقدية: أي موفر صافي النقدية معناه أن النقد الإضافي سيكون متاحا للاستثمار في المنشأة أو لسداد توزيعات أرباح الأسهم أو حتى زيادة الاحتياطات النقدية للمنشأة.
2. دور مستخدم النقدية: أي أن المنشأة تستخدم أكثر مما توفر النقدية، وهذا يدل على توفير النقدية عن طريق تصفية بعرض استثماراتها أو السعي للحصول على تمويل خارجي إضافي أو احتياطات النقدية للمنشأة.

(ب)- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار: تعتبر مؤشرا لاحتمالات النمو أو الانكماش مستقبلا. وهذا يعني أنه يوجد صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار إما سالب أوموجب(*)، وهذا يعتمد على شراء بيع الأصول الثابتة.

(ج)- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل: تعتبر استخدام هذا النوع كمؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال القروض والأسهم والسندات، وتوزيع أرباح على المساهمين.

بناء على ما تقدم نستنتج أن البنوك تجد مشكلات في إعداد قائمة التدفقات النقدية حسب المعيار الدولي الذي يعالج تغير في الودائع كنشاط تشغيلي، وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

* تبويب الودائع والقروض كنشاط تشغيلي.
* تبويب الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ.
* تبويب الفوائد المدفوعة مقابل قرض السندات أوالقرض طويل الأجل التي يحصل عليها البنك. هل تبوب ضمن أنشطة التشغيل أم تدخل ضمن أنشطة التمويل مثلها مثل القروض طويلة الأجل.

تطبيقا لما ذكر سابقا يمكن تلخيص مختلف القوائم المالية من خلال الجدول التالي:

(*)- صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار سالب يعني احتمالات نمو مستقبلية واحتمالات زيادة في الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة و/أو زيادة الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ، أما صافي التدفق النقدي مناخ الاستثمار موجب يعني أن المنشأة تؤدي بها إلى تخفيض الطاقة الإنتاجية و/أو تخفيض العائد استثماراتها المالية بغرض الاحتفاظ.

الجدول رقم 06: أنواع القوائم المالية[88]

	دول المتطورة	دول المتخلفة	دول في طريق النمو الجزائر
الميزانية	×	×	×
خارج الميزانية	×	×	×
حساب النتائج	×	×	×
الملحق	×	×	×
قائمة التدفقات النقدية	×	×	

من خلال ما تقدم حاولنا استعراض مختلف الإستراتيجيات التي تنتهجها أي مؤسسة في إعداد القوائم المالية سواء كانت مصرفية أوتجارية أوصناعية. إذ تلخصت هذه الاستراتيجيات في قائمة الميزانية وخارج الميزانية، وقائمة النتائج والتدفقات النقدية. إضافة إلى ذلك لا يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية إلا في الدول التي لها أسواق مالية نشطة،على هذا الأساس، وباعتبار القوائم المالية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنك في معرفة وضعيته المالية، فسنتطرق إلى تحليل القوائم المالية في المبحث الموالي.

2.2. كفاءة الرقابة المصرفية

نظرا لخصوصيات المؤسسات المصرفية، وأثرها الشديد على النظام المالي ككل، فهي تستوجب عمليات الرقابة والإشراف حثيثين لتفادي الوقوع في الأزمات، إذ يعدان شرطين أساسيين لاستمرارية البنوك في السوق والتأكيد على سلامتها المالية، وتجنبها المخاطر الغير اللازمة مع تحقيق فاعلية الأداء، ومن ثم سلامة الجهاز المصرفي واستقراره.

لهذا خصصنا هذا المبحث لإثارة بعض القضايا والتي منها: الرقابة والإشراف حسب مفهوم بازل(1و2)، وما هي أهم الأزمات المصرفية التي أدت إلى النظر ثانية في مقررات بازل(1) ، وماهي الرقابة الفعالة لتقييم الأداء المصرفي وأخير الأدوات الرئيسية المعتمد في التقييم. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث من خلال أربع مطالب.

1.2.2. لجنة بـازل للرقابة والإشراف المصرفيين

عرفت الساحة المصرفية تغيرات هامة من ناحية الأداء المصرفي وذلك بسبب الأزمات التي أصبحت تحوط بها، بناء على ذلك وضعت معايير يجب الالتزام بها للخروج من الثغرات. ولهذا توجبا علينا التطرق في هذا المطلب إلى الرقابة والإشراف المصرفيين في الدول الأوروبية والدول العربية، وأهم الأزمات التي تغلغلت فيها الساحة المصرفية والحلول اللازمة لمعالجتها.

1.1.2.2. ماهية لجنة بازل المصرفية الدولية

تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية للممارسات الرقابية في جويلية 1988، إذ يعتبر هذه السنة حدثا تاريخيا بالصيرفة العالمية، حيث تشكلت هذه اللجنة من ممثلي السلطات الإشرافية والرقابية في البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر(*)، تقع لجنة بازل بمدينة في سويسرا وهو مقر بنك التسويات الدولية BRI، وقامت المجموعة العشر(G10) [89] بتطوير حزمة من المعايير الجديدة لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية التي ينبغي أن تسود في الصناعة المصرفية الدولية والتي أطلق عليها تسمي "معايير رأس المال المنسوب إلى الموجودات الخطرة المرجحة"، ولقد حددت معدل كفاية رأس المال بنسبة 8% كحد أدنى من عناصر الموجودات وبعض حسابات خارج الميزانية مرجحة بأوزان مخاطرها بنسب محددة ألا وهي: "0٪، 20٪، 50٪، 100٪" [90].

(أ)-السمات الرئيسية لمقررات لجنة بازل: تتمثل فيما يلي [91]:

1. ربط مستوى رأس المال المتطلب بالأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان.
2. تقسيم رأس المال المصرفي إلى شريحتين، الشريحة الأولى تتضمن رأس المال الأساسي المتكون من رأس المال المدفوع، الاحتياطات والأرباح المحتجزة، أما الشريحة الثانية تتضمن رأس المال المساند المتكون من الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة تقييم الأصول التي تخضع لخصم قدره55٪، المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة حددت ألا تفوق نسبتها 1.25٪من الموجودات الخطرة وقد ترتفع هذه النسبة استثنائيا إلى 2٪[92] القروض المساندة وأدوات رأسمالية أخرى.
3. تصنيف دول العالم: تصنف الاتفاقية دول العالم إلى مجموعتين:

(*)- الدول العشر هي: كندا، فرنسا، ايطاليا، دول البيني لوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

* المجموعة الأولى: هي الدول الكاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "O.E.C.D"(*) وكذلك الدول التي تقوم بعقد ترتيبه افتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي FMI. وقد تم تعديل هذا المفهوم خلال جويلية1994، وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا قامت بإعادة جدولة ديونها الخارجية.

* المجموعة الثانية: تشمل باقي دول العالم، وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى.

4. التركيز بشكل رئيسي على المخاطر الائتمانية دون الدخول بشكل مفصل في المخاطر الأخرى التي تؤثر في الوضع المالي للبنك مثل: مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف...الخ

5. تحقيق الاستقرار: في النظام البنكي العالمي وتوفير المنافسة العادلة بين البنوك.

(ب)-أهداف لجنة بازل: استهدفت جهود اللجنة من تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي: [93]

* المساعدة على تقوية النظام البنكي الدولي.

* إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك نتيجة لتباين في المتطلبات الرقابية بشأن رأس المال البنكي ومعايير كفايته المناسبة.

* مسألة الرقابة المصرفية: أصدرت لجنة بازل مبدأ الرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية العالمية وتنظيم نشاطها، بحيث تهدف هذه الاعتبارات إلى ضمان حسن سير العمل المصرفي الدولي ورفع كفاءته. وأن يعمل في جو من المنافسة العادلة.

* الرقابة على سيولة الفرع الذي يمتلك البنك الأجنبي كل أو معظم رأسماله تقع على مسؤولية السلطات النقدية في الدول المضيفة. غير أنه لما كانت السيولة العامة للبنك المتوافرة لدى الفرع لا يمكن النظر إليه بمعزل عن السيولة العامة للبنك الأم، فان مسؤولية الرقابة عليها تقع على عاتق الدولة الأم، أما بخصوص الرقابة على الملاءة المالية فإنها تقع على عاتق الدولة الأم بالنسبة للفرع المملوك بالكامل للبنك الأجنبي، كما تقع على عاتق الدولة المضيفة بالنسبة للفرع الذي يمتلك بنك الأم فيه معظم أسهمه.

2.1.2.2. اللجنة العربية للرقابة المصرفية

في عام1991 أنشئت اللجنة العربية للرقابة المصرفية المكونة من المسئولين عن رقابة المصارف لدى البنك المركزي، ومؤسسات النقد العربية وصندوق النقد العربي [94] الذي يمثل الأمانة الفنية. إذ حدد المجلس لهذه اللجنة مجموعة من الأغراض أهمها:

(*) : Organisation of Economic Coopération and Développement.

* متابعة متطلبات الالتزام بمعيار لجنة بازل لكفاية رأس المال.
* دراسة قضايا تطوير أساليب الرقابة المصرفية المتبعة في الدول العربية بما يتماشى مع الممارسات الدولية.
* السعي لتطوير التشريعات المصرفية والأنظمة المحاسبية وتوحيدها بين الدول العربية.
* توفير التدريب والمعونة الفنية للدول الأعضاء لتطوير قدراتها الرقابية.

استجلاء لما ذكر نلاحظ أن إنشاء هذه اللجنة لها بعض الأهمية تتمثل فيما يلي:

* التنسيق بين الدول العربية على صعيد القضايا والمستجدات ذات العلاقة بالرقابة على البنوك.
* تعتبر اللجنة آلية نشطة لتبادل الخبرات والمعلومات بين السلطات الرقابية العربية.

إلى جانب ذلك نجد أن اللجنة حسب التوصيات، أنها تقوم بدراسة موضوعين محددين كل عام،ووضع توصيات بشأنهما لإقرارها من قبل المجلس، إذ تم ذلك بعد الاجتماع الرابع الذي عقد في أبو ظبي في 26-27نوفمبر1994[95]، ومن الملاحظ نجد أن اللجنة تستند لإعداد أوراق العمل والتوصيات إلى المعايير والمباد ئ الدولية المماثلة وعلى وجه الخصوص تلك الصادرة عن لجنة بازل. وكانت أولى المواضيع التي أعدت أوراق بشأنها متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف والإفصاح المحاسبي للمصارف.

حسب المعايير الدولية الجديدة لكفاية رأس المال المصرفي فقد طبقت البلدان العربية بما فيها الجزائر الأوزان الترجيحية التي تشمل عناصر داخل الميزانية وخارجها، لأن تقوية قاعدة كفاية رأس المال سوف تعتمد على مقدار الموجودات الخطرة المرجحة في الميزانية العمومية لأي مصرف.

تم تصنيف الأخطار حسب التصنيف الدولي الذي تنص على: "0٪ بالنسبة لمطلوبات الدولة، 20٪ بالنسبة للبنوك"O.E.C.D" ومؤسسات القيم المنقولة، 50٪ بالنسبة للقروض المضمونة برهن العقاري،100٪ بالنسبة للقروض الأخرى" [22]. إذ تتميز هذه الطريقة بتسهيل المقارنة بين النظم المصرفية الدولية، وبإعادة عناصر خارج الميزانية إلى صلبها.كما أنها أيضا تدفع البنوك إلى حيازة موجودات سائلة أو ذات مخاطر متدنية،ومن جهة أخرى يتضمن قرار لجنة بازل إدراج العمليات خارج الميزانية إلى داخلها وربطها بمتطلبات كفاية رأس المال المصرفي[96]، ويتم ذلك بموجب معاملات التحويل. وبالتالي نجد الجزائر أتمت تقسيم الأخطار وفقا لطبيعتها، إذ كل فئة من المخاطر تقابلها نسبة الترجيح. واستنادا للتعليمة 94-74 نجد ما يلي:

الجدول رقم07: الأوزان الترجيحية لموجودات عناصر داخل الميزانية[46]

طبيعة الأخطار المواجهة	معامل الترجيح
- مستحقات اتجاه الدولة وما شابهها - ودائع لدى بنك الجزائر	٪0
- قروض للبنوك والمؤسسات المالية المقيمة في الجزائر	٪5
- قروض لمؤسسات القرض المقيمة في الخارج	٪20
- القروض الممنوحة للزبائن - قروض المستخدمين - سندات المساهمة والتوظيف.غير التابعة للبنوك - الموجودات الثابتة	٪100

الجدول رقم08: أوزان الترجيحية لموجودات عناصر خارج الميزانية[46]

درجة الخطر	طبيعة المقـــابل	معامل التحويل	معدل الترجيح
خطر ضعيف	*الدولة، بنك الجزائر، البريد والمواصلات، الخزينة العمومية	٪0	٪0
خطر معتدل	*بنوك،مؤسسات مالية مقيمة في الجزائر	٪20	٪5
خطر متوسط	*بنوك، مؤسسات مالية مقيمة في الخارج	٪50	٪20
خطر مرتفع	*عملاء آخرون	٪100	٪100

نستنتج مما تقدم أن رأس المال يخضع لقيود منها:

* لا يزيد رأس المال المساند عن 100٪ من رأس المال الأساسي.

* لا تمثل مصادر الاقتراض كأحد عناصر رأس المال المساند أكثر من 50٪ من رأس المال الأساسي.

3.1.2.2. التعديلات التي طرأت على بازل "1"

لجنة بازل استطاعت أن تساهم بشكل كبير في النظام البنكي العالمي، وهذا بتوحيدها بمعيار كفاية الأموال الخاصة وكذا تحديدها لمكونات الأموال الخاصة الاحترازية، إلا أنه أصبحت بعد سنين أكثر بساطة أمام المستجدات المالية أقرت مخاطر جديدة تقتضي تقنيات احترازية أكثر اتقانا وشمولية. لهذا يجب إدخال تعديلات على "بازل1"، ولكن في تطبيق بازل"1" توجد مساوئ. وهذا ما سوف نتطرق إليه قبل التعديلات.

(أ)- عيوب بازل"1": من بين العيوب نجد:

1. عدم مراعاة النظام الحالي عند تحديد أوزان المخاطر لاختلاف درجة التصنيف بين مدين وآخر.
2. من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها OECD وNon-OECD
3. تحسن الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس وإدارة المخاطر.
4. توافر أدوات السيطرة على المخاطر الائتمانية.
5. ظهور مخاطر جديدة تتمثل في تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر أخرى.

ولهذا قررت G10 بإدخال تعديلات على مقررات بازل1.

(ب)- تعديلات بازل "1": تمت هنالك تعديلات طرأت تعديلات على مقررات بازل"1"، وتمثلت في:

* تعديل الاتفاقية الخاصة بمسؤولية الرقابة على نشاط البنوك الدولية سنة 1993م، حيث أوصت بتوزيع المسؤوليات الرقابية على النحو التالي:

الجدول رقم 09: توزيع مسؤوليات الرقابة على نشاط فروع البنوك التجارية [97]

الشكل القانوني للوحدة المصرفية الخارجية	مسؤولية الرقابة على السيولة	مسؤولية الرقابة على الملاءة المالية
* فرع مملوك بالكامل للبنك الأم	* على الدولة المضيفة والدولة الأم	* على الدولة الأم
* فرع مملوك غالبية أسهمه للبنك الأم	* على الدولة المضيفة	* على الدولة المضيفة وللدولة الأم
* بنك المشترك	* على السلطات الدولة التي أنشئ فيها البنك	* على السلطات الدولة التي أنشأ فيها البنك

*. إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لأجل سنتين وتحديثا لطرق قياسها.
*. تعديل تعريف رأس المال وفقا للتعديلات الأخيرة.
*. تعديلات منهجية وتنظيمية متصلة بمتطلبات رأس المال المقابلة للمخاطر المصرفية.
*. تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال. وقد افترضت لجنة بازل استخدام بعض المؤشرات الكمية والنوعية لتستخدمها البنوك. ومن أهمها تغطية مخاطر الائتمان لكافة عناصر الأصول، تغطية مخاطر سعر الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

نستنتج من خلال ما تطرقنا إليه أن دول العالم وبالأخص الدولة الجزائرية مازالت تعيش على ساحتها المصرفية تعثرات رغم تطبيقها لمقررات بازل الأولى. وهذا ما أدى بفضولنا إلى معرفة ماهو الحل لمواجهة هذه التعثرات في النقطة الموالية.

2.2.2. نتائج تطبيق مقررات لجنة بازل الأولى

ارتأينا في هذا المطلب أن نبين بعض القضايا منها: التعثر المصرفي وأهم الدول التي تعرضت له والحلول لمواجهته.

1.2.2.2. التعثر المصرفي

يعني عجز البنك عن تغطية التزاماته في الآجال الطويلة دون مؤشرات خارجية مما يؤدي إلى خروجه من السوق، إذا كان محلا للعمليات التالية: "بيع القروض المشكوك فيها،إعادة الرسملة، إلغاء الترخيص أو التصفية والإفلاس"[08]. إذ ينتج عن التعثر المصرفي عدة العوامل تتمثل في:

(أ)- العوامل الخارجية: نجد من بين هذه العوامل ما يلي[98]:

1. عوامل متعلقة بالاقتصاد الكلي: التي تعتبر مصدرا للأزمات البنكية وخاصة في الدول الناشئة من بين هذه العوامل: التضخم، تقلبات أسعار الفائدة تغيرات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وميزانية عمومية غير متحكم فيها.
2. بنية السوق المصرفي: المنافسة الشديدة تحث البنك على التحكم في المخاطر المرتفعة غير الملائمة، إذ أكد Helmand أن إمكانية سلوك المخاطر المرتفعة يكون بكثرة في سوق شديد المنافسة.
3. عوامل تنظيمية: مثل عدم وجود رقابة وإشراف مصرفيين فعاليين، وجود نظام تأمين على الودائع بعلاوات ثابتة.

4. عوامل مؤسسية وقانونية: تكون هذه العوامل مصدرا للخطر، إذ أن البيئة القانونية والمؤسسية للبلد تكون محددا هاما لفعالية ميكانيزمات الحكومة، وعليه فإن البيئة القانونية يمكن أن تشجع على تحمل مخاطر مرتفعة جدا أو تخفض من فعالية الرقابة لدى الهيئات المخولة لذلك.

(ب)- العوامل الداخلية: تتمثل فيما يلي [99]:

*غياب السياسة الاقراضية: وهي من أصعب المشاكل التي تواجه البنوك ومفادها عجز البنك بكل بساطة عن استعادة القروض التي منحها.

*عدم كفاءة الحكومة: ضعف إدارة البنك وافتقاده إلى نظم داخلية سليمة للتشغيل والرقابة.وهذا يعكس عدم كفاءة إستراتيجية إدارة الأصول وخصوم البنك...الخ.

*عجز في السيولة: البنوك تعاني من عجز في السيولة بالرغم من الحجم الكبير الذي يحوزها من الودائع وقدر جيد من القروض الجيدة. لأن السيولة تتأثر بطول أجل الموجودات وقصر أجل المطلوبات.

* عدم كفاية رأس المال: لأن رأس المال البنك يمثل خط دفاع لحماية المودعين تجاه أي خسارة يتعرض لها.

* عدم كفاية الرقابة الداخلية للبنك.

* وجود سياسات تحفيزية ضعيفة جدا وفاسدة.

2.2.2.2. الأزمات التي تعرضت لها البنوك الدولية

تطبيق لجنة بازل1 على مصارف دول العالم لم تأت بايجابيات، بل بقيت تتخبط في الأزمات، مما أدى بالحكومات أن تتحمل أعباء الصرافة الباهظة وهذا ما سوف نتطرق إليه:

(أ)- الدول المتقدمة: نجد أن الو.م.أ في الفترة (1980-1994) عدد البنوك المفلسة 1617 بنكا أي 9٪ من النظام المصرفي الأمريكي و1300 مؤسسة عالية أي27٪ من مجموعة المؤسسات. أما في الفترة (1994-2000) كانت البنوك المفلسة 48 بنكا. وفي الفترة (1991-1993) بفنلندا بلغ حجم القروض غير المنتجة 9.3٪ من مجموع القروض أي 4.6 ٪ من الناتج المحلي الخام[22]

(ب)- الدول النامية: تكاليف الأزمة تحتل أكبر نسبة بحيث كانت تتعدى 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

(ج)- التعثرات المصرفية في الدول الناشئة: إن معدلات التعثر تتفاوت من بلد لآخر ذلك حسب طبيعة الأنظمة المصرفية لهذه الدول، فنسبة التعثر كانت تتراوح ما بين [0.95٪ - 60٪] [99] وهذا راجع لأسباب مالية. وظاهرة القروض المتعثرة ولأسباب إدارية...الخ.

(د)- الساحة المصرفية الجزائرية: نرى أن البنوك عرفت هزات عنيفة طالت أغلبية البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وخير دليل على ذلك فقدان للبنوك الخاصة الثقة مثل بنك الخليفة الذي تصف قضيته بعد وبنك التجاري والصناعي الذي نزع منه الاعتماد، أما بالنسبة للبنوك العمومية نجد اختلاسات كبيرة جدا،ومنح القروض بدون ضمانات مثل بنك BADR،BNA،CPA...الخ، وهذا أيضا راجع إلى عدم تطبيق الفعلي لمقررات "لجنة بازل1" والذي تلزم البنوك اعتماد نسبة القروض تصل8٪ من رأسمال البنك منها6.6٪ خاصة بمخاطر القروض و0.4٪ لمخاطر السوق و1٪ للمخاطر العملية، ولكن البنوك الجزائرية كان متوسطها يصل إلى 12٪ حتى 17٪ من رأس المال البنك [100].

نتيجة لكل ما ذكرناه، فقد قامت لجنة بازل ببعض التعديلات لمقررات "بازل1"، جاء نتيجة التعثرات المصرفية التي انتشرت في المصارف العالمية وهذا ما جعلها تقوم بإصدار العديد من التوصيات خلال الفترة (1999-2004) والتي تم الإفصاح عنها في نهاية 2004 بمقررات "بازل2" بأن ترسل إلى جميع البنوك إذ يتم تطبيقها في نهاية عام 2006. منذ سنين انضمت الجزائر إلى بنك التسوية الدولية، مما جعلها تبدي تساؤلات وتخوفات بخصوص قدرة الدولة اعتماد هذه المقاييس الجديدة بسرعة، وفي غضون (2008-2009) يتم الانضمام المفترض للاتفاق، إلا أن هذا التاريخ يظل غير رسمي، لأن البنوك الجزائرية تعاني حاليا من اختلالات ونقص في مجال المراقبة الداخلية والتدقيق والحسابي، مما أسهم في بروز العديد من الفضائح، لن يستبعد أن تبرز فضائح مالية أخرى في الشهور المقبلة لأي مصدر مالي، نتيجة عمليات التقصي التي يتم القيام بها حاليا على مستوى العديد من البنوك الجزائرية والبنوك العمومية بالخصوص،ولهذا سوف نتطرق إلى أهم مقررات التي طرأت من قبل لجنة بازل"2" بخصوص معالجة التعثر المصرفي.

3.2.2.2. السمات الرئيسية لمقررات بازل"2"

بازل"2" هو الاسم الذي تعرف به الاتفاقية الجديدة أنظمتها والأخرى المعدلة. إذ تقوم على ثلاثة ركائز أساسية والتي تقوي التعاون بين الرقابة الداخلية والخارجية للأخطار، وبين المعايير الكمية والكيفية لتسييرها. إذ تسهم هذه الركائز في تأمين سلامة وأمان النظام المالي والبنكي، وتدعيم التعادل والتوازن في المنافسة ما بين البنوك الدولية، من حيث النشاط وضمان التكافؤ والأنظمة والتشريعات

والشكل. رغم ظاهرة التعثر المصرفي الذي أدى بأزمات حادة على الاقتصاد الأمر الذي أدى إلى انعقاد اتفاقية بازل"2" ويمكن إيجاز المقترحات الجديد، التي اعتمدت عليها اللجنة فيما يلي:

(أ)- معالجة ظاهرة القروض المتعثرة: بخصوص هذا الشأن أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سبتمبر2000 مجموعة من المقررات والمعايير الجديدة تتعلق بأسس مخاطر الائتمان في البنوك بينت من خلالها كيفية التقليل من التعثر الائتماني والتي تتمثل في[92] :

1. يجب على البنوك دراسة أسباب تعثر الائتمان الواردة في دراسة لجنة بازل دراسة مستفيضة والاستفادة منها في وضع استيراتيجية وسياسات ائتمانية قوية تضمن سلامة الائتمان وتخفيض المخاطر الائتمانية.
2. يجب على البنوك علاوة على الاهتمام بدراسة الائتمان أن تعنى بدراسة مخاطر الائتمان التي قد لا توضحها البيانات التاريخية، إذ أن هناك مجموعة أخرى من البيانات تتعلق بمخاطر الائتمان المرتبطة بالسياسة التسويقية، ودراسة المنافسة، ومخاطر السوق، والتحليل الإداري لمؤسسة العميل، والدراسات المستقبلية بالنسبة للعميل.
3. تحري الدقة فيما يتعلق بالأسباب التي يطلب من أجلها الائتمان، إذ أن ظروف السوق والمنافسة والظروف الاقتصادية المحيطة وأسلوب الإدارة ومدى استخدامه التكنولوجيا تصبح الإطار الذي يجب أن تشمله الدراسة الائتمانية على أساس معرفة المخاطر المحيطة بالعميل والتي من شأنها التأثير في القرار الائتماني.
4. ضرورة إنشاء إدارة المخاطر بالبنوك حماية لوظيفة الإقراض من أجل تقليل المخاطر التي تواجه البنوك في العملية الائتمانية.

استجلاء لما ذكر فإنه يجب أن تبنى معالجة القروض المتعثرة على أساس منهج علمي سليم، وذلك بتقرير الأنظمة الرقابية للبنك.

(ب)- معالجة التعثر المصرفي: لا يمكن التخفيض من التعثر المصرفي إلا بإزالة أسبابه، وذلك لا يكون إلا اتخاذ إجراءات وقائية حاسمة السلعة النقدية من أهمها:

* تعزيز الرقابة والإشراف المصرفين: يجب أن يكون لأي هيئة رقابية سلطات رقابية وإشرافية واسعة [101] تتمتع بالاستقلالية والشفافية بحيث يمكنها من التحرك بفاعلية في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الاستعانة بالخبرات الفنية العالية المؤهلة للقيام بدورها على أكمل وجه وخصوصا في مجال إلغاء التراخيص لإبقاء المصارف الرديئة خارجا.

* تعظيم دور التقييم والرقابة الداخلية والخارجية: يحق للسلطة الرقابية مراجعة وتقييم رأس مال البنك ومدى استخدام البنك للأساليب الفنية والتحليلية لإدارة المخاطر الداخلية مما يسهم في تقييم جودة النظم والرقابة الداخلية.
* إمكانية حصول البنوك والمؤسسات العاملة في الأسواق الصاعدة على تقييمات أعلى من التقييمات السيادية التي تحصل عليها الدول بنفسها والتي تعمل بها تلك البنوك.
* إمكانية رفع أوزان مخاطر القروض المنخفضة الجودة من 100٪ إلى 150٪ .
* ضرورة تدعيم رؤوس أموال البنوك في حالة تقديمها القروض المسندة وإمكانية تخفيض أوزان المخاطر المتعلقة بالقرض طبقا لما يتمتع به من ضمانات وكفالات.
* إدراج أنواع جديدة من المخاطر مثل: مخاطر التشغيل وتزايد أهمية دور وكالات التقييم من خلال تلك الأنظمة وسواء في عملية تقييم العملاء أو في تقييم البنوك ذاتها.
* عملية الإقراض من قبل البنك يجب أن تتسع لتشمل تقييم البنك والمقترض.

خلافا لاتفاقية بازل1 التي تهتم بالإدارة الداخلية للبنك،فان اتفاقية بازل2 تؤثر مباشرة في الرقابة الداخلية والقيادة البنكية أملا في رقابة أفضل على المخاطر، بحيث تم نشر هذا الاتفاق في نهاية سنة 2003، وحددت نهاية سنة 2006 وبداية 2007 كمرحلة لدخوله حيز التنفيذ، وهل تستطيع البنوك الجزائرية تطبيقها في ظل التحديات التي شهدتها؟

وعليه فإنه يجب على المصارف أن تفرض إجراء رقابة داخلية ذات فعالية لتعزيز نظامها المصرفي والحصول على مركز مالي جيد، فالأداء المصرفي الفعال يتطلب تعزيز الرقابة. وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقطة الموالية.

3.2.2. الرقابة على الأداء العام للبنك

تعتبر متابعة وتقييم الأداء للبنك وظيفة جوهرية بالنسبة له إذ هي طريقة تحديد الانحرافات الموجهة والمالية، وتتم وظيفة الرقابة بالبنك على مستويين:
* المستوى الأول: يرتبط بالرقابة على الأداء العالم للبنك كمنظمة إنتاجية شأنها في ذلك شأن كافة المنظمات.
* المستوى الثاني: يرتبط بالرقابة على أداء خدماته كل على حدة أو المجموعات خدمية متماثلة أو متجانسة.

نستنتج أن الرقابة على الأداء العام للبنك هو القيام بمجموعة من الأنشطة التي تمكن من الوقوف على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. [102]

1.3.2.2. الجوانب الرئيسية للرقابة على الأداء:

تتميز البنوك بطبيعة اقتصادية خاصة تقتضي لمحافظة على سلامة مراكزها المالية، توفير السيولة والتنسيق اليومي بين مواردها واستخداماتها وتلبية طلبات العملاء على الإقراض دون وقوع البنك في مشاكل، ومن هنا نجد الجوانب الأساسية للرقابة على الأداء التالية [12]:

- متابعة تنفيذ الأهداف بغرض التعرف على مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية.
- متابعة الكفاءة في الأداء بغرض التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة مع تجنب الأسواق والخطأ في التنفيذ.
- تقييم نتائج التنفيذ لتحديد الانحرافات وأسبابها واتخاذ إجراءات التصحيح والتقويم اللازمين.

2.3.2.2. مجالات الرقابة على الأداء العام للبنك ومراحله:

لكل أداء مراحل يتم المرور بها للوصول إلى الهدف الرئيسي، وهذه بعض النقاط التي ارتأيت التطرق إليها.

(أ)- مجالات الرقابة على الأداء العام للبنك: هناك مجالان أساسيان للرقابة على الأداء العام للبنك هما:

1. الرقابة على مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبنك: هناك مجموعة من المعايير الأساسية التي تستخدم لقياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي للبنك ولتي تشمل المساهمة في تمويل المشروعات، الاستثمارات في مشروعات الأعمال العامة والخاصة والحكومية، توفير مجموعة من فرص العمل وبالتالي تقليل حجم البطالة وزيادة التنمية الاجتماعية للعاملين بالبنك وللمنطقة التي يعمل بها البنك الرئيسي وفروعه.

2. الرقابة على مدى تحقيق الأهداف المرتبطة بالبنك كوحدة إنتاجية: تحوي خطوات الرقابة على الأداء العام للبنك ولكن مع التركيز على عملية إعداد المعايير وكيفية قياسها، التي سوف يتم مناقشتها بالتفصيل في المبحث الثالث.

(ب)- مراحل الرقابة على الأداء العام للبنك: تمر الرقابة على الأداء العام للبنك بعدة مراحل ألا وهي:

1. تحديد الأهداف: وهي النتائج المحققة من وراء الأداء الفعلي للعمل البنكي خلال فترة زمنية.

2. قياس الأداء الفعلي: يتم قياس الأداء الفعلي بعد تحديد وترجمة الأهداف، بحيث تتطلب هذه المرحلة الجمع والتسجيل والتبويب لبيانات الأداء الفعلي.

3. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط: يتم ذلك بغية الوقوف على مدى تحقيق الأهداف وتحديد مقدار الانحراف إضافة إلى ذلك مجال وزمن حدوثه. وأسباب الحدوث مرتبطة بطبيعة الأعمال الداخلية والخارجية للبنك.

4. اتخاذ الإجراءات التصحيحية: ترتبط بإعادة التحديد الدقيق للأهداف أو رفع كفاءة أداء التنفيذ أو كلاهما معا.

3.3.2.2. اعتبارات الرقابة الداخلية عند تقدير المخاطر الرقابية

بعد حصول المراجع على فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية يجب عليه عمل تقدير مبدئي للمخاطر الرقابية عند التأكد من كل رصيد حساب مهم أو نوع من العمليات:

* يقوم المراجع عادة بتقدير المخاطر الرقابية بمستوى عال لبعض أو كل التأكيدات عندما[103]:

1. يكون النظام المحاسبي ونظام المراقبة الداخلية للبنك غير فعال.
2. يكون تقويم فاعلية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للبنك لا يتم بفاعلية.

* يجب أن يكون التقدير المبدئي للمخاطر الرقابية عاليا إلا في الحالات التالية:

1. إذا تمكن المراجع من تحديد إجراءات رقابية داخلية تتعلق بالتأكد من المرجع (منع أواكتشاف وتصحيح أي بيانات غير صحيحة).
2. ينوي المراجع القيام باختبارات رقابية لتأكيد هذا التقرير.

* يتم القيام باختبارات رقابية(*) للحصول على أدلة مراجعة على الفاعلية:

(*): الاختبارات الرقابية تشمل فحص المستندات المؤيدة للعمليات والأحداث الأخرى للحصول على أدلة مراجعة بان الإجراءات الرقابية ليس لها مسار للمراجعة

1. تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.
2. تنفيذ الإجراءات الرقابية خلال المدة المحددة أو اللازمة.

يجب على المراجع بناءا على نتائج الاختبارات الرقابية تقويم ما إذا كان تصميم أنظمة الرقابة الداخلية وتنفيذها كما كان متوقعا عند عمل التقدير المبدئي للمخاطر الرقابية.

4.3.2.2. العلاقة بين الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر الرقابية

هناك بعض الإجراءات التي تم القيام بها للحصول على فهم للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية قد لا يكون قد تم تخطيطها بالذات كاختبارات رقابية ولكنها قد توفر أدلة مراجعة عن فعالية تصميم وتنفيذ الإجراءات الرقابية المتعلقة ببعض التأكيدات ومن ثم فهي تستخدم كاختبارات رقابية.

فعلى سبيل المثال عند فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالنقدية، قد يحصل المراجع على أدلة مراجعة على فعالية المذكرات السنوية لحسابات البنوك عن طريق الاستفسار والملاحظة وعندما يقرر المراجع أن الإجراءات التي تم القيام بها للحصول على فهم للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية توفر أيضا أدلة مراجعة حول تناسب تصميم وفاعلية تنفيذ السياسات، وإجراءات تتعلق بالأحداث تطابق القوائم المالية، فإنه يستطيع استخدام أدلة المراجعة هذه بحيث يشترط أن تكون كافية لتأييد تقدير المخاطر الرقابية بأقل من مستوى عال.

5.3.2.2. الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية

استوجب على مجلس النقد والقرض أن يقوم إقامة بتقرير حول الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. من خلال الأنظمة المتعلقة بتقدير المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها ويتم ذلك من قبل أجهزة تنفيذية [59] ألا وهي:

- هيئة التداول: مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة.
- لجنة التدقيق: هي مساعدة لهيئة التداول إذ تقوم بتحديد تشكيلة وكيفيات تسييرها والشروط التي يشترك بموجبها مندوبو الحسابات، أوهي شخص آخر تابع للبنك أو للمؤسسة والمالية. أما هيئة التداول فتقوم بتحديد مهام لجنة التدقيق.

(أ)- محتويات الرقابة الداخلية: تحتوي المراقبة الداخلية التي ينبغي على المؤسسات المالية أن تقيمها على ما يلي [104]:

1. نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية: مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، ومراقبة شروط تقييم، تسجيل، حفظ ووفرة المعلومات المحاسبية والمالية.

2. التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات: إذ على البنوك والمؤسسات المالية أن تتقيد بالأحكام العامة للمخطط الوطني للمحاسبة وأحكام النظام رقم 92-08 بالنسبة للمعلومات المتضمنة في قوائم المالية.

3. أنظمة تقييم المخاطر والنتائج: يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقيم أنظمة خاصة بتقدير وتحليل وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض ارتقاب المخاطر من مختلف الأنواع التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات، لاسيما المخاطر المرتبطة بالقروض، بالسوق بمعدلات الفائدة وبالسيولة والتسوية.

4. أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر: يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقيم أنظمة مراقبة والتحكم في مخاطر القروض، معدلات الفائدة، للصرف، السيولة والتسوية التي من شأنها تبين الحدود الداخلية والشروط التي يتم في إطارها احترام هذه الحدود، إذ يجب أن تتضمن على نظام للحدود الكلية الداخلية، كما تقوم هيئة التداول النظر في هذه الحدود كلما استلزم الأمر،كما أن هذه الأنظمة تحتوي على أنظمة متابعة لتقدير دقيق لهذه المخاطر(مخاطر معدلات الفائدة والتسديد) بشكل يسمح بالانتقال إلى أنظمة حدود تكون عملية على الأقل في حالة تعذر تحديد الحدود الكلية. أضف إلى ذلك أنها تتزود بنظام مراقبة داخلية يسمح بالتأكد من متابعة عمليات التجارة الخارجية.

5. نظام الإعلام والتوثيق(*): تقوم هيئة التداول للبنك أو للمؤسسة المالية مرتين في السنة على الأقل.بدراسة نشاط ونتائج المراقبة الداخلية على أساس المعلومات التي تبعث بها الهيئة التنفيذية والمسؤول معين وعند الاقتضاء لجنة التدقيق. كما يمكن القيام بهذه الدراسة مرة واحدة في السنة في حالة وجود لجنة التدقيق.كما تقوم البنوك والمؤسسات المالية بإعداد وثائق الإجراءات المتعلقة بأنشطتها المختلفة، كما تقوم مرة واحدة على الأقل بإعداد تقرير حول الشروط التي تتم في إطارها المراقبة الداخلية ضف إلى ذلك أنها تقوم أيضا تقرير خامس ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها. ثم بعث التقريرات إلى هيئة التداول ولجنة التحقيق كما يتم تلقيهما للجنة المصرفية ووضعها تحت تصرف مندوبو الحسابات.

(*): للمزيد من الاطلاع على نظام الإعلام والتوثيق أنظر: Règlement n=°2002-03 op.cit

(ب)- استيراتيجية الرقابة الفعالة على الأداء العام للبنك: الرقابة الفعالة هي التي تمنع وقوع الأخطاء والانحرافات في العمل البنكي في التوقيت الملائم، وهذا حسب مقررات بازل(2) ولكي تتحقق الفعالية في الرقابة على الأداء العام للبنك يمكن إتباع الإرشادات التالية: [102]

* الاعتراف باختلاف المعايير المستخدمة باختلاف المواقف الرقابية.
* النشاط الرقابي يعمل على تحقيق مجموعة أهداف وليس فقط اكتشاف الأخطاء واقتراح علاجها.
* كل موقف رقابي يحتاج إلى معلومات مختلفة حتى ولو تكرر ذلك الموقف الرقابي داخل البنك.
* يجب أن تكون خطوات الرقابة مفهومه من قبل الأفراد القائمين على الأداء البنكي ومن قبل الأفراد القائمين على تطبيقها.

من جانب الآخر هناك مجموعة من العوامل التي تعوق تحقيق الفاعلية في الرقابة على الأداء العام للبنك.

(ج)- معوقات الرقابة على الأداء العام للبنك: تتمثل فيما يلي:

* من البديهي لدى الإدارة أن يكون تكلفة الإجراء الرقابي لا يزيد عن المنافع المتوقعة المستمدة منه.
* تميل معظم الإجراءات إلى أن توجه إلى العمليات الروتينية وليس إلى العمليات غير الروتينية.
* احتمال الخطأ الإنساني بسبب الإهمال أو انشغال بأمر آخر أو بالأخطاء في التقدير أو سوء فهم التعليمات.
* احتمال تخطى الإجراءات الرقابية عن طريق تواطؤ أحد أعضاء الإدارة أو أحد الموظفين مع أطراف خارج أو داخل البنك.
* احتمال أن يسيء أحد المسئولين في ممارسة إجراء رقابي باستخدام نفوذه أو قيام أحد أعضاء الإدارة بتخطي إجراء رقابي.
* احتمال أن تصبح الإجراءات غير كافية نتيجة تغيرات في الظروف واحتمال انهيار التقيد بالإجراءات.

نستنتج من هذا كله، أنه يجب على المحلل أن تتاح له مجموعة متنوعة من أدوات التحليل الرئيسية، ليتمكن من الاختيار الذي يلاءم الغرض، وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقطة الموالية.

4.2.2. الأدوات الرئيسية لتحليل القوائم المالية

تحليل أي منشأة كانت يستلزم ا جمع معلومات مالية سواء كانت مصادرها داخلية أو خارجية ذلك لتبسيط عملية التحليل الواجبة على كل محلل يود معرفة وضعية المنشأة،يتم ذلك بمجموعة من الأدوات المتنوعة التي تتاح للمحلل، تتمثل فيما يلي [76]:

1.4.2.2. القوائم المالية المقارنة والتحليل الهيكلي

تتم عملية مقارنة القوائم المالية عن طريق وضع بيانات القوائم جنبا إلى جنب، ثم فحص التغيرات التي حدثت على كل عنصر داخل تلك القوائم عبر السنوات.

تكشف القوائم المالية المقارنة عامل الاتجاه وسرعته ومداه أو نطاق اتجاهه، كما يمكن إجراء مقارنة للقوائم المالية لسنتين إلى ثلاث سنوات عن طريق معالم التغير من سنة لأخرى. إما بمبالغ مطلقة ،أو نسب مئوية تسهل على القارئ فهم القوائم المالية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك قواعد يجب أخذها بعين الاعتبار مثلا: ظهور رقم سالب في سنة الأساس، ورقم موجب في سنة المقارنة، أو العكس فإنه لا يمكن حساب نسبة مئوية. كذلك عندما يكون هناك عنصر له قيمة في سنة الأساس، وليس له قيمة في الفترة التالية فإن الانخفاض يكون بنسبة 100٪ عندما لا يكون هناك رقم خاص بسنة الأساس فإنه لا يمكن حساب أي تغير مئوي. و سوف نوضح ذلك بمثال بسيط.

الجدول رقم10 : طريقة القوائم المالية المقارنة[88]

العناصر	2004	2005	الفرق بالقيمة المطلقة	٪
النتيجة الصافية (خسارة)	(5000)	1200	6200	-
تكاليف الضرائب	2000	(1000)	(3000)	-
أوراق الدفع	-	7000	7000	-
أوراق القيمة	10000	-	(1000)	(100)

كما يمكن أيضا أن تقوم التحليل الهيكلي للقوائم المالية من خلال معرفة النسبة التي يمثلها كل عنصر من قائمة ضمن مجموعة كلية أو فرعية. وهو ما يدعى بالتحليل الرأسي.

يشمل التحليل الراسي دراسة العلاقات بين البنود المختلفة في البنك [105] حيث توجد دراسة التوزيع النسبي لمجموعة من العناصر، مثل التوزيع النسبي لعناصر الأصول. سنوضح وتمثل لذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: طريقة التحليل الأساسي[88]

البيانات	2005	2006	٪2005	٪2006
النقد في الصندوق	4000	2500	71.42	42.37
أوراق مالية	1500	3000	26.78	50.85
أوراق تجارية مخصومة	100	300	1.78	6.78
مجموع الأصول	5600	5900	100	100
ودائع تحت الطلب	2500	1000	44.64	16.95
ودائع لآجال	1100	1900	19.64	32.20
ودائع توفير الادخار	2000	3000	35.71	50.85
مجموع الخصوم	5600	5900	100	100

من خلال المثال السابق نجد أن نسبة النقد في الصندوق إلى مجموع الأصول في ميزانية2005 هي 71.42٪، في حين نجد النسبة تقدر سنة 2006 ب 42.37٪. وبنفس الخطوات تستكمل عملية التحليل الرأسي حيث تتمكن من خلالها معرفة التغيرات التي تطرأ على النسب المذكورة، وكذلك فإنه بالإمكان مقارنة هذه النسب مع النسب الأخرى للبنوك المماثلة أو مع الميزانية المجمعة لجميع البنوك في نفس الدولة، إضافة إلى ذلك فانه يتم بنفس الطريقة تطبيقها على القوائم المالية الأخرى.

2.4.2.2. تحليل اتجاهات الأرقام القياسية

تتطلب عملية حساب سلسلة من الأرقام القياسية اختيار سنة أساس لكافة البنود. يكون سنة الأساس إطارا مرجعيا لكافة المقارنات، لذلك يفضل اختيار سنة طبيعية قدر المستطاع. عند استخدام هذه الطريقة يجب توخي الحذر لأن بها نقاط ضعف وقوة، وعند تغيرات الوضع المالي وتقييمه يجوز للمحلل أن يستفيد من بيانات المقارنة للتدفقات النقدية.

كما يؤخذ بعين الاعتبار تحليل التغيرات في النسب المئوية، أو في سلسلة الأرقام القياسية (أي تغير في الطرق والسياسات المحاسبية)، كما أن تحليل الاتجاه له أهمية، توفر للمحلل المالي فهما أفضل لفلسفات الإدارة وسياساتها ودوافعها. سواء أكانت واعية ومعتمدة أم لا. مهما ازداد تنوع واختلاف البيئة

الاقتصادية التي تغطى موضع المقارنة لتلك الفترات أمكن لنا الحصول على صورة أفضل لأساليب تغلب المنشاة على الظروف السيئة أو التي استفادتها من الفرص الجيدة السائحة أمامها.

مثال: افترض أن الرصيد النقدي في تاريخ2005/12/31 يتراوح ب14000دج و2006/12/31 يتراوح ب20000دج، 2007/12/31 يتراوح ب10000دج

*احسب التغيرات بطريقة الأرقام القياسية مع العلم أن سنة الأساس هي 2005/12/31

الحل:

الرقم القياسي= (الرصيد في سنة حالية ÷ الرصيد في سنة الأساس) ×100

إذن نجد:

1. الرقم القياسي لسنة 2006 يمثل:104٪
2. الرقم القياسي لسنة 2007 يمثل:71٪

نلاحظ عند استخدام الأرقام القياسية لا يمكن قراءة التغيرات بصفة مباشرة إلا بالرجوع لسنة الأساس.

* التغير في الرصيد النقدي بين سنتي 2005-2006 نسبته 4٪ لأن الرقم القياسي هو 100.

* التغير في الرصيد النقدي بين سنتي 2006-2007 بنسبة 71÷104=0.68 أي 10000÷20000

يعني هذا عند حساب التغير من 2006 إلى 2007 يتم الأمر بالرجوع إلى المبلغ في سنة 2006.

3.4.2.2. تحليل النسب

طريقة تحليل النسب هو أكثر أدوات التحليل شهرة وأكثرها استخداما إذ يمكن من خلال التحليل أن تكشف عن العلاقات إلى جانب أسس المقارنة التي تكشف عن الظروف والاتجاهات التي يكون من الممكن رصدها من فحص المكونات الفردية للنسبة.

تمثل النسب أداة تحليل توفر للمحلل المالي في معظم الأحوال مفاتيح الاستغلال والمعرفة بإعراض الظروف، وإذا ما تم تفسير النسب تفسيرا سليما فإنها تمكن أن تشير وترشد المحلل إلى المجالات التي تحتاج إلى المزيد من البحث والاستقصاء. في حين نجد أن النسب المالية بدون معنى لا قيمة لها[1] وهو ما يعني أن أي نسبة تستخرجها يجب أن تحدد لها معنى واضحا تهدف من وراءه إلى قراءة نقطة قصور أو قوة لدى الشركة يدل هذا على أن النسب تتأثر بعوامل متعددة.

(أ)- العوامل المؤثرة على النسب: يختلف تحليل النسب من منشأة لأخرى وهذا دليل على وجود عوامل متعددة أهمها:

** ظروف العمل الداخلية والعامة
** السياسات الإدارية
** المبادئ المحاسبية التي تؤدي بالخصوص إلى مقارنات غير موضوعية في حالة قيام المنشأة بتغييرات محاسبية

نستنتج من هنا أنه يجب على المحلل أن يتأكد بشكل يقين أن المبالغ المستخدمة لحساب النسب صحيحة

(ب)- تفسير النسب: يجب أن يتم تفسير النسب بعناية وحرص شديدين، والإدراك بأن لها متغيرات هامة مشتركة مع النسب الأخرى.إذ يتم هذا من خلال [106]:

* استخدام النسب المالية لمقارنة المنشات الأخرى العاملة في نفس الصناعة.
* استخدام النسب المالية لمقارنة المنشات ببعض النسب المعيارية أو محددة مقدما.
* استخدام النسب المالية لمقارنة بيانات المنشأة الحالية مع نسب التنبؤات المستقبلية.
* استخدام النسب المالية لاستعراض الاتجاه بين الفترات المالية لنفس المنشأة.

(ج)- تصنيف النسب: يوجد أكثر من تصنيف للنسب المالية بحيث يوجد لبعض النسب تطبيق عام بينما توجد للبعض الآخر استخدامات محددة في ظروف معينة. ويمكن تصنيفها كالآتي [76]:

1. التصنيف الأول: تصنيف النسب إلى مجموعتين:

* نسبة الربحية: تتناول العناصر التي تؤثر في ربحية البنك
* نسبة المخاطرة: تتناول العناصر المؤثرة على المخاطر التي يواجهها البنك: مخاطر السوق، والائتمان، والسيولة، ومعدل الفائدة....الخ

2. التصنيف الثاني: يتم تصنيف النسب إلى أربع مجموعات رئيسية كما يلي:

* معايير الربحية: تشمل نسب الربحية، صافي الربحية، والعائد على الأموال المستثمرة، وعلى الأموال المتاحة، والعائد على صافي الأصول، والعائد على الأصول، والعائد على حق الملكية...الخ.

* معايير السيولة: تشمل مجموعة من المعايير التي تمكن من قياس قدرة أصول البنك على مواجهة التزاماته نحو المودعين والمقرضين أهمها: نسبة السيولة القانونية، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة النقدية إلى الودائع الجارية.

* معايير توظيف الأموال: تشمل مجموعة من النسب التي تمكن من تحديد العلاقة بين أصول البنك وبين المصادر التي يعتمد عليها في تمويلها.

* الخـطـــــر: تشمل مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها كلها أو بعضها، تتمثل في: معيار خطر الائتمان، كفاية رأس المال، خطر السيولة، معدل الفائدة، معدل الكفاية حق الملكية للاقتراض قصير الأجل.

3. التصنيف الثالث: يقوم هذا التصنيف على تبويب النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسية كما يلي:

* نسب السيولة: تتمثل في ثلاث نسب: نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة النقدية ونسبة النقدية.

* نسب الأمان: تتناول نسب كفاية رأس المال ونسب مخاطر القروض.

* نسب كفاءة استخدام وتوظيف الأموال، تتمثل في: نسبة إقراض الودائع ونسبة استثمار الودائع ونسبة توظيفها ونسبة توظيف المصادر.

* نسبة الربحية: تتناول النسب المتعلقة بربحية البنك.

* نسب تحليل العائد للملاك: تهدف إلى تقييم قدرة البنك على تحقيق أرباح وتدفقات نقدية مستحقة لملاك البنك.

استجلاء لما سبق نلاحظ أن للرقابة المصرفية الداخلية أهمية كبيرة في تسيير الإدارة المصرفية، لذا وجب على الدول وضع نظام لتعزيز رقابة داخلية وذلك باعتماد توصيات لجنة بازل2، التي فرضت هذه المعايير على كل الدول وخاصة الدول العربية التي تتخبط في ثغرات مالية وبالأخص الجزائر، وهذا ما سوف نتطرق إليه في النقطة الموالية لإبراز طرق تسيير الرقابة على الأداء المصرفي.

3.2. تقييم الأداء الكلي للبنك

إن كبر وحجم عمليات البنوك والمخاطر التي يتعرض من جراءها يدعوا البنوك باستعمال أفضل للقوائم المالية ذلك من خلال تعزيز الرقابة الداخلية، إذ يتطلب ذلك استعمال أدوات للتحليل المتعامل بها دوليا. إضافة إلى ذلك فإن البنوك في تحليلها تعتمد على الوثائق المحاسبية التي تجعل تبسيط عملية التحليل للسلطات المتخصصة. والهدف من كل هذه الإجراءات معرفة الوضعية المالية للبنك واتخاذ القرارات لتجنب تعرضها للمخاطر.

استجلاء للمعطيات السابقة خصصنا في هذا المبحث ثلاثة المطالب لتسليط الضوء على قواعد التسيير وفقا لمعايير لجنة بازل، وأنواع المخاطر، وكيفية قياسها وإدارتها.

1.3.2. قواعد التسيير في الميدان المصرفي

لمعرفة وضعية أي مؤسسة كانت يجب أن تمر بمرحلة مهمة ألا وهي تحليل عناصر القوائم المالية من خلال معرفة القواعد الكبرى الأكثر استعمالا،هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

1.1.3.2. تحليل قائمة المركز المالي

تتمتع قائمة المركز بمكانة مهمة في المؤسسة فهي أساس معرفة الربحية المؤسسة ووضعيتها الاقتصادية.

(أ)- الميزانية ونشاط البنك: تعتبر الميزانية وسيلة لتحليل النشاطات التي تقوم بها البنوك، إذ تحتوي على: الإيداعات، القروض...الخ كما ذكرناها سابقا.

كما تعتبر مجموع أصول الميزانية بمثابة المؤشر أكثر توضيحا للنشاط خلال الدورة، إذ بواسطته يتم مقارنة وترتيب مؤسسات القرض، ومن أهم مميزات هذا المؤشر أنه:" منطقي، لأن ممارسة نشاط الوساطة المالية مترجمة بواسطة الميزانية، وبما أن الترتيب مرتبط بمجموع الميزانية فإن البنوك تتسابق للحصول على أكبر مجموع ممكن بهدف الوصول إلى المراتب الأولى. كما تعتبر أيضا مؤشرا يستعمل في المقارنة الدولية، كما أنه مؤشر محدد، ذلك لأنه من جهة خارج الميزانية غير مقيد رغم عمليات الآجال مرتبطة به، ومن جهة أخرى فإن البنوك التي تتعامل بشكل مكثف مع البنوك الأخرى تضخم مكانة الميزانية والتي لا تعكس في الأخير التطور الحقيقي للنشاط التجاري" [79] .

من خلال ما ذكر سابقا نستنتج أن البنوك تقوم بعدة نشاطات خلال دورتها العادية، التي تعكس بشكل واضح بيئة الميزانية المجمعة. إذ يعتبر تجميع عناصر الميزانية ابسط بكثير فينجم عنه مفهوم الوساطة المالية بعنصريها الميزانية الوسيطية والوساطة في السوق.

الجدول رقم12: الميزانية المجمعة [79]

الأصول	الخصوم
1. عمليات مع الزبائن	1. عمليات مع الزبائن
2. عمليات السوق	2. عمليات السوق
3. الأصول الثابتة	3.احتياطات الأموال الخاصة

مقارنة بالميزانية المحاسبية نلاحظ أن عمليات الخزينة، في التعاملات ما بين البنوك والتعاملات بالأوراق المالية، قد وضعت كلها تحت صنف واحد وهو عمليات السوق، يعتبر هذا التجميع منطقي بالنظر إلى التداخل ما بين العمليات، وصعوبة التفريق فيما بينها. إضافة إلى ذلك فإن معظم هذه العمليات تحدث في الأسواق.

أضف إلى ذلك فأن الميزانية المجمعة معبر عنها نسب مئوية أو بقيم مطلقة تبين بدقة وبسرعة النشاط الأساسي الذي يقوم به البنك.

(ب)- الميزانية والتوازن المالي الكلي: تحليل الميزانية يسمح بتقدير مدى توافق موارد واستخدامات البنك، إما بطريقة سنوية أو بطريقة ديناميكية.

1. التوازنات الجزئية للميزانية: انطلاقا من الميزانية المجمعة يمكن حساب ثلاثة أرصدة وهي :

* رصيد عمليات السوق: يحسب بمقارنة عمليات السوق التي من جانب الأصول مع العمليات التي من جانب الخصوم. إذ نجد من خلال المقارنة أن البنك إذا فاقت استخداماته موارد الخزينة يعتبر مقرضا صافيا في السوق والعكس صحيح.

* رصيد عمليات مع الزبائن: يصبح هذا الرصيد فيما إذا فاقت استخدامات موارده مقرضا صافيا لرؤوس الأموال، كما يصبح مقترضا صافيا لرؤوس الأموال إذا كان العكس. لهذا أطلق على هذا الرصيد مصطلح: " وضعية الزبائن أو احتياجات تمويل الزبائن".

* رصيد رؤوس الأموال الدائمة على القيم الثابتة: يطلق عليه اسم رأس المال العامل [107] يكون في أغلب الأحيان موجبا ويتم من خلاله تحليل التوازن المالي للبنك انطلاقا من التوازنات الجزئية لرؤوس الأموال من نفس الطبيعة المكونة للميزانية.

استجلاء لما ذكر نقول أنه بتطبيق هذا التحليل على عدة دورات يصبح للمحلل نظرة واضحة تسمح له بملاحظة التغيرات الحاصلة على التوازن. إذ هذه الأخيرة ناتجة إما عن الضغوط الخارجية أو عن سلوك مقصودة من البنك، كما يمكن ملاحظة تأثير الكتل الكبرى للميزانية وضعف أهمية الاستثمارات الثابتة والأموال الدائمة، إن رأس المال العامل لا يحتل مكانة هامة كالتي يحتلها في تمويل المؤسسات، بل يعتبر دوره مكملا لارتباط مخاطر الدفع بالأموال الدائمة.

بعد دراسة وتحليل عناصر الميزانية يتبين لنا التوازن المالي لأي بنك يحدث بتكامل العمليات مع الزبائن وعمليات السوق.

2. التوازن الكلي للميزانية: انطلاقا من أهمية حساب التوازنات الجزئية للميزانية السابقة فإن التوازن هذه الأرصدة يمكنها من التوازن الكلي للميزانية، من ثمة يمكن في استخراج احتياجات التمويل أو الفائض في الموارد، وذلك بمقارنة مجموع الأصول بمجموع الخصوم في الميزانية.

كما يمكننا أيضا القيام بتحليل ديناميكي للتوازن المالي للبنك، ذلك بالمقارنة بين تطور مكونات الميزانية لعدة دورات ووضع جدول يبين فيه تدفقات الموارد والاستخدامات، فإذا سجل ارتفاع في الأصول وانخفاض في الخصوم فإنه يكون هناك تدفق في الاستعمالات والعكس صحيح.

الجدول رقم 13: جدول التدفقات الموارد والاستخدامات [79]

تغييرات الاستخدامات	تغييرات الموارد
* مكونات الاحتياطات الإجبارية * ودائع لدى البنوك الأخرى *اقتراض من سوق ما بين البنوك	* ودائع بنوك أخرى *اقتراض من سوق مابين البنوك * إصدار أوراق مالية
التغير في	وضعية السوق
* قروض موزعة * نقص في ودائع الزبائن	* ودائع الزبائن * تعويضات القروض
التغير في	وضعية الزبائن
* استثمارات * سندات المساهمات	* الزيادة في رأس المال * التنازل عن التجميدات * تكوين مئونات
التغير في	رأس المال العامل

2.1.3.2. تحليل جدول حسابات النتائج

تحليل حساب النتيجة يعطي نظرة أخرى عن وضعية البنك، بحيث يدرس كيفية تشكل النتيجة باستخراج أرصدة التسيير الأكثر وضوحا وكذلك مصدر وتوزيع المرد ودية الإجمالية.

(أ)- الأرصدة الوسيطية للتسيير: تعد الأرصدة الوسيطية للتسيير الخاصة بحساب النتيجة من الوسائل الاعتيادية للتحليل، إذ هناك ثلاثة أرصدة، وهي: (أنظر الشكل رقم07).

1. النتيجة الصافية للبنك: هو أول رصيد يتم حسابه، يؤشر عن مدى توازن النتائج والأعباء الناتجة عن نشاط الاستغلال الذي تقوم به البنوك. إذ يعرف على أنه الفرق بين نتائج الاستغلال البنكية وأعبائها، هذا من الجانب الحسابي، لكن بمجرد توسع نشاط البنك وتدخله في العمليات المكملة، تسيير الشراكة والاستثمارات الثابتة، ولذلك يتم استعمال مصطلح الناتج الإجمالي للاستغلال بدلا من الناتج الصافي البنكي، من المستحسن أن يكون دوما موجبا، هذا لتغطية المصاريف العامة والأخطار التي قد تنجم، ولهذا يصبح كمؤشر للقيمة المضافة للبنك.

يتكون عنصر الاستغلال البنكي من الودائع والقروض، مصدر النتائج الصافية للفوائد والخدمات ووساطة السوق والعمليات المكملة ومصدر النتائج الصافية للاستغلال الأخرى، محفظة الشراكة والأصول الثابتة ومصدر النتائج الصافية على التوظيفات المالية والمعنوية.

2. ناتج الاستغلال الخام: يشير هذا الرصيد إلى الهامش المنبعث من النشاط الجاري للبنك بعد الأخذ تكاليف التشغيل بعين الاعتبار. هذه التكاليف المسماة غالبا بالمصاريف العامة وهي مركبة من أعباء المستخدمين، وأعباء عامة أخرى إضافة إلى مخصصات الاهتلاك ومثل فائض الاستغلال الخام للمؤسسات الصناعية والتجارية، وبناء على ذلك فإن الناتج الخام للاستغلال هو رصيد يستعمل للمقارنة ما بين البنوك ذات طابع الاستغلال [108].

3. الناتج الصافي: من خلال الانتقال من ناتج الاستغلال الخام إلى الناتج الصافي يتم إدراج مخاطر مقابل الكتلة النقدية ورصيد استرجاع مخصصات المؤونات، في حين أن تأثير مخاطر السوق على الناتج يقاس على مستوى الناتج الصافي للبنك، أما فيما يخص النتيجة الاستثنائية والضريبة على الأرباح فإنها تظهر في هذه المرحلة.

نستنتج أن حساب الأرصدة تقيد عملية التحليل، إذا طبق على عدة دورات متتالية فهي تسمح بمعرفة مصدر نتيجة البنك، إذ نجد فمن دورة إلى أخرى تتوضح تطورات في المصاريف العامة والتموين لأنها تعتبر مضخم أو مقلص للأرصدة، وفي الأخير نتحصل على نتيجة المؤسسة المصرفية.

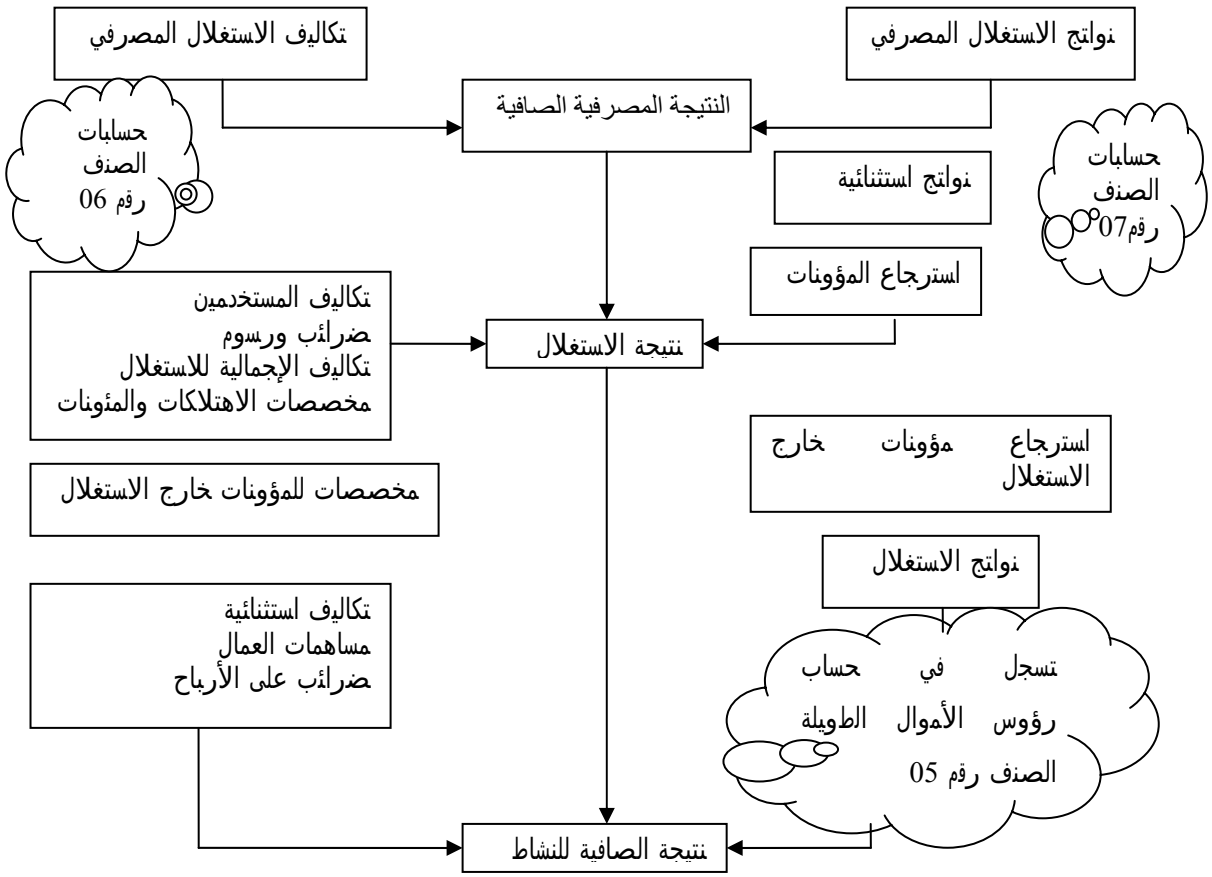

الشكل رقم 07: الأرصدة الوسيطية للتسيير [109]

(ب)- مصدر توزيع المرد ودية الإجمالية: تستعمل مفتشية البنوك هذا التقارب خاصة في التحليل المقارن بين نتائج البنوك، فهي تقيم وتربط بين مصدر وتوزيع النتائج المستخرجة من طرف البنك، أما فيما يخص حساب النتيجة فيعاد تشكيلها كالآتي:

* الجهة الأولى: تسجل مختلف موارد النتائج بها.

*الجهة الثانية: تقوم بتوزيعها.

حسب منهجية المفتشية البنكية أن للنتائج أربعة موارد بعد نزع الأعباء من نفس الطبيعة وإضافة النتائج الصافية نتحصل على المرد ودية الإجمالية التي يعبر عنها بنسبة مئوية الأموال المستعملة، بمعنى الأموال الخاصة والأموال المقترضة، إذ توزع المرد ودية الإجمالية على عدة أشكال. هذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

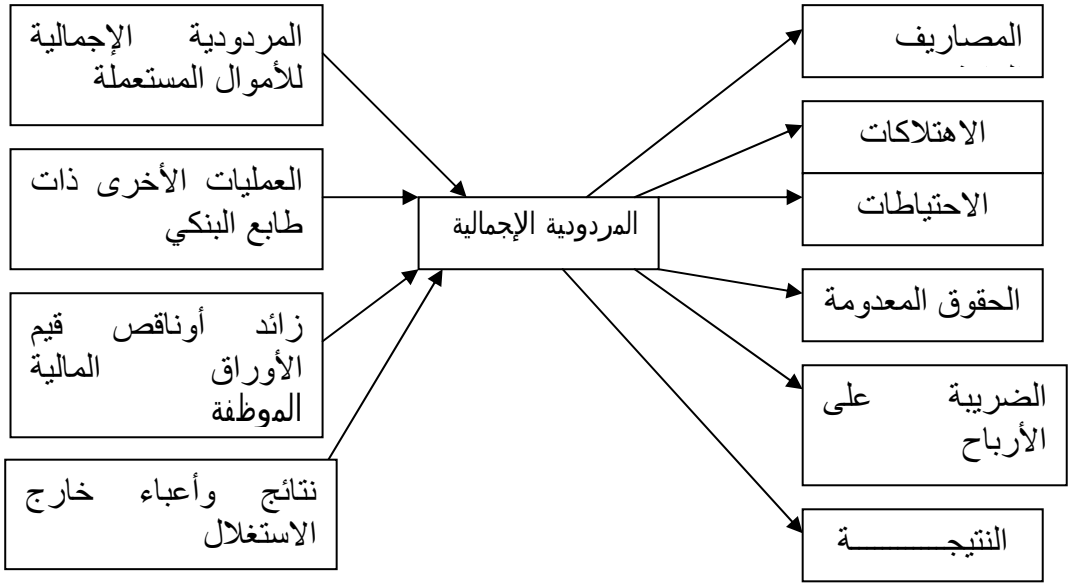

الشكل رقم 08: مصدر وتوزيع المردودية الاجمالية [79]

2.3.2. النظم الاحترازية

تعتبر النظم الاحترازية قواعد للتسيير في المجال المصرفي، التي تلزم بالبنوك والمؤسسات المالية باحترامها من أجل ضمان سيولتها وملاءتها اتجاه المودعين، لإضفاء عامل الثقة على العمليات المصرفية. ولهذا وضعت السلطات النقدية أدوات التنظيم تحدد فيها الشروط للنشاط المصرفي والنسب الاحترازية التي شرع في تطبيقها ابتداء من 1992/01/1 تطبيقا للتعليمة رقم34/91 المؤرخة في 1991/11/14 المتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

1.2.3.2. معايير الربحية: يهدف البنك إلى تحقيق أرباح على أساس أن للربح وظائف اقتصادية وأنه من الضروري إحداث توازن بين الربح وبين السيولة، ذلك لأن هناك تعارض بين هدف الربح وهدف السيولة، وبالتالي يكمن قياس ربحية البنك وفقا للمعايير الآتية:

1. نسبة الربحية: تستخدم هذه النسبة لمعرفة مقدار ما يحققه البنك من قواعد من عمليتي التمويل والاستثمار إلى إجمالي ما يحققه من عمليات خلال الدورة النشاط. ومنه نجد:

نسبة الربحية= [(فوائد مقبوضة+أرباح الاستثمارات) - (الفوائد المدفوعة+الاستثمارات)/ الأصول الايرادية]×100

مع العلم أن:

الأصول الإيرادية = إجمالي الأصول- (النقدية بالبنك والبنوك الأخرى+الأصول الثابتة من مباني ومعدات)

2. نسبة صافي ربحية البنك: تستخدم هذه النسبة للوقوف على صافي ربحية البنك كل أنشطته التمويلية والاستثمارية وخدماته المصرفية.

نسبة صافي ربحية البنك =[(إجمالي الإيرادات – إجمالي التكاليف) /إجمالي التكاليف] ×100

3. معدل العائد على الأموال المستثمرة:

الأموال المستثمرة في عمليات البنكية = إجمالي الأموال- (النقدية بالبنك+أرصدة لدى البنك المركزي لمقابلة السيولة والاحتياطي والودائع تحت الطلب لدى البنوك أو الجهات الأخرى)

تعبر هذه النسبة على:

معدل العائد على الأموال المستثمرة = [صافي الدخل(الفائض قبل التوزيع)/متوسط الأموال المستثمرة]×100

متوسط الأموال المستثمرة=(الأموال في أول الدورة للنشاط+الأموال في آخر دورة النشاط)/2

ومنه نستنتج أن:

معدل العائد على الأموال المستثمرة= نسبة صافي الربح× معدل دوران الأموال المستثمرة

4. معدل العائد على الأموال المتاحة: يستخدم هذه النسبة لقياس معيار الربحية المحققة بالنسبة لجميع الأموال المتاحة بالبنك وعليه:

معدل العائد على الأموال المتاحة =[صافي الربح/متوسط الأموال المتاحة(إجمالي الأصول)] ×100

5. معدل العائد على صافي الأصول: يستخدم هذه النسبة للوقوف على المعدل الواقعي من استخدامات الأصول الخاصة في مجالي القروض والاستثمارات، لأنه يرتبط بمخصصات المخاطر.وعليه فإن:

معدل العائد على صافي الأصول =[صافي الدخل/ (إجمالي الأصول-المخصصات لمواجهة مخاطر الائتمان والاستثمار)] ×100

6. معدل العائد على الأصول: تقاس هذه النسبة قدرة إدراج جميع الأصول الموجودة بالبنك للربح، وعليه فإن:

معدل العائد على صافي الأصول =[صافي الدخل/ الأصول] ×100

7. معدل العائد على حق الملكية: R.O.E

يستخدم هذا المعدل للوقوف على مقدار الربحية لأصحاب البنك وكيف يمكن عن طريق الإقراض من الغير، وقبول الودائع أن تحقق قدرا كبيرا من العائد على الملكية، إذ يعتبر معدل العائد الخالي من الخطر هو ذلك العائد المؤكد الحصول عليه بنسبة 100% حيث لا يتعرض المستثمر لأي نوع من المخاطرة أو التعرض للتقلبات في ذلك العائد، وغالبا ما يستخدم معدل العائد على أذون الخزانة كمعدل عائد خالي من الخطر في ظل معدل تضخم يساوي الصفر، أما في حالة وجود معدل تضخم، فيتم استخدام معدل العائد الاسمي الخالي من الخطر، ويتم حسابه كما يلي:

معدل العائد الاسمي الخالي من الخطر= (1+معدل العائد الخالي من الخطر)(1+معدل التضخم)-1

إذن:

معدل العائد على حق الملكية =[صافي الدخل/حقوق المساهمين] ×100

8. معدل الإضافة لحق الملكية: يقيس قدرة البنك على تجنيب قدرة من الأرباح القابلة للتوزيع في شكل أرباح محتجزة، واحتياطات لمواجهة مخاطر الائتمان الجيدة وذلك لتدعيم حق الملكية، والاعتماد عليه كمصدر ذاتي لتمويل عمليات البنك إلى جانب زيادة الثقة في معاملات البنك لدى المودعين وأصحاب البنك نفسه. ويحسب إذن كما يلي:

معدل الإضافة لحق الملكية =[(الأرباح المرحلة+الاحتياطات للعام الماضي)/حق الملكية للسنة الأخيرة] ×100

9. نسبة الإيرادات إلى الأصول الايرادية: تقيس هذه النسبة العلاقة بين أشكال الإيرادات وبين الأصول المشتركة في تحقيقه وخاصة التسهيلات الائتمانية والاستثمارات.

نسبة الإيرادات إلى الأصول الايرادية =الإيرادات(فوائد،أرباح،عمولات..)/الأصول الايرادية

2.2.3.2. معايير السيولة: تهدف هذه النسبة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة، كما أنها تقوم بقياس متابعة خطر عدم السيولة. إضافة إلى ذلك فإن هذه النسب تهدف إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم القروض وتجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينتها.

حسب المخطط للحساب البنكي يتم تحديد عناصر هذه النسبة [110]، إذ بصفة عامة نجد نسبة السيولة مشكلة كما يلي:

نسبة السيولة=[الأصول السائلة في الأجل القصير/الخصوم المستحقة في الأجل القصير] ≥100٪

إذ تتكون كل من:

*الأصول السائلة في الأجل القصير: تتكون من حساب: الصندوق، البنك المركزي،ح ج ب، الخزينة العمومية، سندات الخزينة، حسابات البنك لدى المراسلين المحلين والأجانب.

*الخصوم المستحقة في الأجل القصير: حسابات الزبائن، الحسابات العادية بالعملة المحلية والأجنبية، حسابات الصندوق، حسابات مستحقة القبض، دائنون منوعون، حسابات دائنة لأجل، سندات الصندوق، تعهدات بالقبول.

إضافة إلى ذلك فإن مديرية المحاسبة تكلف بحساب هذه النسبة شهريا، وإرسالها إلى بنك الجزائر،استنادا لما ذكر بطلب من جميع البنوك العاملة في أي دولة كانت التقيد بالتعليمات الخاصة بنسبة السيولة بكافة العملات [111].

وفي هذا السياق ندرج تقسيمات نسبة السيولة التي يمكن استنتاجها كالآتي:

1. نسبة السيولة القانونية: هي النسبة التي يحتفظ بها البنك من الأموال المتاحة له لمقابلة طلبات المودعين أصحاب الالتزامات العرضية الأخرى، تتمثل فيما يلي:

نسبة السيولة القانونية=[(النقدية بالبنك والبنوك الأخرى+الاستثمارات قصيرة الأجل+المستحق لدى البنك)/مجموع الودائع بالعملة المحلية أو الأجنبية] ×100

2. نسبة الاحتياطي القانوني: يتمثل رصيد دائن يومي لدى البنك الجزائر بدون فائدة لمواجهة أصحاب الودائع بالعملة المحلية. تتمثل فيما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني =[النقدية بالبنك+ أرصدة لدى البنك المركزي/ الودائع بالعملة المحلية متوسط الأموال المتاحة (إجمالي الأصول)] ×100

3. نسبة النقدية إلى الودائع الجارية: تستخدم هذه النسبة لقياس قدرة البنك على مواجهة متطلبات أصحاب الودائع الجارية من النقد المتوافر لديها.

نسبة النقدية إلى الودائع الجارية =[(نقدية بالبنك+النقدية بالبنوك الأخرى)/الودائع الجارية] ×100

3.2.3.2 معايير توظيف الأموال: تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحديد العلاقة بين أصول البنك (توظيفات الأموال) بعضها البعض، وبينها وبين المصادر التي يعتمد عليها في تمويلها أكثرها التي بها درجة عالية من الخطر.وتقاس بصفة عامة كما يلي: إيرادات البنك / مجموع الأصول .

استنادا إلى هذه النسبة يتم استخراج مجموعة من النسب المتمثلة فيما يلي:

[القروض/الودائع]×100 =[القروض/الودائع الادخارية] ×100

1. نسبة القروض إلى الودائع: تستخدم هذه النسبة لمعرفة القدر الموجه للودائع إلى عمليات الإقراض إذ تمثل نسبة إلزاميا يراقبها البنك المركزي في شكل تحديد نسبة معينة لا يمكن تجاوزها وإلا نعرض البنك إلى خطر قانوني.

2. نسبة الأصول السائلة(*) إلى إجمالي أصول البنك: تمكننا هذه النسبة من تحديد قدرة البنك في تشغيل أمواله في مجالات تحقق إيراد أكبر مثلا:إذا ما زادت النسبة عن 30% معنى ذلك أن البنك لا يستطيع توظيف المزيد من الأموال المتاحة له في ظل درجة خطر مقبولة.

3. نسبة تمويل الأصول الإيرادية من الودائع الجارية أوقصيرة الأجل: تستخدم هذه النسبة لقياس قدرة البنك على استخدام نسبة معينة من الودائع تحت الطلب/قصيرة الأجل في تمويل عملياته من الإقراض والتسليف والخصم والاستثمار.

4. حق الملكية إلى القروض والاستثمارات: تهدف هذه النسبة إلى مدى مساهمة حق الملكية في تمويل عمليات البنك في مجالات الائتمان والاستثمار.

5. مجموع الأصول إلى حق الملكية: تشير هذه النسبة إلى تمويل حق الملكية لجميع الأصول بنك المستخدمة في عمليات ائتمانية واستثمارية وخدمات مصرفية أخرى.

4.2.3.2. معايير كفاية رأس المال "ratio de solvabilité": تستخدم هذه النسبة لضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته،إذ يعتبر عنصر أمان لدى المودعين.

1. نسبة كوك ratio Cook : اقترحت لجنة بازل عام 1988م على وضع نظام لتقدير خطر القرض عرف ب "نسبة كوك" (نسبة إلى رئيس اللجنة آنذاك)، حجم المخاطر كان ضعيفا لذا اقترحت النسبة فقط على خطر القرض، يجب أن تصرح فصليا بنسبة ملاءتها. تتمثل كما يلي:

نسبة كوك =[الأموال الخاصة الصافية/الأخطار المرجحة] ≥8٪

نسبة كوك سمحت بتطور مهم في نسبة الأموال الخاصة للبنوك الدولية ذلك خلال الفترة (1988-1992) [112].

(*):الأصول السائلة تتكون من نقدية بالبنك والبنوك الأخرى،والأصول شبه النقدية.

2. نسبة تقسيم المخاطر: تسمح هذه النسبة بضمان أن قيمة المخاطر الناتجة عن كل مستفيد لا تتجاوز نسبة معينة من الأخطار الإجمالية ومن الأموال الخاصة. وفي هذا الإطار يستخدم بنك الجزائر وفقا لإتفاق بازل(1) النسبة التالية [113]:

نسبة توزيع الأخطار لكل مستفيد=(الأخطار المصرفية المرجحة/الأموال الخاصة الصافية للبنك)×100≤25٪

إذ هذه النسبة تشترط أن لا تتجاوز 25%، عندما تتجاوز مبلغ الأخطار المحتملة مع نفس المجموعة من العملاء 15٪ من الأموال الخاصة للبنك فإنه يشترط أن لا تتجاوز هذا المبلغ بأكثر من 10 مرات مبلغ الأموال الخاصة للبنك [46]، لذا ألزم بنك الجزائر البنوك بتحديد هذه النسبة شهريا وإعداد قائمة بالنسبة للزبائن الذين لا تتجاوز معهم نسبة توزيع المخاطر 15٪ لمعرفة المستوى الكلي لالتزامات هذا الصنف من الزبائن ومقارنتها مع الأموال الخاصة الصافية للبنك. مع تطور المخاطر المصرفية، كان لا بد من أقلمه هذه النسبة مع المعطيات الجديدة فكانت السمة الجديدة هي إعادة توضيح نسبة كوك.

3. نسبة ماك دنوث"MC Dounough": في ظل المعايير الجديدة اقترح نسبة جديدة للملاءة المصرفية التي جاءت في إطار اتفاقية بازل(2) ألا وهي نسبة "ماك دونث"(*)، إذ هذه النسبة ميزت بين الأخطار. وضعت في الحسبان كل من خطر القرض، خطر سعر الفائدة، الخطر التشغيلي.النسبة الجديدة احتفظت بنسبة 8% كرأس المال الأدنى والذي وزع بين خطر القرض 6.6%، خطر السوق 0.4% والخطر التشغيلي 1% [114].

نسبة ماك دونث =[الأموال الخاصة/(المخاطر الائتمانية+ مخاطر السوق+المخاطر التشغيلية)] ≥ 8٪

استنادا لما ذكر، نلاحظ أن مؤشرات قياس أداء البنوك تطورت بتطور طبيعة النظم المصرفية. وهذا ما أضاف للنسب قواعد جديدة تهتم بالمخاطر المصرفية من خلال لجنة بازل الثانية. مما يأتي بيانه فيما يلي.

(*)- نسبة ماك دونث نسبة إلى رئيس اللجنة الذي تخلى عن عمله في ماي 2003 واسمه الكامل (william.j.mc.dounough).

3.3.2. المخاطر المصرفية

تتميز المخاطر المصرفية باحتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين [115]، لان طبيعة نشاط البنوك هو تحمل الأخطار. وارتفاع حجم المخاطر في السنوات السبعينات، هذا يدل على غياب التنظيم خلال هذه الفترة، وتغيير طبيعتها خاصة مع التطورات الشاملة التي عرفها العمل المصرفي.

تنوع وتعدد أبعاد الأخطار المصرفية أدى بنا إلى معرفة مؤشرات قياسها وإدارتها،هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

1.3.3.2.أنواع المخاطر المصرفية

هناك عدة تقسيمات للأخطار المصرفية هناك من يقسمها إلى أخطار سياسية، وتقنية محضة وبنكية وشبه بنكية، في حين نجد تقسيم آخر الذي نستعرضه فيما يلي [116]:

(أ)- الأخطار المالية: جميع الأخطار المتصلة بإدارة الموجودات و المطلوبات المتعلقة بالبنوك، تحقق ربحا أو خسارة عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر. ومن أهم هذه الأنواع نجد ما يلي:

1. مخاطر سعر الفائدة: هي التي يتعرض لها البنك [91] من جراء تقلبات أسعار الفائدة سواء بالانخفاض أو الارتفاع، الذي ينتج عن تراجع إيرادات البنك ويكون البنك والعميل أكثر المتضررين لنوع من هذا الخطر.

هناك مصدر آخر لمخاطر سعر الفائدة والذي يكمن في الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية [117] التي من أشهرها الدفع المسبق للقروض ذات سعر ثابت. أي أنه يستطيع للمقترض تسديد القرض والاقتراض بسعر جديد في حالة انخفاض الشديد في سعر الفائدة.

أما في حالة الارتفاع سعر الفائدة يمكن أن تحول الودائع إلى ودائع لأجل.يطلق على هذا النوع من المخاطر بمخاطر فائدة غير مباشرة.

2. خطر سعر الصرف: هو خطر تراجع الإيرادات نتيجة تقلبات سعر الصرف يحدث ذلك نتيجة التغير في قيم الأصول والخصوم بالعملة الصعبة، بحيث نجد أن البنوك تتعامل من الأنشطة الدولية مما

يجعلها معرضة للمخاطرة من خلال تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل [76].

3. خطر السيولة: تعتبر المخاطر السيولة مخاطرة رئيسية يمكن تعريفها على أنها السيولة شديدة، أو الصعوبة التي يواجهها البنك كونها مخاطرة، إذ تنجم عنها مخاطر أخرى مثلا: المخاطر الجسمية التي يتكبدها البنك نتيجة عجز عميل مهم عن الدفع [118].

4. خطر الملاءة: تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، أو عجزه على تغطية الخسائر الناجمة من الأخطار الأخرى. إذ يحدث ذلك عندما ترتفع القيمة السوقية لخصومها إلى مستوى أعلى من القيمة السوقية لأصولها. زيادة على ذلك فإنه عن القروض المتعثرة بالبنك تتولد الخسائر [119] نتيجة تغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

(ب)-الأخطار الائتمانية: بهذه الأخطار قد يواجه المصرف العديد من المضار، فكل إقراض يتضمن درجة من المخاطر ذلك أن الائتمان يتضمن في كل حال من الأحوال تأجيل الدفع والوعد به في المستقبل. ومخاطر الائتمان تتمثل في:

1. خطر القرض: هو أول خطر يمكن أن تواجهه أي مؤسسة مالية وذلك يعنى العجز الفعلي أو المحتمل عن سداد التزاماته جزئيا أو كليا للفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلتهما معا [120].

2. خطر البلد: يتعلق خطر البلد أساسا بالخسارة المحتملة للفائدة أو رأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية لعجز العميل عن سداد التزاماته في تاريخ استحقاقها، ذلك نتيجة لأخطار لحقت بالعميل أو ببلده، إذ يعتبر هذا النوع من المخاطر محل اهتمام لدى هيئات دولية مثل: صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BM).

3. خطر التركيز: يقصد بخطر التركيز مجموع الانكشافات المباشرة وغير المباشرة للمصرف تجاه زبون واحد أو مجموعة من الزبائن ذوي العلاقة أو الجهات ذات العلاقة بالبنك، بما يعادل أو يزيد عن نسبة 10% من قاعدة رأس المال المصرف، وذلك كما تم تعريفها بأغراض احتساب كفاية رأس المال" [95].

للحد من مخاطر التركيز يلزم التأكد من وجود نظام معلومات جيد كمطلب ضروري قادر على توفير وصف مثقفا (جيد) لمحفظة توظيفات البنك يبرز معالم التركز على كل نشاط ودرجاته.

(جـ)-أخطار التسيير الداخلي: تتعلق مخاطر التسيير الداخلي للبنك بالقرارات الداخلية له سواء على المستوى التقني أو الاستراتيجي، إذ تتميز بصعوبة التحكم والقياس، وتتمثل فيما يلي:

1. الخطر الاستراتيجي: هو خطر السياسة العامة وهو ناتج من غياب أي استيراتيجية للمؤسسة أو بتحديد استيراتيجة غير ملائمة،ومن الأمثلة على ذلك تشير إلى الالتزامات الثقيلة للبنوك الغربية على الدول النامية في بداية سنوات الثمانينات أو في العقار في بداية التسعينات، فالتخصص التام أو على مستوى السوق في تراجع مستمر يؤدي إلى خطر استراتيجي عام، إذ يوجد سببان لظهور الخطر الاستراتيجي: [121]

* تسارع التغيرات من كل جانب والذي بلغ حده.
* يعد الاستثمار عنصرا رائدا لهذه الاستيراتيجية، لأن قرار الاستثمار غير قابل للمناقشة.

2. أخطار التشغيل: تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة كما هو متوقع. ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة. وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك يرتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين. وتشير المخاطر التشغيلية إلى أوجه الاختلال الوظيفي أو القصور في نظم المعلومات، ونظم رفع التقارير وفي قواعد مراقبة المخاطر، حيث أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى تغير أرباح البنك نتيجة لسياسات التشغيل المتبعة [118].

3. الخطر القانوني: يؤدي بالبنك إلى انخفاض أموالها أو تزايد في التزاماتها بصورة مفاجئة، وهذا ناتج عن عدم توافر المعلومات والقواعد القانونية أو عدم ملاءمتها أو التزامها بها أو لعدم كفاية المستندات القانونية، ومن هنا يمكن استخلاص أهم مصادر الخطر القانوني [122]:

* عقود وعمليات بدون صلاحية شرعية، توجه الشركات والمسئولين، نحو التخلي عن التزاماتها.
* خرق الإجراءات القانونية والتنظيمية وكذا المعايير المهنية وأخلاقيات المهنة.التي تؤدي إلى إلغاء العقود ومتابعات قانونية.
* تغيرات لها علاقة بتطبيق قوانين الخاصة تعدد الهياكل القانونية وتعدد أماكن الإقامة.

4. خطر الإعلام الآلي: يعتبر خطر الإعلام الآلي نوع من أنواع مخاطر التشغيل، فإدخاله في نشاط الخدمات البنكية، قد يؤدي بالضرورة إلى تحقيق نتائج جيدة وسريعة لكنه يتطلب الكفاءة والتأهيل، وإلا فإن الأخطار الناتجة عن عدم الكفاءة والتأهيل المستخدمين ستؤدي إلى الاخفاق، كما لحقت الخسارة

ببنكBADR، المقدرة بأكثر من 2000مليار سنتيم وكان سببها خلل في نظام الإعلام الآلي الذي يسير به ملفات القرض.

يعتبر خطر الإعلام الآلي من الأخطار الكبيرة في طريق المنظومة المصرفية لأنه يؤثر بشكل مباشر على المرد ودية ونوعية الخدمات [123] .

(د)- الخطر النظامي: يحدث الخطر النظامي عند انتقال عدوى الإفلاس من مؤسسة مصرفية مهمة إلى مجموعة من المؤسسات جراء عوامل نفسية أو عوامل تقنية.

يتحقق الخطر النظامي عل مستوى الاقتصاد الكلي من خلال اقتصاديات مكونة من أسواق غير متكاملة، ينجم هذا الخطر عن انتقال الاختلال الظرفي بفضل الارتباك الشديد بين الوسطاء الماليين ويظهر تحت الإشكال التالية [124]:

* إن العمليات التي تمت بين البنوك والمؤسسات العاجزة تترجم في شكل خسارة بالنسبة للمؤسسة المقرضة.
* إن غالبية مساهمي مؤسسة القرض هي مؤسسات مالية أخرى، وطبقا للدور المنوط بها في إطار القوانين الموضوعة من قبل البنوك المركزية، تقوم هذه الأخيرة بالمساهمة في إنقاذ المؤسسة العاجزة 3. إن التنظيمية بين البنوك الذي نصت عليه لأغلب البنوك المركزية، يفرض على كل المؤسسات البنكية المساهمة في تصفية ديون المؤسسة العاجزة.

2.3.3.2. مؤشرات قياس المخاطر المصرفية وإدارتها

تتميز المخاطر المصرفية بنوع من التشويق في الساحة المصرفية، لهذا ارتأينا بيان كيفية قياس المخاطر، وماهية الإستراتيجية المتبعة في إدارتها، وذلك في نقطتين.

(أ)- مؤشرات قياس المخاطر المصرفية: القياس الكمي للمخاطر المصرفية يبقى صعبا رغم تطور أنظمة المعلومات لدى البنك. يرجع ذلك إلى عدم دقة المعلومات التي يتحصل عليها البنك من مختلف المصادر وعموما يمكن أن تدرج بعض النسب التي يمكن من خلالها قياس المخاطر المصرفية كالآتي [06]:

1. مخاطر السيولة : تتمثل كالأتي:

الاستثمارات المالية قصيرة الأجل غير المضمونة من الدولة / مجموع الودائع

2. مخاطر الفائدة: تتمثل فيما يلي:

الأصول الحساسة لتغيير سعر الفائدة/الخصوم الحساسة لتغيير سعر الفائدة

مع العلم أن:

* الأصول الحساسة لتغير سعر الفائدة يتكون من الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، والقروض والأوراق المالية المخصومة القصيرة الأجل.
* الخصوم الحساسة لتغيرات سعر الفائدة يقصد بها: الودائع قصيرة الأجل، وقروض قصيرة الأجل التي حصل عليها البنك سواء من طرف البنك المركزي أو من البنوك الأخرى.

3. مخاطر الائتمان المصرفي: تتمثل كما يلي:

القروض والسلفيات والخصم/الأصول

4. مخاطر رأس المال: تتمثل بالنسبة التالية:

حقوق الملكية/الأصول الخطرة

مع العلم أن:
الأصول الخطرة هي تلك الأصول التي تتحمل مخاطر ائتمانية سيستثنى منها النقدية في الصندوق ولدى البنوك المركزية وأذونات الخزينة والسندات التي تصدرها الحكومة،لاعتبارها أصولا لا تتحمل مخاطر ائتمانية وكونها مضمونة السداد.

(ب)- إدارة المخاطر: فن إدارة المخاطر هو إيجاد التوازن بين الالتزام بالقواعد المقيدة للمخاطرة، والقدرة على تنمية الأعمال، وبين الإفصاح عن المخاطر، وحوافز الإدارة السارية داخل المنظمة، وفي النهاية تعتمد كفاءة مراقبة المخاطر بدرجة عالية على أدوار وتأثير وحدات الأعمال ووحدة الرقابة على المخاطر [118].

وبناء على ذكر نجد أن عملية إدارة المخاطر تهدف في قياس المخاطر بغية مراقبتها والتحكم فيها وصولا إلى المفاضلة المثلى بين العائد والمخاطرة.وهذا يدل على أن القدرة على إدارة المخاطر تساعد البنك على تنفيذ عدة وظائف هامة، تتمثل فيما يلي:

(أ)- تنفيذ الاستيراتيجية وتنمية الميزة التنافسية: وتدار كما يلي:

1. تنفيذ الاستيراتيجية: إدارة المخاطر تزود البنوك القدرة على تحديد سياسة أعماله، من خلال التعرف على التقلبات المحتملة والمسيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المحتملة.
2. الميزة التنافسية: التحكم في المخاطرة يعد عاملا رئيسيا في ربحية البنك وكسبه للميزة التنافسية وتنميتها، وذلك من خلال التحكم في التكاليف المستقبلية التي تساهم في الدخل الحالي والمستقبلي.

(ب)- المخاطرة والقدرة على الوفاء بالالتزامات: عملية إدارة المخاطر تمكن من قياس مدى كفاية رأس المال، والقدرة على الوفاء بالالتزامات، من خلال تقديره قيمة الخسائر المحتملة. والتي يمكن استيعابها بواسطة رأس المال لتفادي الإعسار ذلك ومن خلال هذه الأخيرة يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر غير المتوقعة التي تفوق رأس المال، وهذه الخسائر ينجم عنها العجز على الدفع. وعليه فإن مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات هي نتيجة مشتركة لكل أنواع المخاطر التي تم تحملها ورأس المال المتاح.

(جـ)- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: تسمح عملية إدارة المخاطر بتوفير معلومات واضحة وشاملة عن المخاطر. فإقبال البنك على تحمل المخاطر ينبغي أن يكون منطلقا من سياسة كفاءة مراقبة المخاطر، التي تمكن البنك من التقدير الجيد للقرار الائتماني حسب العائد والمخاطرة.

(د)-إدارة المحافظ: إدارة البنوك للمحافظ المصرفية ذات فاعلية محدودة رغم إتباعها لمبادئ التنويع، فتطور إدارة المحافظ متصلة بالمعاملات المصرفية.

بناء على ما ذكر نستنتج أن التوصل إلى تحقيق المحفظة المثلى لا يتأتى إلا على ضوء الدراية الشاملة بالمخاطر المحيطة بالعملية المصرفية. وذلك يستوجب المعرفة بالمخاطر وقياسها بدرجة واضحة التي يظهر على ضوءها مزايا ومنافع انخفاض التكاليف بشكل كبير، هذا يمكن البنك من الإدارة الحسنة والكفاءة للمحافظ المصرفية.

تطبيقا لما ذكر سابقا أي في هذا المطلب يمكن تلخيص قياس المخاطر المصرفية وإدارتها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 14: قياس وإدارة المخاطر المالية [118]

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس الحديثة	أساليب إدارة المخاطر
مخاطر الائتمان	*متوسط القروض/الأصول *القروض غير المسددة /إجمالي الخسائر *احتياطي خسائر القروض/ القروض	-درجة تركز القروض -معدل نمو القروض -معدلات لإقراض المرتفعة -الاحتياطات/القروض غير مسددة	-تحليل الائتمان -توثيق الائتمان - رقابة الائتمان - تقييم خاص للمخاطر الائتمانية.
مخاطر سعر الفائدة	-الأصول الحساسة لسعر الفائدة/الخصوم الحساسة لسعر الفائدة - الفجوة	- سلسلة الفجوات - تحليل التدفق - الفجوات المتراكمة	- إدارة الفجوات المتحركة - تحليل التدفق
مخاطر السيولة	-القروض/الودائع - الأصول السائلة/الودائع	-تكاليف الإقراض/الأصول السائلة - الاقتراض/الودائع	-خطة السيولة - خطة سيولة للطوارئ - نموذج التكلفة - تطوير مصادر التمويل
مخاطر الرافعة	-حق الملكية/الودائع -حق الملكية/الأصول - حق الملكية/الأصول	-الأصول الخطرة/حق الملكية - النمو في الأصول بالمقارنة في حق الملكية	- تخطيط رأس المال -سياسة لتوزيع الأرباح - ملائمة رأس المال.

من خلال ما تقدم نلاحظ انه رغم صعوبة مقررات بازل 2المتركزة على تعزيز الرقابة الداخلية، يجب على البنوك الإفصاح الكامل عن القوائم المالية لمساعدة المحلل في معالجتها، يكمن ذلك بتحليل العائد والمخاطرة. لذا وجب على بازل2 أن تعيد النظر في مقاييس التحليل من اجل التقليل من المخاطر ورفع ربحية البنك،إذ تعود هذه الإصلاحات لسد التعثرات المصرفية وحماية المودعين. علما بشأن حماية المودعين تم إنشاء نظام ضمان الودائع لذلك لعدم فقدان المودعين الثقة بالبنوك.

من خلال ما استعرضناه آنفا اتضح لنا أن المصارف تتسم بخصوصية تميزها عن غيرها من المؤسسات، لما تتصف به بنيتها المالية من ضعف وهشاشة في الرقابة على الأداء العام، مما استدعى العمل بمقررات بازل02، لتتمتع برقابة فعالة على البنوك ، ذلك من خلال تطبيق مؤشرات مصرفية وطرق قياس وتقدير مخاطر جسيمة محتملة الوقوع، بالإضافة إلى إدارتها بغية التحكم فيها والتخفيف من حدتها بما يمكنها من الموازنة بين العائد والمخاطرة، أي إبراز فكر مصرفي وائتماني يقود تدريجيا إلى

مواجهة المنافسة بالإضافة إلى الإسراع في الإصلاح المصرفي والرقابي، وعموما يمكن ذكر النقاط التالية:

* تنوع القوائم المالية المصرفية والتي من أهمها: الميزانية وخارج الميزانية، قائمة حساب النتائج إذ تعتبر وثائق محاسبية يعتمد عليها في المعالجة، يجب على البنوك الإفصاح عنها بشكل يسمح به القانون المصرفي ووفقا للمخطط المحاسبي البنكي. إذ تتمثل هذه القوائم في معرفة المركز المالي والمكانة التي يحتلها وفقا لما يقدر له، ومعرفة الإيراد الذي تحققه المنشاة، وتقييم قدرة الإدارة على توليد النقدية واستثمارها وتمديد قدرة المؤسسة على تسديد الفوائد والديون، ومن الغريب أن أغلبية الدول لا تستعمل قائمة التدفقات النقدية في التحليل.
* تعتبر الرقابة الداخلية الدرع الواقي للبنوك من التعثر المصرفي، إذ تفرض على البنوك الالتزام بمتطلبات المهنة المصرفية والتقيد بها، للمضي في نشاطها بشكل سليم، يمكنها من الموازنة بين العائد والمخاطرة. تركز لجنة بازل على وضع نسبة ملاءة جديدة بواسطتها يتم التحكم في المخاطر وقياسها لتتمكن من إدارتها، بالأخص الخطر النظامي الذي يهدد الأنظمة المصرفية والمالية ككل.

في سبيل انتشال المصارف من مأزق التعثر كان لزاما على السلطات النقدية اتخاذ مجموعة من السياسات الكفيلة بترشيد السلوك المصرفي المنطوي على المخاطر المرتفعة، وذلك من خلال تعزيز الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعناصر القوائم المالية، وتعزيز الرقابة على الأداء العام للمصارف حسب المعايير الجديدة ، وبالإضافة إلى ذلك تم إنشاء أنظمة لتامين الودائع للوقاية من التشوهات المصرفية الناشئة عن التعثر المصرفي، إذ تعتبر نظام فني أسس سنة 2003 ونظام إجباري العضوية لكل البنوك العاملة في الجزائر، ولكنه مازال في طريق الرقي، وبالرغم من إنشاء هذا النظام وتطبيقه لمعايير لجنة بازل1 إلا أن هناك عدم وجود رقابة داخلية فعالة وهذا ما دل على وجود تعثرات مصرفية في البنوك الجزائرية، وبالأخص البنوك العمومية، لذا يجب تطبيق المعايير الحديثة على الساحة المصرفية الجزائرية لمعرفة الوضعية المالية للمصرف.

الفصل 03

دراسة تحليلية للقوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المديرية العامة للمحاسبة العامة

لقد واجهت الساحة المصرفية هزات عنيفة، خاصة لدى البنوك الخاصة التي عرفت تدهورا كبيرا سنة 2001، و ذلك بسبب عدم تطبيق التعليمات المصرح بها في قانون 90-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 وعدم تطبيق المعايير الاحترازية والإفصاح بالمعلومات عن القوائم المالية. لكن للأسف لم تنج البنوك العمومية من المخطر هي الأخرى، فهي أكثر حساسية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وتدعيما للجانب النظري، نحاول من خلال الجانب التطبيقي و الذي يشمل دراسة ميدانية لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية، والذي يعتبر مؤسسة مالية تحتل مكانة في هرم النظام المصرفي موضوعة تحت رعاية وزارة المالية ومسؤوليتها.

لذا تختص دراستنا للفترة (2000ـــ2004)، وذلك بعد تطبيقها للمعايير الاحترازية المتعلقة بتحليل القوائم المالية المطبقة على المستوى الدولي.

سنقوم في هذا الفصل بدراسة مفصلة لهذا البنك و بأدوات تحليل القوائم المالية، وذلك عن طريق الدراسة المحاسبية و التحليل عن طريق النسب، و هذا في ثلاثة مباحث.

1.3. دراسة وصفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنكا عموميا متخصصا في قبول الودائع بأشكالها، إذ يعرف بأنه بنك الودائع، وبكبر حجمه في نشاطاته، و تأقلمه مع التحولات الاقتصادية، فهو مرتبط بالاقتصاد الوطني، لذا قامت السلطات النقدية بتعديلات على دائرة الإدارة والتنظيمات و بالأخص على المخطط المحاسبي للبنوك سنة 1992 ، لذا ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمعرفة أثر هذه الإصلاحات. لذا قمنا بتقديم عام حول البنك من خلال تعريفه و نشأته وهيكله التنظيمي، والتعرف إلى مهامه، وفي الأخير أسقطنا الضوء علة معرفة نشاط مديرية المحاسبة العامة ومهامها، وهذا كله في أربعة نقاط.

1.1.3.تقديم عام حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR (*)

بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك يهتم بالقطاع الفلاحي سابقا بشكل واسع ، و حاليا تطورت الأحوال و أصبح يمارس كل الأنشطة، لذا سنتطرق إلى دراسة مراحل تطوره و أهدافه من خلال النقاط الموالية :

1.1.1.3. تعريف و نشأة ا بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

تأسس بنك BADR في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206 في إطار سياسة اتخذتها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي، إذ يعتبر كتكملة لسياسة الثورة الزراعية لتغطية الحاجيات الوطنية من حيث المواد الزراعية و الاستهلاكية .

أخذت الفلاحة المرتبة الأولى في مخطط التنمية متطلبة شروطا كبيرة لأنها تعتبر من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدولة، و قد حدد قرار إنشاء BADR التالي [125]:

- ينشأ بنك الإيداع و التنمية يدعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية، إذ يسمى في طلب النص (البنك الفلاحي) و يندرج تلقائيا في قائمة البنوك باعتباره مؤسسة مالية وطنية.

يتمتع البنك الفلاحي بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقته مع الغير، كما يخضع للقواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك والقروض، والأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري العمل بها، والمطبقة على أعماله وأهدافه ووسائله وهياكله، والقواعد التي ينص عليها القانون الأساسي.

(*)BADR : Banque de l’agriculture et du développement Rural.

من خلال ما سبق يتضح أن BADR هو وسيلة من وسائل سياسة الحكومة المالية التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي .

يعتبر BADR بنكا تجاريا ذا أسهم رأسماله يقدر بـ 33 مليار دينار جزائري مقسم إلى 3300 سهم، قيمة كل سهم تبلغ 1 مليون دج، وذلك منذ 19 أكتوبر 1989 تطبيقا لقانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، بعد ما كان رأس ماله يقدر بـ 1 مليار دج.

يرجع تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري [25]، و يتكون من 140 وكالة معتمدة من BNA، أما حاليا فهو يتكون من 286 وكالة و 31 مفتشية و 40 فرع جهوي. أضف إلى ذلك فإن رأسمال البنك مقسم إلى أربعة أقسام، يشارك كل قسم منها بالنسب التالية [125]:

* رأس مال الزراعة الغذائية.....35٪
* رأس مال فوائد التجهيزات.....35٪
* رأس مال الصناعات المختلفة.....20٪
* رأس مال الخدمات.....10٪

2.1.1.3. مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

إن إنشاء بنك BADR راجع للحاجة الاقتصادية لمثل هذا البنك، و لتحقيق الأهداف المتعلقة بالاقتصاد الوطني.

(أ)- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تتمثل فيما يلي:

* تنمية القطاع الفلاحي.
* ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية الصناعية وضمان التمويل حسب القوانين المعمول بها.
* تنفيذ المخططات والبرامج لتحقيق الأهداف المسطرة، خصوصا ما يتعلق بالجانب الكيفي والكمي للإنتاج في إطار تجسيد هذه المخططات.
* احترام القوانين المطبقة على مستوى التسيير والمالية والمحاسبة.
* تسجيل كل الحركات المالية في حسابات وفق طبيعة كل عملية.

حتى تتحقق هذه الأهداف في إطار النشاط الاقتصاد الوطني، فإن مهام البنك محددة وواضحة.

(ب)– مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تتمثل فيما يلي:

* يقوم البنك بجمع الودائع سواء أكانت جارية أو لأجل من طرف الزبائن.
* يقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل و ذلك يتم بتكوين أو تجديد رأس المال الثابت [13].
* يلعب دور الوسيط لتنفيذ العمليات المالية مع الأجانب
* يضمن التنفيذ لكل التزام ناتج عن سوق الدولة، المحافظات، الدوائر والمنشآت العامة، مع إعطاء الضمانات والكفالات.
* بموارده الخاصة تمول كل القروض المتعلقة بالقطاع الفلاحي.
* يحترم المعايير التقنية للسيولة، أمن و توزيع الأخطار حسب مديريات السياسة العامة المقدمة من طرف وزارة المالية.

من هنا نستنتج أن البنك يتكفل بمهمة تمويل الحاجات الخاصة بالقطاع الفلاحي، وغيرها من المساعدات لصالح أعمال التنمية، وتجهيز الوحدات والمؤسسات ذات النشاط الريفي، وفتح حسابات مصرفية لصالح الزبائن كحسابات الودائع سواء مخصصة أو غير مخصصة(*).

3.1.1.3. اتجاهات البنك:

إن التحول الاقتصادي أدى بالبنك أن يغير من نظامه الداخلي يتواكب التغيرات الجديدة، فبعدما كان BADR مؤسسة وطنية الاشتراكية مالية بطابعها المركزي في التسيير تحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم. لذا وجب عليها إدخال المعلوماتية لتسهيل العمليات المصرفية، ومنح للبنوك العمومية فرصة التعامل في كل الأنشطة، أي أنها لم تصبح بنوك متخصصة، بل بنوك تجارية عمومية. وهذا ما أقره الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10. ومن هذا الإصلاح عرف مرحلة التسعينيات على ساحة بنك BADR جهد المستثمر في التكفل باحتياجات الهياكل المركزية والجهوية (فروع و وكالات) والمتمحورة أساسا في الحصول على أجهزة ذات كفاءة عالية، وتطوير برمجيات تعمل على تسهيل تسيير مختلف العمليات .

كما تم وضع نظام خاص بتطبيق العمليات التجارية العالمية سنة 1991 و هو ما يدعى بنظام

(*)- تضم حسابات الاستثمار غير المخصصة، أي يقوم البنك بتوظيف أموال المودع، أما المخصصة، فإن المودع يقوم بحد ذاته باستثمار أمواله في مشروع أو عدة مشاريع.

SWIFT. وتنفيذ الطبعة الجديدة من نظام الحسابات SYBU لمعالجة العمليات المصرفية" تسيير القروض، الصندوق، المحفظة.....الخ، وعرف أيضا الانطلاق الفعلي للبنك المركزي للمعلومات سنة 1999، و الإثراء لخدمة بطاقة الدفع و السحب، وإدخال بطاقة السحب ما بين البنوك سنة 1998، أضف إلى ذلك إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى الوكالات، و من هنا نستخلص الجوانب المعلوماتية التي كانت الأبرز منذ صدور قانون 90-10 و هي [126]:

(أ)- تطوير بنك المعطيات: و ذلك عن طريق:

*. تطوير الأجهزة المكملة للحصيلة.
* التسيير المعلوماتي للأجهزة، تسيير السيرة المهنية، الميزانية والإحصائيات .
* المعالجة المعلوماتية للنظر، و إعادة الترتيب للحصيلة عبر التحليل المالي.

(ب)- البرمجيات المركزية: تتمثل في:

* العمل بالبرمجيات في الأجهزة الجديدة
* التكفل بالتوثيق بتحويل المعطيات.
* تكوين النماذج الخاصة بالحالات و الوثائق القابلة للطبع على مستوى المضمون و الشكل .

(جـ)- الصيانة: تتمثل في:

* تحسين نوعية التدخلات وكفاءتها.
* احترام مقاييس الصيانة.

إن العمل البنكي نظرا لدرجة تقنيته وخصوصيته، كان موضع عناية خاصة للتأهيل والصقل للخبرة، وبصفة متواصلة، لهذا تم اعتماد خطة عمل تهدف إلى منح الرأسمال البشري الوسائل و الإمكانيات اللازمة لأداء المهمة المنوطة بعمل البنك، هذه الخطة تندرج ضمن هذا المنطلق، وتهدف إلى تحقيق أهداف عديدة، أهمها :

* تحسين تسيير الموارد البشرية على مستويات التقدير، تكوين السيرة المهنية الشخصية و الجماعية، و العمل على مراقبة القرارات المتخذة.
* وضع ومتابعة برنامج الاستثمار في الموارد البشرية، وهو البرنامج المضطلع بالوسائل الخاصة للبنك أو بالوسائل الخارجية الوطنية منها والخارجية، وهذا يؤدي إلى تقوية التكوين الخاضع للشهادات،

وتحديد أهداف التكوين لبعض النشاطات المعنية، وتوسيع طبيعة التكوينات إلى كافة هياكل البنك. ذلك إعادة تأهيل المستخدمين وذلك لتحسين معارفهم. من نتائج هذه التطورات للبنك بدر:

- التنويع في نشاطاتها إذ تتميز بإنشاء منتجات جديدة تتمثل في [127]: قطاع الصيد (Ivest Pèche)، في نقل نفعي (Ivest'Van)، وفي قطاع الصحة (Ivest'Santé).
- تطبيق البنك لسياسة العصرنة (بنك النموذجي، الخدمة المشخصة والخدمة الحرة)، رغم التأخر البسيط الذي سجلته معالجة الصكوك البنكية بنظام الإرسال عن بعد الراجع إلى خلل في نظام الاتصالات.
- عقد اتفاقية بين البنك بدر ومؤسسة أكسس(Axys) لمد 5 سنوات [128]، العقد الذي يمنح فيه كل الضمانات الخاصة بالتركيب، السندات التقنية، والصيانة عن البعد وحتى ما يخص الجانب القانوني أو التشريعي، هذا سيؤدي بتسهيل المهمة في المستقبل المهني لحوالي 7 آلاف عامل وسيعطي نفسا جديدا لها.
- تخرج الدفعات الثلاث المكلفين بالزبون من اجل ترشيد ثقافة الخدمة، الذي بدا تكوينه في نوفمبر 2003 إلى جانفي/فيفري 2004. [129]
- كما قام باتفاقية مع الشركة الجزائرية للتأمين خلال سنة 2004، بهدف تغطية الأخطار التي يتعرض لها البنك وكذا تامين المستخدمين والزبائن بأسعار معقولة.

من خلال ما ذكر سابقا نقول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد تم استحداثه من جراء إدخال أنظمة تتعلق بالعمليات المصرفية وبالموارد البشرية للسير الحسن لإدارة البنك والتجديد في معاملاتها مع العملاء، وهذا الاستحداث يؤدي بالبنك للنظر إلى تنظيم جديد للإدارة البنكية.

2.1.3. التنظيم العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتكون أي إدارة مصرفية من مجموعة هيئات و مديريات تتضمن مختصين ومسؤولين و إطارات ذات كفاءة عالية، لكن عبر الوقت شهدت الساحة الاقتصادية وبخاصة المصرفية منها تغييرات على مستوى الإدارة المصرفية، وبالأخص التوسيع في التنظيم العام للبنك، وذلك بعد صدور قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

1.2.1.3. التنظيم العام للبنك في ظل الإصلاح سنة 1990

في ظل صدور القانون الذي يتعلق بالنقد و القرض، وجب على كل بنك أن يغير في التنظيم الإداري للبنك لمواكبة هذه التحولات، و التقليل من المخاطر، لكي لا يقع البنك في أزمة مالية، لذا شوهد

أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية له تنظيم خاص، إذ يتولى إدارته مجلس إدارة متكون من 9 أعضاء ثم تأتي بعدها المديرية العامة المتكونة من الرئيس وهو المدير العام و المديرية العامة المساعدة للموارد، القروض و التحصيل، والمديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل، والملاحظ أن لكل مديرية أقسام مساعدة. (أنظر الشكل الموالي)

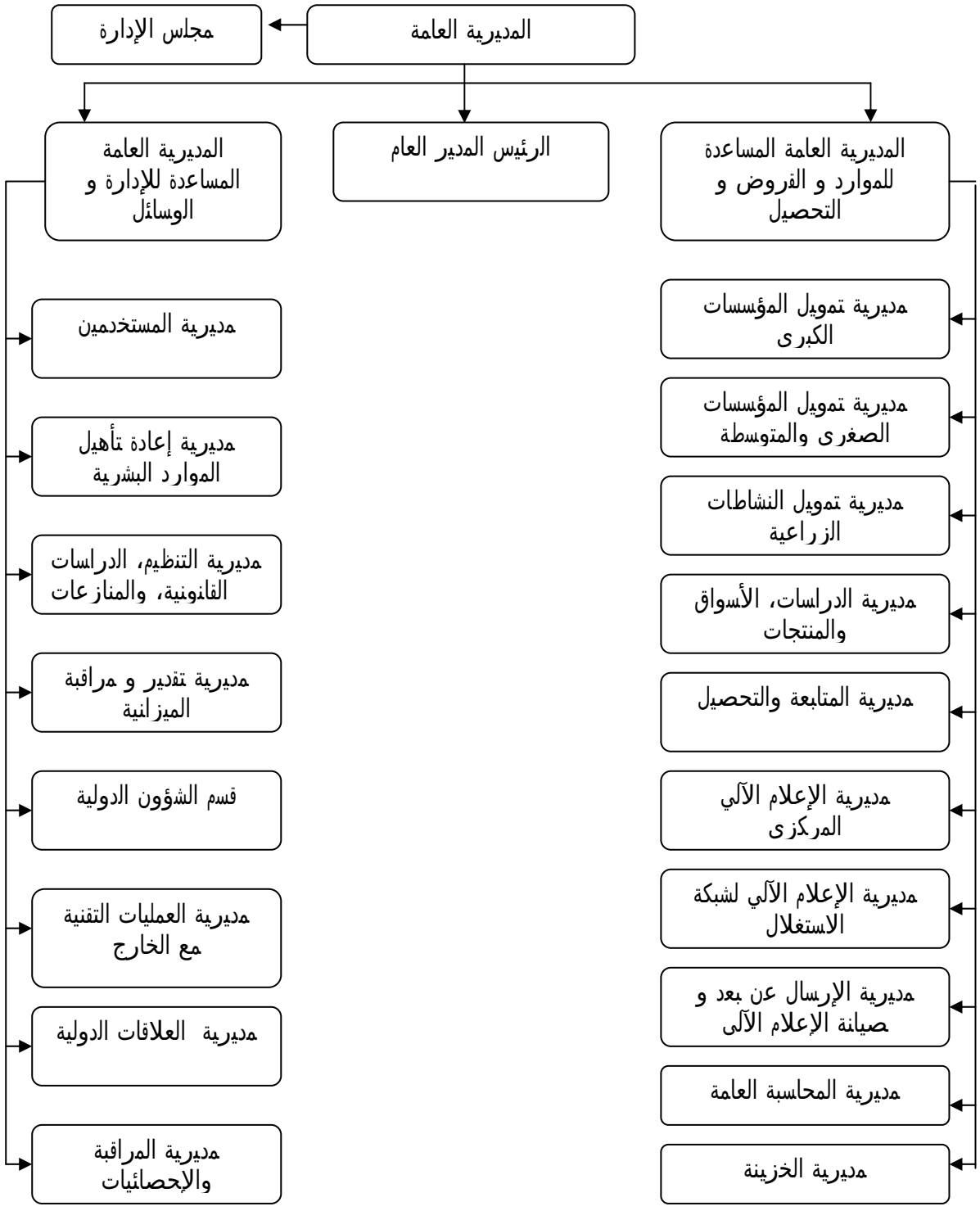

الشكل رقم09: التنظيم العام للبنك بعد الإصلاح التسعينات [126]

2.2.1.3. التنظيم العام الحالي للبنك

بعد الإصلاح سنة 2003 ومقارنة بالهياكل التنظيمية السابقة، تعددت المديريات المساعدة إذ أصبحت أربع مديريات عوض اثنتين، وأصبحت هناك مديرية التفتيش و التدقيق متصلة مباشرة بالمدير العام فهي تهدف إلى لضمان الرقابة و قياس درجة الأمان، وفعالية إجراءات التسيير. وتتكون البنية الرئيسية للبنك مما يلي :

(أ)- الرئيس المدير العام: يقوم بتقديم تقرير سنوي لحالة البنك أي الوضعية المحاسبية والمالية للسنة الحالية مقارنة بحالة التسيير في النشاط السابق.

(ب)- مديرية التفتيش والتدقيق الداخلي: هذه المديرية متصلة مباشرة بالمدير العام فهي تقوم بضمان الرقابة في إطار التسيير العام للبنك، وقياس درجة الأمان ومعالجة العمليات المصرفية.

أما بالنسبة لأمانة المديرية ، اللجان والمستشارون، ومديرية الإيصال، متصلة مباشرة أيضا برئيس المدير العام، إضافة إلى ذلك فإن الفروع أصبحت عبارة عن مجمعات جهوية للاستغلال ابتداء من31 مارس 2003.

(جـ)- المديريات العامة المساعدة: تتكون كل مديرية من مديريات مركزية، بحيث يكون نشاط هذه الأخيرة متعلق بالنشاط الرئيسي للمديرية العامة، لذا نجد حسب التنظيم العام الحالي ما يلي :

1. المديرية العامة المساعدة "الموارد- القروض- التحصيل": تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبرى، وتمويل الأنشطة المتعلقة بالبنك المتمثلة في تمويل النشاطات الفلاحية. من هنا وجب على البنك إضافة أقسام متخصصة لتسهيل المهمة لهذه المديرية تتمثل في مديرية دراسات الأسواق والمنتجات، والمتابعة والتحصيل.

2. المديرية العامة المساعدة "الإعلام الآلي- المحاسبة– الخزينة": مكلفة بمتابعة أعمال التسيير الإداري للمحاسبة والتمويل والإعلام الآلي، لذا تم تقسيم هذه المديرية إلى مديريات مركزية متعلقة بالإعلام الآلي والمحاسبية والخزينة، من مهامها: تحضير مخطط التنمية في الإعلام الآلي للبنك، وضمان التسيير الفعال للخزينة، وتحضير الأدوات المحاسبية للبنك في إطار القواعد المحاسبية الجديدة المفروضة من قبل السلطات النقدية.

3. المديرية العامة المساعدة "الإدارة و الوسائل": تعمل هذه المديرية على تكوين المستخدمين، و المحافظة على الموجودات المنقولة و الغير المنقولة، وتحضير السياسة المتعلقة بالموارد البشرية، كما تقوم بالسهر على تقوية التعليمات القانونية المتعلقة بدارسة الملفات القانونية، وتسوية التعليمات الداخلية للبنك ونشرها.

وعموما فإن هذه المديرية مسؤولة عن كل ما يتعلق بالوسائل العامة، سواء أكانت بشرية أو مادية للبنك، لذا تم تقسيم المهام على المديريات المركزية المرتبطة بالمديرية المساعدة.

4. مديرية الشؤون الدولية : يضطلع بمهمة بتسيير التمويل الخارجي وفقا للسياسة المتبعة من البنك، ووضع قوانين لتطبيق العمليات الصرف والتجارة الخارجية، وتطبيق عمليات التحويل من وإلى الخارج، لذا تم تقسيم هذه المديرية إلى ثلاث مديريات مركزية وهي: مديرية متعلقة بالعمليات التقنية مع الخارج - مديرية العلاقات الدولية - مديرية المراقبة و الإحصائيات.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المديرية تعمل على تقديم خدمات ذات نوعية للزبائن، سواء تعلق الأمر بعمليات التحويل، عمليات معالجة منح التقاعد أو تلك الخاصة بالقروض الخارجية التي تضعها تحت تصرف المستثمرين.

كما قامت بالعديد من الاتفاقات من بينها: اتفاق إطار(Accords Cadres)، تهدف إلى تشجيع الاستثمار، نذكر من بينها: اتفاق الذي جمعها مع: (Crédit Lyonnais.Arab Banksزز) وغيرها، أضف إلى ذلك فإنها وضعت مجموعة من القروض الخارجية في خدمة المستثمرين، وكذا القرض الذي قدمه البنك الإفريقي (La ligne Medio Credito Centrale)، كالقرض الايطالي للتنمية BAFD، هذه القروض تمت الاستفادة منها بانجاز العديد من المشاريع في شتى المجالات، وخلق مناصب شغل معتبرة [129].

ومن خلال التنظيم الحالي مقارنة مع التنظيم السابق نلاحظ أنه تم تقسيم المهام بشكل أوسع وسهل، وذلك بزيادة مديريات مساعدة مثل تلك التي تتعلق مباشرة بالمدير العام، ذلك لتبسيط العمليات المصرفية والتقليل من المخاطر، إذ يعد هذا التنظيم خطوة جديدة لتسهيل معالجة العمليات المصرفية، و عمليات المراقبة الداخلية، وتدقيق المتابعة لوضعية الوكالات عن طريق المفتشيات، وهذا ما يدعى باليقظة المصرفية.

ويمكن توضيح هذا الهيكل التنظيمي من خلال الشكل الموالي:

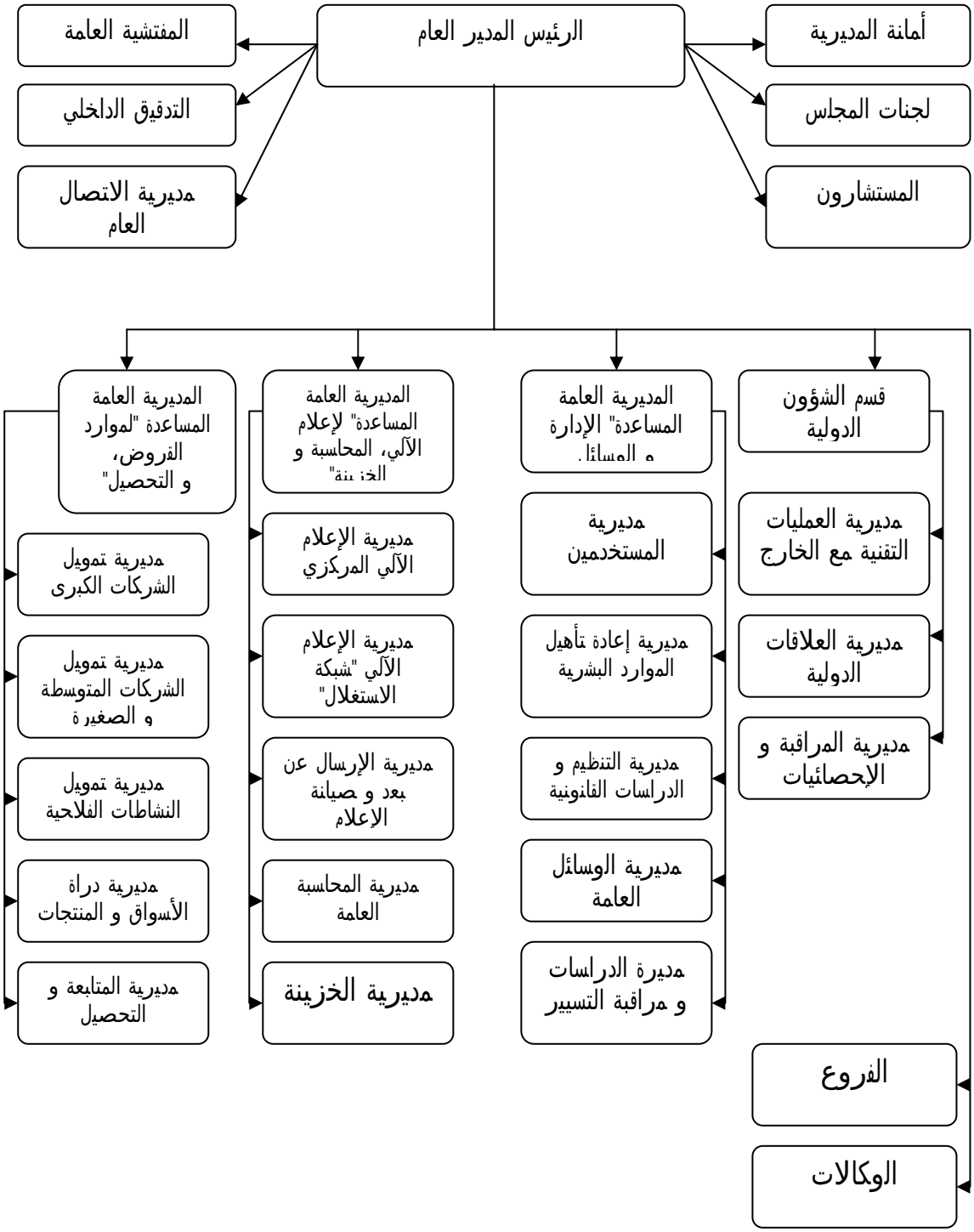

الشكل رقم10: الهيكل التنظيمي للبنك سنة 2004. [125]

3.1.3. التنظيم العام لمديرية المحاسبية العامة "DCG"(*)

تعتبر مديرية المحاسبة العامة أكثر مكانة بالنسبة للمديريات الأخرى، إذ تقوم بتحليل القوائم المالية، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية، لذا قمنا بالتركيز عليها فكانت مبدأنا للوصول إلى غايتنا.

1.3.1.3. التعريف بالمديرية المحاسبة العامة

تعد المديرية العامة للمحاسبة هي من المديريات الأكثر نشاطا للبنك، فمن خلالها يمكن تقييم و تحديد الوضعية المالية له، وذلك بتوفير المعطيات والوثائق المحاسبية على مستواها. بحيث يقوم المدير العام لهذه المديرية بمتابعة ومراقبة النتيجة المتحصل عليها خلال الفترات المختلفة (شهريا، سداسيا ، سنويا).

المديرية العامة للمحاسبة تشارك في اجتماعات مجالس الإدارة التي تعقد خلال الدورات استثنائية أو دورات العادية، وعلى أساس هذه الاجتماعات تؤخذ القرارات الآتية بخصوص: الزيادة في المؤونات، توزيع النتائج...الخ، ويتم ذلك باحترام و إتباع القواعد الوقائية.

2.3.1.3. مهام مديرية المحاسبة العامة

تتضح مهام المديرية المحاسبة العامة فيما يلي [130]:

* مسك محاسبة مجموع الوكالات وأجهزة البنك طبقا لطبيعة العمليات التي يقوم بها البنك.
*وضع جهاز مراقبة، تسيير واستغلال النتائج بغرض تقديمها للمديرية وطبقا للتعليمات المعنية الأخرى.
* الحرص على مبدأ استقلالية العمليات المسجلة حسب المستندات المحاسبية وطبقا للتعليمات الداخلية للبنك.
* القيام بعمليات الجرد، ووضع ميزانية آخر الدورة.
* تقديم مساعدات للوكالات والفروع التابعة للبنك من الجانب المحاسبي والمالي والعلاقات المختلفة مع الأطراف الأخرى.
* التأكد من تطابق وصحة مركزية الحسابات(حساب الجاري، حساب الصك، حساب الضمان) مع وضعية كل وكالة.

(*)- DCG : Dérection de Comptabilité Générale.

* القيام بعملية التحليل للاستغلال كل ثلاث أشهر عبر مصاريف الاجيو المسموح به والمقدم للزبائن.
* المساهمة في تحديد تقديرات الميزانية للبنك فيما يخص مصاريف التشغيل نفقات الاستثمارات،ونتائج وأعباء الاستغلال، وفي الأخير مراقبة مدى تحقيق تلك التقديرات المالية.
* تسيير أرشيف البنك طبقا للقرارات المعمول بها.
* تأمين بصفة عامة جميع العلاقات التنظيمية للمحاسبة، المراجعة الداخلية، مراقبة تحقيق التقديرات، تحليل وتسيير محاسبة ومالية البنك.
* تقديم كل المعلومات المتعلقة بنشاط البنك.
* تحضير الوسائل المحاسبية القانونية والتنظيمية للبنك في إطار النظم والقواعد المحاسبية الجديدة المفروضة من السلطات النقدية.
* وضع تقرير شامل سنوي يضم تحليل العائد والمخاطرة ودراسة محاسبية للقوائم المالية للبنك.

3.3.1.3. الهيكل التنظيمي للمديرية المحاسبية العامة"DCG"

إن الهيكل التنظيمي ل "DCG" يتكون من مدير مركزي، أمانة المدير والمصالح، إذ تتمثل المصالح قي:

(أ)- مصلحة الميزانية: هي مصلحة ملزمة بمتابعة الحسابات الرئيسية أثناء أعمال نهاية الدورة،كما تقدم الوضعية المالية الشهرية وأعمال الجرد السنوية، وذلك من خلال وضع تقارير سنوية تضم الدراسة المحاسبية للقوائم المالية، مضافا إليها تحليل العائد والمخاطرة من خلال دراسة مؤشرات التسيير المعتمد عليها في النظام الداخلي للبنك والمقررة من طرف بنك الجزائر

(ب)- مصلحة الجبائية: وهي تقوم بنوعين من مهامها نجد

1. التصريح الجبائي في نهاية كل سنة مالية برقم أعمالها لدى مصلحة الضرائب ودفع الضرائب المستحقة.
2. فحص حسابات التسيير والتأكد من أن رقم الباب الذي أدرجت منه يوافق محتوى الوثيقة المحاسبية وتصحيح الأخطاء إن وجدت.

(ج)- مصلحة المراقبة المحاسبية: هي المصلحة التي تجمع مختلف الوثائق والمستندات الآتية من المصالح الأخرى بهدف تهيئة العمليات المحاسبية للتسجيل على أجهزة الإعلام الآلي وتكمن مهمتها في مراقبة العمل المحاسبي اليومي وتصحيح الأخطاء أن وجدت.

(د)- مصلحة الموجودات: نقصد بالموجودات كل ما يملكه البنك مثل النقدية، وهي تعمل على التسيير المحاسبي لمجموع هذه الموجودات حسب أركانها.

(ه)- مصلحة الزبائن: تهتم هذه المصلحة بالحسابات المتعلقة بالزبائن ومقارنة عمليات الفروع مع هؤلاء مع العمليات المجمعة على مستوى المديرية.

(و)- مصلحة العملات الصعبة: هي المسؤولة عن تسيير حسابات الزبائن بالعملة الصعبة، كما تراقب العمل المحاسبي اليومي، حساب الفوائد مراقبة مصلحة ما بين الوحدات، ومراقبة الخزينة من حيث النقدية والعملات الصعبة.

(ي)- مصلحة ما بين الوحدات: تكمن مهمتها في متابعة عمليات الارتباط مابين الوحدات، تصل هذه العمليات على شكل وثائق محاسبية تحرر كلما يراد إثبات العمليات ما بين الوحدات وتكون في عدة نسخ. الشكل التالي يوضح لنا باختصار الهيكل التنظيمي للمديرية.

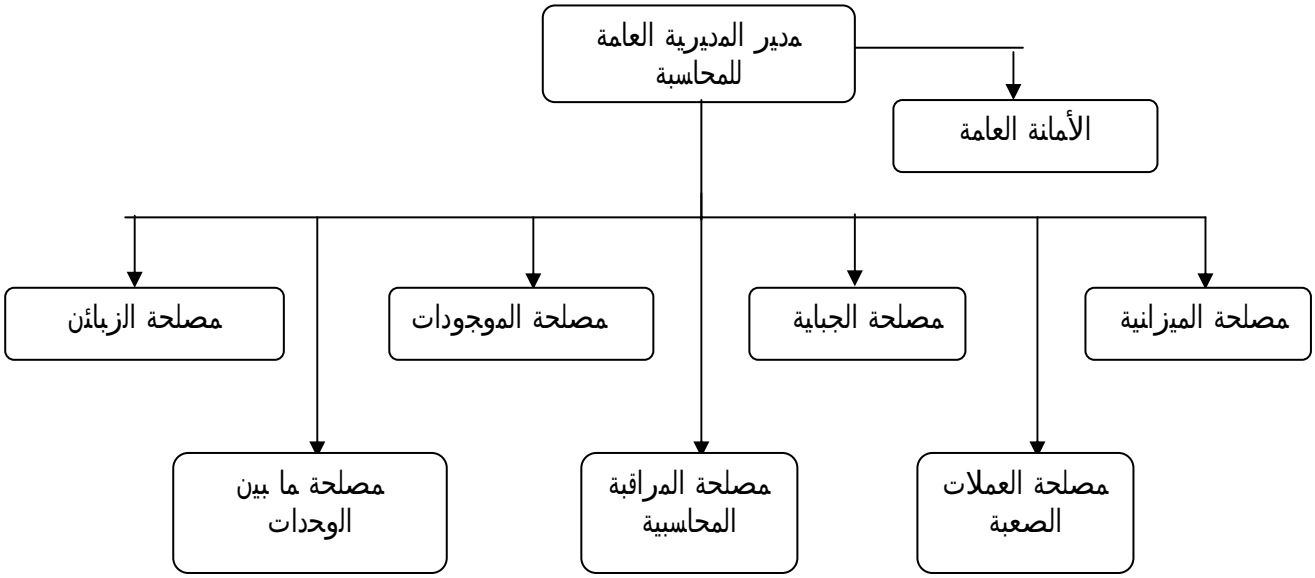

الشكل رقم11: الهيكل التنظيمي العام ل"DCG [88]

2.3. الدراسة المحاسبية لنشاط البنك

يعمل البنك على دراسة وضعية البنك من خلال الدراسة المبرمجة في إدارة المؤسسة، لذا أول خطوة التي يقوم بها ألا وهي الدراسة المحاسبية للقوائم المالية.

إذ تكمن هذه الدراسة في دراسة لقوائم المالية المقارنة والتحليل الأساسي ينجر عنها معرفة العناصر المؤثرة في كل قائمة مالية متعلقة بالبنك، لذا وجب علينا دراسة كل قائمة على حدا من خلال الدراسة المحاسبية من جانبين: المقارن والتحليل الأساسي.

1.2.3. تقييم عناصر قائمة الميزانية

يتم تقييم عناصر قائمة الميزانية من خلال الدراسة المقارنة من سنة لأخرى وطريقة التحليل الأساسي و ذلك لمعرفة أهمية كل بند، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذه النقطة.

1.1.2.3. دراسة التغيرات من عام لآخر

يتم دراسة المقارنة لقائمة الميزانية على أساس قائمة المركز المالي، (انظر الملحق رقم 04) على النحو التالي:

(أ)- الأصول (الموجودات): استنادا لقائمة التغيرات للميزانية يمكن أن نستنتج ما يلي:

1. عمليات الخزينة وما بين البنوك: يضم هذا الحساب، حساب الصندوق-بنك الجزائر- مراكز الصكوك البريدية-حساب سندات حكومية و قيم متشابهة- الحقوق على المؤسسات المالية.

* الصندوق، بنك الجزائر، مراكز الصكوك البريدية: كان إجمالي هذا الحساب خلال السنوات الأخيرة التالية (2000- 2004): 34846460612.05دج - 626525479954.51دج - 83511857616.76 دج -7485684412.80 دج -82089411575.43 دج، يلاحظ من ذلك أنه هناك ارتفاع في رصيد هذا البند خلال سنوات المالية 2001-2002، بما يعادل النسب على التوالي: 79.80٪ مقارنة بالنسبة المالية 2000، 33،29٪ مقارنة بالنسبة المالية 2001. ثم لوحظ خلال السنة 2003 انخفاض في رصيده بنسبة (10.36٪) وهذا راجع إلى انخفاض في رصيد حساب البنك المركزي بـ (10و51٪) بعدما ارتفعت بـ 31.12٪ سنة 2003. بينما نجد ارتفاع في انخفاض رصيد حساب مراكز الصكوك البريدية بنسبة تغير (34.47٪)، بعدما كان بنسبة التغير لسنة المالية

2002بـ (29.31٪)، لكن هذا الانخفاض تم علاجه برفع في رصيد الصندوق و بنك الجزائر ومراكز الصكوك البريدية بنسبة التغير التالية:15.16 ٪ ، 9.31٪ ، 17.64٪ على التوالي، وهذا خلال السنة المالية 2004.

* السندات العمومية و القيم الثابتة : سجل هذا الحساب اتخفاظا في رصيده خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة بما يعادل النسب التالية : (2.19٪) ، (7.85٪)، (44.75٪)، في حين سجل ارتفاع في سنة 2001 مقارنة بالنسبة المالية سنة 2000 بنسبة تغير بلغت 2.17٪، يرجع انخفاض معدل التغير إلى موعد تحصيل المبالغ الرئيسية المستحقة على السندات الإقتراضية للشراء، ويؤكد ذلك حساب شراء سندات الخزينة التي لوحظ الانخفاض في رصيدها تدريجيا خلال السنوات الثلاث الأخيرة: (5.53٪)، (5.86٪)، (35.51٪)، أضف إلى ذلك حساب الأوراق المالية المتداولة التي انخفضت في السنة المالية 2003-2004 بالنسب التالية: 62.73٪، (291.75٪) بعدما كانت نسبة ارتفاعها تفوق 3000٪ في السنة المالية 2002. وانخفاض حساب أذونات الخزينة بنسبة (100٪) ليصل رصيدها في السنوات المالية 2003-2004 إلى الصفر.

* مستحقات من مؤسسات المالية: عرف هذا الحساب ارتفاع التالي في نسبة التغير في السنوات المالية 2002، 2003، 2004: 30.77٪ ، 0.35٪ ، 0.935٪ على التوالي، مقابل انخفاض رصيدها في السنة المالية 2001 بنسبة (25.54٪) مقارنة بالسنة المالية 2005، وهذا راجع إلى رصيد حساب قرض لأجل الصفري (رصيده صفر). أما بالنسبة لارتفاع رصيد حساب المستحقات من المؤسسات المالية في السنوات الأخيرة هذا راجع أساسا إلى حسابات العلاقات الخارجية وحساب قرض لأجل.

2. عمليات مع الزبائن: يتكون هذا الحساب من حقوق على الزبائن، سندات الاقتراض وسندات أخرى ذات العائد الثابت.

* مستحقات من الزبائن: لقد سجل هذا البند ارتفاعا في رصيده من سنة مالية الأخرى بنسب متفاوتة، وهي كالأتي: 10.75٪، 16.24٪، 21.16٪، 37.03٪ على التوالي، وهذا راجع أساسا على ارتفاع في رصيد كل من الديون التجارية التي تمثل نسب التغير الآتية: 16.34٪، 302.89٪، 136.69٪، 21.66٪ على التوالي، وإلى المساعدات البنكية الأخرى للزبائن بنسب كالأتي: 10.61٪، 14.29٪، 15.11٪، 38.98٪ على التوالي، وأيضا إلى حسابات المدينة الأخرى التي بالنسب الآتية عرفت بدورها نسب التغير التالية من سنة لأخرى 12.31٪، 12.64٪، 58.28٪، 23.69٪ على التوالي.

* سندات اقتراض وسندات أخرى ذات العائد الثابت: لقد عرف هذا الحساب تغير في رصيده من سنة لأخرى، ولكن بنسب تغير موجبة تنخفض من سنة لأخرى، وهي كالأتي: 505.25٪، 368.9٪، 224.48٪، 149.22٪ على التوالي.

* سندات أخرى ذات العائد الثابت و هي سندات سونطراك .

3. الاستثمارات: يضم هذا الصنف مساهمات ونشاطات محفظة، الحصص المؤسسات المرتبطة، الأصول المعنوية والمادية، و الأصول الأخرى والحسابات السنوية.

* اشتراكات و نشاط محفظة السندات: يلاحظ في هذا الحساب أن هناك ارتفاع في رصيده خلال السنوات المالية 2002، 2003، 2004، وذلك بنسب تغير مختلفة: 3.55٪، 1.31٪، 73.63٪ على التوالي، في حين نجد انخفاضا في رصيده في السنة المالية 2001 مقارنة بعام 2000 بنسبة: 16.82٪، هذا راجع إلى انخفاض في المساهمات المالية.

* الأصول المعنوية: يلاحظ في هذا الحساب ارتفاع في رصيده من سنة لأخرى، بسبب تغير متفاوتة، وهذه النسب التالية: 24.08٪، 78.34٪، 34.96٪، 42.85٪ على التوالي، وهذا راجع أساسا إلى حساب مصاريف الإعدادية التي عرفت ارتفاعا بنسب التالية: 50.23٪، 88.17٪، 24.45٪، 19.89٪ على التوالي، وإلى جانب ذلك نجد أيضا في رصيد حساب القيم المعنوية التي عرفت تذبذبا في ارتفاع رصيدها ما بين سنة 2001 و2004، إذ تتمثل نسبة الارتفاع كما يلي: 1.81٪، 58.62٪، 8.05٪ على التوالي، في حين نجد نقصا (انخفاضا) في قيمة هذا الحساب سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 بنسبة (2.23٪).

* الأصول المادية: عرف هذا الحساب ارتفاعا في رصيده من سنة لأخرى و يمثل هذا الارتفاع بالنسب التالية مقارنة من سنة لأخرى: 26.28٪، 29.87٪، 12.85٪، 30.61٪ على التوالي، وهذا الارتفاع راجع إلى حساب تجهيزات اجتماعية عرفت نسب التغير وهي كالأتي: 20.25٪، 29٪، 6.91٪، 14.91٪ على التوالي، وإلى حساب تجهيزات المهنية و الأراضي.

* الأصول الأخرى: يلاحظ تذبذب في رصيد هذا الحساب من سنة لأخرى، يكمن هذا التذبذب بالنسب التالية: 5.30٪، 2.17٪، 2.26٪ ، 7.85٪ على التوالي، إذ يعود انخفاض في رصيد هذا الحساب سنة 2001 مقارنة 2000 و 2003 مقارنة بـ 2002 إلى حساب مديونيات مختلفة التي انخفضت بالنسبة التالية: (5.90٪)، (2.81٪) على التوالي.

* حسابات التسوية: يلاحظ من خلال هذا الحساب تذبذب في رصيده من سنة لأخرى، يمكن هذا التذبذب في ارتفاع قيمته أو انخفاضها وهذا ما توضحه النسب التالية: 111.2٪، 51.35٪، 18.26٪، 32.04٪، و هذا راجع أساسا لمستوى حسابات بالعملة الصعبة.

وبناءا على ما سبق ذكره نلاحظ بصفة عامة أن مجموع الأصول من سنة مالية لأخرى المعلقة بالنسب التالية: 14.26٪، 6.26٪، 2.24٪، 8.12٪ على التوالي، قد انخفضت في سنة 2002، 2003، 2004 مقارنة بارتفاعها في سنة 2001 مقارنة بنسبة 2000، وهذا راجع أساسا إلى عملية الخزينة وما بين البنوك، وحسابات التسوية.

(ب)- الخصوم (المطلوبات)

1. عمليات مع الخزينة و مابين البنوك: تضم حساب بنك الجزائر، مراكز البريد الجارية، وحساب الديون للمؤسسات المالية.

* بنك الجزائر ومراكز البريدية الجارية : تسجل انخفاضا في رصيد هذا الحساب خلال السنة المالية 2001 مقارنة بنسبة 2000 بنسبة (100٪)، أما في السنوات الأخرى فقد ترصد الحساب (أي أصبح رصيد هذا الحساب يساوي الصفر، أي تم تسديد الديون التي على عاتق البنك اتجاه البنوك الأخرى والمؤسسات المالية).

* ديون للمؤسسات المالية: تسجل تذبذبا في حجم هذا الحساب بين انخفاض وارتفاع، ففي سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 انخفاض في حجمها بنسبة (68.35٪) في سنة مقارنة بسنة 2002 بنسبة (49.05٪)، وهذا راجع أساسا إلى حساب البنوك والعلاقات، وحساب السوق النقدي بنسب على التوالي في سنة 2001 بـ: (86.12٪)، (78.04) على التوالي، في حين نلاحظ انخفاضا سنة 2003 بنسب متتالية: (0.12٪)، (100٪) على التوالي، من ناحية أخرى نلاحظ ارتفاع في رصيد حساب ديون للمؤسسات المالية للسنة المالية 2002 و 2004 بنسبة قدرها: 217150.90٪، 77.36٪ على التوالي، وحساب أموال الجمهور بنسبة على التوالي: 75.87٪، 45٪ على التوالي، ومن هنا نلاحظ أن حساب البنوك والعلاقات يؤثر بشكل كبير في حساب الديون للمؤسسات المالية في انخفاض أوارتفاع رصيدها .

2. عمليات مع الزبائن : تتكون هذه العمليات من حسابات الدائنة للزبائن و ديون الممثلة بسندات.

* حسابات الدائنة للزبائن: نلاحظ ارتفاعا متذبذبا في نسبة التغير من سنة لأخرى، لذا نجد نسب التغير كما يلي: 61.56٪، 6.86٪،17.19٪،7.09٪ على التوالي، هذا التذبذب راجع إلى انخفاض نسبة ارتفاع في رصيد حساب الديون الأخرى في السنة المالية 2002. وانخفاض رصيد ارتفاع في حسابات الادخار الذي يمثل نسبة التغير 20.67٪ خلال سنة 2004 مقابل سنة 2003.

* ديون ممثلة بسندات: يلاحظ ارتفاع في رصيد هذا البنك من سنة لأخرى خاصة في سنوات الثلاث الأولى المتمثلة بالنسب التالية: 14.49٪، 22.78٪،26.07٪ على التوالي، في حين نجد انخفاضا في سنة 2004 بنسبة (4.42٪) مقارنة بنسبة 2003، وهذا راجع إلى حساب ديون أخرى ممثلة بسندات انخفضت بشكل مفاجئ مقارنة بنسبة عام 2003، إذ انخفضت تحت الصفر بـ (99.28٪).

3. رؤوس الأموال الدائمة: يتكون هذا العنصر من باقي الحسابات الموجودة من جانب الخصوم و هي: الخصوم الأخرى، حسابات التسوية، مخصصات لمواجهة الأخطار والتكاليف، مخصصات لمواجهة الأخطار البنكية العامة ، رأس المال الشركة، احتياطات، أرباح مرحلة، فرق إعادة التقسيم.

* الخصوم الأخرى: نلاحظ انخفاضا خلال السنة المالية 2001 مقارنة بالنسبة المالية 2000 نسبة قدرها (2.18٪). وخلال السنة المالية 2002 مقارنة بالسنة المالية 2001 بنسبة قدرها (22.99٪).

وارتفع رصيد هذا البند من عام 2003 مقارنة بالنسبة المالية 2002 بنسبة قدرها 16.14٪. ولكنها نسبة التغيير انخفضت سنة 2004 مقارنة بالسنة2003بـ4.63 ٪. وهذا راجع أساسا إلى حساب هيئات اجتماعية انخفض رصيدها سنة 2004 مقارنة نسبة 2003 بنسبة (2.44٪)، وأيضا إلى حساب دائنين مختلفين بنسبة (25.82٪). أما بالنسبة لانخفاض رصيد الخصوم الأخرى خلال السنة المالية 2001و2002 راجع إلى حساب ضرائب ورسوم التي انخفضت تدريجيا خلال السنتين 2001و2002 بنسب (3.63٪)و(23.09٪) على التوالي.

* حسابات التسوية: عرف هذا البند ارتفاعا فوق 100 في سنة 2001 مقارنة بنسبة 2000 بنسبة متميزة قدرها 136.11٪ ثم عرف انخفاضا مفاجئا تحت الصفر على التوالي: (36.92٪)، (50.89٪) على التوالي خلال سنتين متتاليين 2003،2002 وسرعان ما ارتفعت نسبة تغيره ايجابيا سنة 2004 مقارنة بـ 2003 بنسبة قدرها 27.78٪.

* مخصصات لمواجهة الأخطار والتكاليف: نلاحظ من خلال هذا الحساب ارتفاعا في رصيده من نسبة لأخرى، فابتدءا من نهاية 2002 مقارنة بنسبة 2000 سجلت النسب التالية: (28.6٪)، 90.24٪، 18.17٪ على التوالي.

* مخصصات الأخطار البنكية الأخرى: نلاحظ ارتفاعا في رصيد هذا الحساب من سنة لأخرى مقارنة بالسنة التي قبلها، ويتمثل هذا الارتفاع بالنسب التالية: 44.16٪، 18.26٪،32.65٪، 1620.04٪ على التوالي، أن في نهاية سنة 2004 سجل ارتفاع في رصيد هذا البند بشكل كبير يفوق نسبة 1000٪ يعود ذلك إلى الرفع في رصيد مخصصات التزامات المقدمة مقارنة بالسنة 2003 نسبية قدرها 162.21٪.

* احتياطات : يلاحظ أن رصيد هذا الحساب لم يتغير خلال سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، وأيضا خلال سنة 2004 مقارنة بسنة 2003، لكننا نجد تغييرا في السنوات المالية 2002 و 2003، فقد ارتفعت تقريبا بنفس النسبة وهي: 4.72٪، وهذا راجع أساسا إلى حساب احتياطي واختياري.

* فرق إعادة التقييم: يلاحظ في هذا الحساب تذبذب في انخفاض رصيده من سنة لأخرى بنسب متغيرة وهي كالأتي: (4.24٪)، (3.28٪)، (27.88٪)، (3.87٪)، راجع أساسا إلى تقريب الحسابات المعنية من القيمة السوقية إلى القيمة الحقيقية و هذا يجعل البنك في حالة متفطنة لحالة السوق النقدي.

* أرباح مرحلة: يلاحظ أن هناك ارتفاعا طفيفا في سنة 2001 مقارنة بنسبة 2000 بنسبة 11.18٪، بينما يلاحظ في سنة 2002 أن رصيد هذا الحساب بقي على حاله لم يتغير، أي سنة التغير تقدر بـ 0٪ لكن لم يبق رصيد الحساب على حاله بل ارتفع سنة 2003-2004 بنسب تقدر: 14.44٪، 57.08٪ على التوالي، هذا يدل على اهتمام البنك بهذا الحساب من سنة لأخرى واستقلاليته في إدارته في شكل استثمارات لصالح البنك أو ما شابه ذلك.

من خلال تقييم عناصر الخصوم نستنتج أن مجموعها قد انخفضت بنسبة من سنة لأخرى، وهو ما يعادل النسب التالية : 14.25٪، 6.26٪،2.21٪،8.13٪ على التوالي، يلاحظ أن هناك انخفاضا في ارتفاع رصيد الخصوم، وهذا راجع إلى حساب الديون على المؤسسات المالية، وحساب الزبائن وحسابات التسوية وحساب الاحتياطات.

استجلاء لما سبق تلاحظ من تقييم عناصر الأصول و الخصوم، وجود نتيجة عبر السنوات المقارنة ذات رصيد مدين. وهذا يدل على ربح المؤسسة، ولكن قيمة الربح تختلف من سنة لأخرى، إذ

نلاحظ ارتفاع في قيمة النتيجة سنة 2001 مقارنة بنسبة 2000 إلى 2003 المتمثلة كالأتي:159.91٪، 10.45٪، 176.26٪، في حين نجد انخفاضا في قيمته بنسبة 24.23٪ في السنة المالية 2004، هذا راجع أساسا إلى المسير في استخدامات و موارد البنك، لذا سوف نقيم الحسابات ذات الأهمية في التسيير الجيد للبنك والمعتمد عليها، ذلك من خلال التحليل الرأسي.

الجدول رقم 15: جدول التغيرات لقائمة الميزانية (2000-2004) [131] [133]

البيان	A - B	%	B - C	%	C – D	%	D – E	%
صندوق، البنك المركزي، مراكز صكوك البريد	27806087342.46	79.80	20859309662.25	33.29	(8655013503.96)	(10.36)	7232567462.63	9.66
الصندوق	615072003.29	20.90	(53315277.06)	(1.50)	1939946.03	0.055	531610954.44	15.16
بنك المركزي	26889056402.42	87.58	21375494551.47	31.12	(8298194152.68)	(10.51)	6580644494.31	9.31
مراكز صكوك البريد	271959936.75	22.63	(431867622.16)	(29.31)	(358761297.31)	(34.47)	12312013.78	17.64
السندات العمومية و القيم الثابتة	4029885396.93	2.17	(4161612706.63)	(2.19)	(14578880582.74)	(7.85)	(52933148341.35)	44.75
شراء سندات الخزينة	4128881396.93	22.57	(10497477784.9)	(5.53)	(10497477784.90)	(5.86)	(59916660144.29)	(35.51)
سندات الخزينة الزراعية	-	-	92665078.27	-	1697202.16	1.83	(94362880.43)	(100)
أوراق المالية المتداولة	(3500.000)	(1.69)	6306000000	3106	(1083000000)	(62.73)	(7073875094.37)	291.75
أذونات الخزينة	(95496000.00)	(60.33)	(62800000.00)	(100)	-	-	-	-
مستحقات من المؤسسات المالية	(8170508398.33)	(25.54)	7328592388.24	30.77	110441495.10	0.35	292413466.36	0.935
الخزينة العمومية	9777742980.62	31.10	6815865825.00	31.46	401219887.50	1.41	218255720.89	0.755
علاقات خارجية	898258535.56	1760.72	(611359939.73)	64.40	(337915014.48)	(100)	4400128.32	-
الحساب المصرفي	407609781.25	51.18	125186501.97	10.39	47136622.018	0.35	697557617.15	5.07
قرض لأجل	-	-	1000000000	100	-	-	-	-
مستحقات من الزبائن	13937933984.53	10.75	23327445952.51	16.24	35339441861.36	21.16	74895690000	37.03
ديون خارجية	220731044.77	16.34	4758920472.06	302.89	8653107874.12	136.69	3245488348.26	21.66
مساعدات بنكية أخرى	130119282242.86	10.61	19382110602.27	14.29	23410340569.11	15.11	69543605560.61	38.98

23.69	2106596091.28	58.28	3275993418.13	12.64	81358512.82	12.31	705283696.90	للزبائن
								حسابات مدينة أخرى
149.22	4045495064.00	224.48	1875510000	368.09	657000000.00	505.25	149000000.00	سندات اقتراض و سندات
								أخرى ذات عائدات ثابتة
73.63	863500000	1.31	15400000.00	3.55	39728648.31	(16.82)	(225999635.49)	اشتراكات و نشاط مخفظة
								السندات
75.26	863500000	1.38	15400000	3.688	39729012.82	(17.34)	(226000000)	حصص الجزائر
0	0	0	0	(0.001)	(364.51)	0.01	344.51	حصص الأجانب
42.85	59321579.54	34.96	35859993.7	78.34	4504508.69	24.08	11161421	مثبتات غير مجسمة
19.89	26366852.14	24.45	2606083.01	88.17	49929168.09	50.23	18934738.11	م إعدادية
8.05	78974889.70	58.62	36657597.79	1.81	1113877.20	(2.23)	1400013.84)	قيم معنوية
49.98	46120152.30	38.72	25758434.12	9.89	5988936.50	11.77	6373303.97	الإهتلاكات
30.61	15211570722.55	12.85	566208646.62	29.87	1013139847.07	26.28	705841475.2	مثبتات مجسمة
13.49	888530988.63	13.52	78473866.75	3.45	1488112167.55	50.21	1442387390.18	تجهيزات مهنية
16.13	13551876.96	2.88	2354040.1	29.51	18605875.89	10.91	6206793.77	أراضي
14.91	78262349.96	6.91	33933631.25	29	110411263.87	20.25	64103993.84	تجهيزات اجتماعية
183.59	1140701838.12	47.44	199925168.41	(32.40)	(202040041.30)	(47.75)	(569573471.84)	استثمارات جارية
21.05	599476331.12	19	454742659.99	39.67	401949418.90	13.53	237283230.79	إهتلاكات

7.85	341126812.48	(2.26)	(100512896.81)	2.17	94677207.71	(5.30)	(243551514.48)	الأصول الأخرى
(1.16)	(2084473.58)	12.53	19908842.07	1.47	2040843.22	17.65	20751998.86	المخزونات
8.48	353221275.16	(2.81)	(120431637.88)	1.76	74196253.39	5.90	264293514.44	مدينون مختلفون
32.04	4938349366.91	(18.26)	(3443448167.96)	51.35	(19909213265.88)	111.2	20410793942.34	حسابات التسوية
8.12	41327846268.56	2.24	11165106846.30	6.26	29295221843.91	14.26	58410653011.75	الأصول
-	-	-	-	-	-	(100)	(1967905.24)	البنك المركزي،مراكز الصكوك البريدية
11.22	403638827.37	49.05)	(34620875602.61)	59.23	2625718889.36	(68.35)	(957443369.94)	ديون للمؤسسات المالية
77.36	4650506376.21	0.12	7147647.66	2750.90	6001143332.37	(86.12)	(17157515.29)	حسابات بنكية و ممثليها
-	-	(100)	(35000000.00)	89.25	16506000000	(78.04)	(65710693736.25)	السوق النقدي
-	-	-	-	-	-	(100)	(31058781640.00)	إعادة الخصم
-	0	-	0	-	0	-	0	الدين الموجه نحو الخزينة
45.00	5536726130.22	5.09	596834145.73	75.87	5049908745.43	14.21	828248754.39	أموال الجمهور
17.89	3150200202.94	(1.26)	(224857416)	(6.79)	(129986318844)	(6.90)	(141899886.26)	عروض خارجية
7.09	26823863517.61	17.19	55480914138.67	6.86	20725314536	61.56	115040378059.71	حسابات الزبائن الدائنة
20.67	15102898219.74	31.82	1764455930.08	31.60	13317712346	24.09	8180091226.3	حسابات الادخار
38.41	11714881393.87	14.16	37836354838.79	2.85	7407602190.12	69.87	106860286832.41	ديون أخرى
(4.42)	(1176441192.35)	25.07	5503182225.99	22.78	3916651912.09	14.49	2176293429.75	ديون ممثلة بسندات
6.43	1535288809.65	17.78	3605765126.01	19.17	3261321932.09	13.59	2035947605.8	سندات الصندوق
(99.28)	(2711729999)	227.52	1897419099	366.85	655330000	366.53	140345815.9	ديون أخرى ممثلة بسندات

خصوم أخرى	9119895.31	(2.19)	(939503065.65)	(22.99)	507858707.66	16.14	169261957.51	4.63
هيئات اجتماعية	9535897.06	34.04	16856188.63	44.89	8621775.78	15.85	(1539864.57)	(2.44)
ضرائب و رسوم	(9643776.79)	(3.63)	(590533751.57)	(23.09)	2394397.88	0.12	(530473394.48)	26.92
ديون استثمارات	6659203.26	156.34	11065881.7	101.34	5780486.84	26.29	51403033.85	185.14
دائنون مختلفون	10955844.84	(0.736)	(376891384.41)	(25.49)	491062047.16	44.59	(411074606.25)	(25.82)
حسابات التسوية	34330020002	136.11	(2198650836.02)	(36.92)	(19116745257.33)	(50.89)	5124507801.28	27.78
مخصصات لمواجهة المخاطر و التكاليف	1070203163.46	-	306855722.54	28.67	1242637272.99	90.24	4761313127.02	18.17
مخصصات الإخطار المكتبية الأخرى	1545776897.42	44.16	916982950.37	18.26	1939113596.62	32.65	127640686066.42	1620.04
مخصصات الديون الجارية	(42349601)	1.22	536786522.55	15.63	1783580338.48	44.91	2195389504.91	38.15
مخصصات التزامات المقدمة	1588126498.4	-	380196427.62	23.94	155533258.48	7.90	3445296562.51	162.21
رأسمال الشركة	0	-	0	-	0	-	0	-
احتياطات	0	-	53000000	4.72	53000000	4.71	0	-
احتياطي قانوني	0	-	4798740.45	4.81	2650000	2.53	0	-
احتياطي الاختباري	0	-	91176068.64	9.83	50350000	4.94	0	-
فرق إعادة التقييم	236577420.79	95.75	(7768792.25)	3.28	63784776.37	27.88	6387599.96	(3.87)
الأرباح المرحلة	36925954.13	11.18	0	-	53008037.43	14.44	239804549.6	57.08
أرباح السنة المالية	59048854.96	159.19	10033228.31	10.45	186796512.19	176.26	(70960235.25)	(24.23)
الخصوم	58410653011.75	14.26	29295221843.91	6.26	11165106846.30	2.24	41327846268.52	8.12

2.1.2.3. التحليل الرأسي: يمكن تقييمها حسب جدول التغيرات، (انظر الجدول الموالي)

(أ)- الأصول: تتميز كما يلي:

1. عمليات الخزينة ومابين البنوك: يلاحظ من خلال هذه العمليات أن الحسابات المتكونة منها تمثل نسبة لا بأس بها من سنة لأخرى، وهذا راجع لإدارة البنك التي تزيد أهميتها في تحسين وضعية البنك لذا نجد أن حساب صندوق، بنك الجزائر ومراكز الصكوك البريدية، يزداد رصيدها من عام لأخر، تتمثل كما يلي :8.51٪،13.39٪،16.79٪، 14.72٪، 14.93٪ على التوالي، وهذا راجع أساس إلى ارتفاع في رصيد حساب بنك الجزائر، مقابل حساب السندات العمومية والقيم المماثلة التي كانت تمثل خلال السنوات المالية 2000-2001 بنسبة لا بأس بها تتراوح بين 40٪و50٪، وأصبح فجأة يتناقص من سنة لأخرى بنسب متفاوتة، وهذا راجع إلى حساب شراء سندات الخزينة.

أما بالنسبة لحساب المستحقات من المؤسسات المالية، يلاحظ انخفاض طفيف في رصيده من مجموع الأصول، ويتمثل هذا بالنسب التالية: 7.81٪، 5.08٪، 6.26٪، 6.15٪،5.74٪ على التوالي، وهذا راجع إلى انخفاض في رصيد الخزينة العمومية.

2. عمليات مع الزبائن: نلاحظ من خلال الحساب المستحقات من الزبائن يرتكز على نسبة عالية مقارنة بباقي الحسابات المتعلقة بعمليات مع الزبائن. يتمثل رصيده من مجموع الأصول كالأتي: 31.66٪، 30.69٪، 33.57٪، 39.79٪، 50.43٪ على التوالي، مقارنة بسندات اقتراض وسندات أخرى ذات عائد ثابت، التي تمثل 0.0072٪، 0.038٪، 0.17٪، 0.53٪، 1.23٪ على التوالي، حساب اشتراكات ونشاطات محفظة السندات التي تتمثل: 0.33٪، 0.24٪، 0.233٪، 0.23٪، 0.37٪ على التوالي، وهذا يدل على الاهتمام الكبير للإدارة البنك المستحقات الزبائن.

3. الاستثمارات : تتمثل في رصيد ضعيف جدا وهذا راجع أساسا إلى الأصول المعنوية والمادية و الأصول الأخرى، التي يعتمد عليها البنك والتي تمثل أرصدة شبه منعدمة، فهي تعتبر نفقات تخص التجهيزات (معدات) البنكية، لا يعود من ورائها أرباح أو فائدة.

(ب)- الخصوم: تتميز كما يلي:

1. عمليات مع الخزينة وما بين البنوك: يلاحظ أن البنك الجزائر ومراكز الصكوك البريدية منعدم، أما حساب ديون المؤسسات المالية فأرصدتها تتقلص من سنة لأخرى وهذا حسب النسبة التي تحتلها من مجموع الميزانية وهي كما يلي: 34.21٪، 9.74٪، 14.19٪،7.07٪، 7.28٪، وهذا الانخفاض في الرصيد راجع إلى رصيد حساب السوق النقدي الذي أصبح رصيده منعدما منذ سنة 2003.

2. عمليات مع الزبائن: يلاحظ من خلال الحسابات المتعلقة بعمليات مع الزبائن أنه يمثل النسبة الكبرى من مجموع الميزانية والمتمثلة في الحسابات الدائنة للزبائن بحيث نجد رصيدها مرتفعا عبر السنوات والمتمثلة بالنسب التالية: 45.64٪، 64.53٪، 64.89٪ ،74.38٪، 73.68٪ على التوالي، وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع في رصيد حسابات الادخار والديون الأخرى.

أما بالنسبة لحساب الديون الممثلة بسندات فإننا نلاحظ ارتفاعا في حجم هذه الديون من سنة لأخرى وهذا راجع إلى سندات الصندوق المتمثلة من مجموع الأصول (الميزانية) بالنسبة التالية: 3.67٪،3.67 ٪، 4.24٪، 5.23٪، 4.62 ٪ على التوالي.

2. رؤوس الأموال الدائمة : من خلال الحسابات الفرعية له نجد أن رصيده يمثل نسبة لا بأس بها و هذا راجع إلى حسابات السنوية أكثرها التي يمثل حجمها من الخصوم بالنسب التالية: 6.16٪، 12.75٪، 7.55٪، 3.62٪ على التوالي، فهذا الحساب عرف تذبذبا في رصيده من جراء موجودات بالعملة المحلية وتحويلها بالعملة الصعبة. في حين نجد أن حجم مخصصات الأخطار والتكاليف، ومخصصات الأخطار البنكية الأخرى يرتفع رصيدها من سنة لأخرى، لكن بأحجام قليلة جدا، أما رصيد الاحتياطات فنرى أنه ينخفضا من سنة لأخرى، وهذا راجع إلى رصيد الاحتياطي التي انخفض بمقدار 0.02٪ .

ومن خلال التحليل الأساسي والدراسة التغيرات من سنة لأخرى لعناصر الميزانية نستخرج الأنشطة الأساسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، المتمثلة في الموارد الأساسية واستخدامات البنك المتمثلة فيما يلي:

- الموارد الأساسية : يعتمد البنك من خلال تقييمنا إلى موارد الزبائن التي تفوق 50٪ من مجموع الميزانية و رؤوس الأموال الدائمة التي تفوق 15٪ من مجموع الميزانية .

- استخدامات البنك: يتميز بأغلبية الحقوق على الخزينة التي تفوق 50٪ ثم تليها ما تقدمه للزبائن يفوق 30٪ وهذا خلال السنوات الأربعة أما في سنة المالية 2004 حدث العكس حيث نلاحظ أن استخدامات البنك تتميز بأغلبية الحقوق على الزبائن نسبة 51.66٪، ثم تتبعها الحقوق على الخزينة بـ 42.19٪.

الجدول رقم 16: التحليل الرأسي لقائمة الميزانية [131] [133]

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
1-صندوق – بنك المركزي – مراكز صكوك البريدية	8.51	13.39	16.79	14.72	14.93
* الصندوق	0.72	0.76	0.70	0.69	0.73
* البنك المركزي	7.50	12.31	15.88	13.90	14.05
* مراكز الصكوك البريدية	0.29	0.32	0.21	0.13	0.15
2 السندات العمومية و الغير المماثلة	45.41	40.60	37.37	33.68	21.52
* إعادة شراء سندات الخزينة	45.32	40.54	36.04	33.18	
* سندات الخزينة الزراعية	-	-	0.02	0.02	
* أوراق مالية المتداولة	0.05	0.04	1.31	0.48	1.73
* أذونات الخزينة	0.04	0.01	-	-	
3 مستحقات من المؤسسات المالية	7.81	5.08	6.26	6.15	5.74
* الخزينة العمومية	7.68	4.63	5.73	5.68	15.30
* الحساب المصرفي	0.01	0.20	0.07	-	0.001
* قرض الأجل	0.20	0.25	0.26	0.27	0.26
	-	-	0.20	0.20	0.18
4 مستحقات من الزبائن	31.66	30.69	33.57	39.79	50.43
* ديون تجارية	0.33	0.34	1.27	2.95	3.32
* مساعدات بنكية أخرى للزبائن	29.93	28.98	31.17	35.09	45.11
* حسابات مدنية أخرى	1.40	1.37	1.13	1.750	2.00
5 سندات اقتراض و سندات أخرى ذات عائد ثابت	0.0072	0.038	0.17	0.53	1.23
6 اشتراكات ونشاطات محفظة السندات	0.33	0.24	0.233	0.23	0.37
* اشتراك الجزائر	0.32	0.23	0.225	0.22	0.36
* اشتراك الأجانب	0.01	0.009	0.008	0.01	0.01
7 مثبتات غير مجسمة	0.011	0.012	0.02	0.03	0.036
*م إعدادية	0.009	0.012	0.02	0.03	0.029
* قيم معنوية	0.015	0.013	0.01	0.02	0.032
* الإهتلاكات	(0.013)	(0.013)	(0.01)	(0.02)	(0.025)
8 مثبتات مجسمة	0.65	0.72	0.88	0.97	1.18
* تجهيزات مهنية	0.70	0.92	1.17	1.30	1.36
* أراضي	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02
* تجهيزات اجتماعية	0.08	0.08	0.10	0.10	0.11
استثمارات جارية	0.29	0.08	0.08	0.12	0.32
إهتلاكات	(0.43)	(0.42)	(0.48)	(0.56)	(0.63)
9 الأصول الأخرى	1.12	0.93	0.89	0.85	0.85
* المحزونات	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03
* مدينون مختلفون	1.03	0.90	0.86	0.82	0.82

3.70	3.03	3.79	8.28	4.48	10- حسابات التسوية
100	100	100	100	100	الأصـــــول
-	-	-	-	0.0004	1- البنك المركزي .ح ج البريدي
7.28	7.07	14.19	9.47	34.21	2- ديون للمؤسسات المالية
0.25	1.18	1.21	0.0006	0.005	* البنوك
-	-	7.04	3.95	20.56	* السوق النقدي
-	-	-	-	7.58	*
0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	* الدين الموجه نحو الخزينة
3.24	2.42	2.35	1.42	1.42	* أموال الجمهور
3.78	3.46	3.58	4.09	5.01	* قروض خارجية
73.68	74.38	64.89	64.53	45.64	3 حسابات الزبائن الدائنة
16.04	14.38	11.15	9.00	8.29	* حسابات ادخار
57.63	60.00	53.74	55.52	37.34	* ديون أخرى
4.62	5.23	4.24	3.67	3.67	4- ديون ممثلة بسندات
4.624	4.69	4.08	3.63	3.66	* سندات الصندوق
0.003	0.54	0.16	0.04	0.01	* ديون أخرى ممثلة بسندات
0.69	0.72	0.63	0.87	0.010	5- خصوم أحرى
0.01	0.012	0.001	0.008	0.007	* هيئات اجتماعية
0.45	0.38	0.395	0.547	0.65	* ضرائب ورسوم
0.01	0.005	0.004	0.002	0.001	* ديون الإشتثمارات
0.21	0.313	0.22	0.316	0.36	* دائنون مختلفون
4.92	3.62	7.55	12.73	6.16	6- حسابات التسوية
					* واجب السداد يعدل التحصيل
					* حسابات انتظام
0.65	0.51	0.27	0.23	-	7- مخصصات لمواجهة المخاطر و التكاليف
2.46	1.55	1.19	1.07	0.84	8- مخصصات لمخاطر بنكية أخرى
1.45	1.13	0.80	0.73	0.84	*-احتياطي الديون الجارية
1.01	0.42	0.39	0.34	-	* احتياطي التزامات المقدمة
6.00	4.49	6.64	7.05	8.06	9- رأسمال الشركة
0.21	0.23	0.22	0.22	0.25	10-احتياطات
0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	* احتياطي القانوني
0.19	0.210	0.02	0.02	0.23	* احتياطي اختياري
0.03	0.03	0.046	0.05	0.06	11-فرق إعادة التقييم
0.12	0.08	0.07	0.08	0.08	12- الأرباح المرحلة
0.04	0.05	0.02	0.02	0.009	13- أرباح السنة المالية
100	100	100	100	100	الخصـــوم

2.2.3. تقييم عناصر قائمة خارج الميزانية

وجب على البنك أن يعرف الالتزامات المقدمة و المحصل عليها قد ارتفعت أو انخفضت. وذلك يتم في نقطتين .

1.2.2.3. دراسة التغيرات من عام لآخر:

يتم الدراسة بتقييم كل عناصرها في هذه القائمة، كما يلي:

(أ)- التزامات المقدمة: يلاحظ من خلال هذا الحساب أن هناك ارتفاعا في حجمه خلال السنة المالية 2001 مقارنة بنسبة 2000، وخلال السنة المالية 2002 مقارنة بالنسبة المالية 2001....الخ، وهذا يدل على ارتفاع في قيمة ارتفاع من سنة لأخرى وذلك بنسبة متغيرة وهي كالأتي 1.1٪، 23.24٪ ،14.08٪، 8.74٪، وهذا الارتفاع المتفاوت خلال السنة المالية 2002و2004 راجع أساسا إلى حساب التزامات التمويل:

1. التزامات التمويل المتعلقة بالزبائن: سجل ارتفاعا مهما خلال دورة 2001 -2002: 26.09٪، 28.10٪ على التوالي، لكن خلال دورة 2003 انخفض بنسبة 9.95٪، ثم عرف ارتفاعا في السنة الأخيرة بنسبة 69.94٪، هذا راجع أساسا إلى المقبولات للدفع وفتح اعتماد المشتري.

2. التزامات الضمان بأمر المؤسسات المالية : سجل هذا الحساب ارتفاعا خلال دورة (2001-2004). ذلك بنسب متغيرة الارتفاع من سنة لأخرى هته النسب هي: 20.88٪، 19.82٪، 9.98٪، 39.93٪ على التوالي، هذا الارتفاع راجع أساسا إلى الالتزام بفتح ضمان، في حين نجد انخفاضا في نسبة الارتفاع سنة 2003 يتعلق هذا بحساب فتح الإعتمادات الخارجية الذي انخفض تحت الصفر بـ3.27٪.

3. ضمانات بأمر الزبائن: نلاحظ تذبذبا في ارتفاع هذا الحساب من سنة لأخرى كالأتي:
75.96٪، 24.39٪، 562.05٪، 46.45٪ على التوالي، راجع أساسا إلى المدينين بفتح الضمان الذي يعبر بالنسب التالية: 96.39٪، 2.48٪، 3893.2٪، 56.58٪، في حين نجد ارتفاعا في انخفاض رصيد الاعتماد المشتري الذي يمثل النسب: 22.83٪، 21.66٪، 7.41٪، 28.28٪ على التوالي.

(ب)- التزامات المحصل عليها: يلاحظ ارتفاعا في حجم هذه الالتزامات من سنة لأخرى كالآتي: 4.59٪، 176.88٪، 7.075٪، 38.96٪ على التوالي، من خلال هذا النسب تلاحظ ارتفاع في رصيد هذا الحساب أكثر من 100٪ سنة 2002 لتنخفض نسبة الارتفاع سنة 2003-2004، راجع هذا التذبذب في نسبة التغير في ارتفاع الرصيد راجع إلى التزامات التمويل والضمان المتحصل عليها من طرف المؤسسات المالية و الزبائن.

1. التزامات التمويل المحصل عليها من طرف المؤسسات المالية: سجل انخفاضا خلال دورتي 2001-2002 بنسب متوالية: (14.23٪)، (22.67٪) على التوالي، ثم سجل ارتفاعا موجبا بنسبة 10.97٪، ثم واجهه ركود، حيث وصلت نسبة الانخفاض تحت الصفر إلى 12.8٪.

2. التزامات الضمان المتحصل عليها من المؤسسات المالية : يسجل ارتفاعا في حجم رصيد هذا الحساب من سنة مالية لأخرى بنسب متغيرة 20.39٪ ، 20.02٪ ، 10.35٪، 39.98٪، ومن خلال هذه النسب نلاحظ نقصا في ارتفاع رصيد هذا الحساب خلال السنة المالية 2003 مقارنة بالسنة المالية 2002. وهذا راجع لانخفاض في رصيد تأكيدات القروض المستندية الخارجي بنسبة قدرها (3.27٪) ما بمقدار (923714.98دج).

3. التزامات الضمان المتحصل عليها من طرف الزبائن: يلاحظ أنه حجم هذه التعهدات بدأت من سنة 2002. وارتفع حجمها بنسبة قدرها خلال السنوات المالية(2003-2004): 107.02٪، 43.37٪ على التوالي، هذا يدل على الزيادة في التعهدات من طرف الزبائن.

استنادا لما سبق ذكره في تقييم عناصر خارج الميزانية نلاحظ أن الالتزامات المحصل عليها من طرف المؤسسات المالية و الزبائن سواء كانت التزامات الضمان أو التمويل فهي تسجل رصيدا أكبر من رصيد الالتزامات المقدمة على مستوى التعهدات التمويل المعطاة للزبائن، وتعهدات الضمان المعطاة من البنك لصالح الأطراف الأخرى لحساب البنوك والمؤسسات المالية أو لزبائنها.

الجدول رقم 17: جدول التغيرات لقائمة خارج الميزانية [131] [133]

(الوحدة: دينار جزائري)

	A - B	%	B - C	%	C – D	%	D – E	%
التزامات التمويل								
1- التزامات التمويل المتعلقة بالمؤسسات المالية	-	-	-	-	-	-	-	-
2- التزامات التمويل المتعلقة بالزبائن	12239961103.03	26.09	16626658185.53	28.10	(7537715842.44)	(9.95)	47735463171.68	69.94
✷ مدينون بالقبول على الدفع	1550222704.93	573.68	57608268.16	31.65	2291176041.99	95.6	3692742548.40	76.64
✷ مدينون باعتمادات غير مضمونة	(335084317.00)	(100)	-	-	-	-	-	-
✷ مدينون بفتح الاعتماد	49807393773.92	31236.36	15241016184.05	30.50	(19057122872.79)	(29.22)	35701598258.44	77.36
✷ مدينون بفتح	(37393415154.30)	(100)	-	-	-	-	-	-
✷ مدينون بفتح اعتماد لأجل	1045256740.27	162.09	1005467866.56	59.49	612873.52	0.023	2555802384.16	94.79
✷ مدينون بفتح اعتماد التمويل	(2033185073.49)	(26.97)	(543376461861.81)	(98.71)	121916568.23	171.64	9539302.67	4.94
✷ مدينون بفتح اعتماد الموردون	(27281434.34)	(91.15)	(2646829.39)	(99.99)	(247.59)	(100)	-	-
✷ مدينون بفتح اعتماد المشتري	(373946046.96)	(68.03)	1125644294.59	640.73	194473848.48	14.94	28182659.32	1.88
✷ التزامات التمويل الأخرى	-	-	4114858603.27	-	8911227946.72	216.56	5847598019.69	44.89
التزامات الضمان								
1- ضمانات بأمر المؤسسات المالية	3350049331.50	20.88	3842687082.56	19.82	2299287418.86	9.89	10197463714.81	39.93
✷ التزامات بالضمان	3344051120.50	20.86	38281613775.55	19.76	2310211133.84	9.96	10196668976.55	39.98
✷ تأكيد بفتح الاعتماد الخارجي	5998211.00	33.90	4525707.01	19.10	923714.98)	(3.27)	794749.26	2.91

2- ضمانات بأمر الزبائن	(14624671089.94)	(75.96)	1128711039.98	24.39	19664493511.62	562.05	10759627551.40	16.45
✷ مدينون بالضمان	(13094582257.22)	(96.33)	12387480.96	2.48	19886015824.76	3893.20	11542140410.52	56.58
✷ مدينون بضمان الأجانب	(402001001.12)	(56.07)	(314992138.63)	(100)	-	-	-	-
✷ مدينون باعتماد المشتري	(1128087831.60)	(22.83	(826106382.41)	(21.66)	(221522313.14)	(7.41)	(782512869.12)	(28.28)
التزامات المقدمة	965339434.59	1.17	19330634227.91	23.24	14436065088.04	14.08	68692554447.89	58.74
1.التزامات التمويل قابلة للاسترداد للمؤسسات المالية	(1909758822.49)	(14.23)	(2640006066.10)	(22.67)	979085372.32	10.97	(1265001021.96)	(12.8)
2.التزامات بضمان قابلية الاسترداد للمؤسسات المالية	3262094007.84	(20.39	3856128884.62	20.02	2392618683.98	10.35	10198451047.49	39.98
3.التزامات قابلة للاسترداد للزبائن	-	-	53183016439.37	-	56914396580.26	107.02	47754029480.23	43.37
التزامات المحصل عليها	1352335185.35	4.59	54429139257.89	176.88	60286100535.45	70.75	56687479505.76	38.96

2.2.2.3. التحليل الرأسي: يمكن تقييم عناصرها وفقا لجدول التغيرات. (انظر الجدول الموالي)

(أ)- التزامات المقدمة: تتميز مما يلي:

1. التزامات التمويل: يضم هذا الحساب التزامات التمويل المتعلقة بالمؤسسات المالية وبالزبائن، ومن خلال ملاحظتنا لقائمة خارج الميزانية نجد التزامات المتعلقة بالمؤسسات المالية المنعدمة تماما. في حين نجد التزامات المتعلقة بالزبائن تحمل رصيدا كبيرا من مجموع الالتزامات المقدمة بالنسب الآتية: 57.07٪، 71.12٪، 73.93٪، 58.36٪، 62.48٪ على التوالي، هذا ما يدل على حجم فتح الاعتماد للزبائن مثل ما هو مبين في رصيد مدينين بفتح الاعتماد الذي يصل رصيده من مجموع التزامات المقدمة لكل سنة كما يلي: 0.19٪، 60.07٪،63.61٪، 39.46٪ ،44.09 ٪ على التوالي.

2. التزامات بضمان : يضم هذا الحساب التزامات ذات حجم لا بأس به من مجموع التزامات المقدمة إذ يحتل من سنة لأخرى النسب التالية: 42.92٪، 28.87٪، 26.07٪، 41.64٪، 37.52٪ على التوالي، نلاحظ انحسارا في حجم هذه الالتزامات، وهذا راجع أساسا الى رصيد ضمانات بأمر الزبائن الذي قل حجمه من سنة لأخرى كما هو مبين بالنسب التالية: 23.42٪، 5.56٪، 3.41٪، 19.81٪،18.27 ٪ على التوالي، في حين نجد ضمانات بأمر المؤسسات المالية تحتل نسب متوازنة عبر السنوات المقارنة.

(ب)- التزامات المحصل عليها: يضم هذا الحساب التزامات التمويل للمؤسسات المالية والتزامات الضمان المتعلقة بها وبالزبائن، إذ نجد التزامات بضمان المحصل عليها للمؤسسات المالية نأخذ الرصيد الأكبر من مجموع التزامات المحصل عليها، وخير دليل عند قيامنا بالتحليل الرأسي لمعرفة نسبة كل عنصر من مجموع الحساب المتعلق به لذا نجد:54.37٪، 62.58٪، 27.13٪، 17.53٪، 17.66٪ على التوالي، في حين نجد التزامات المحصل عليها بضمان للزبائن في السنوات الثلاث الأخيرة تأخذ نسبة عالية من مجموع التزامات: 62.42٪، 75.68٪، 78.08٪ على التوالي.

لذا نلاحظ أن هناك انخفاض في حجم التزامات الضمان المحصل عليها للمؤسسات المالية في السنوات المالية 2003، 2004 في حين نجد ارتفاعا في رصيد الالتزامات المحصل عليها بضمان للزبائن ، أما بالنسبة لرصيد التزامات التمويل المحصل عليها للمؤسسات المالية، فقد انخفضت من سنة لأخرى هذا خلال السنة المالية 2005 إذ تمثل نسبة 45.63٪ من مجموع التزامات المحصل عليها لتصل في سنة 2004 إلى 4.26٪.

استجلاء لما سبق ذكره نستنتج أن البنك يعتمد بنسبة كبيرة على التزامات التمويل المتعلقة بالزبائن، وذلك بفتح الاعتماد، في حين نجد أن هناك التزامات الضمان المحصل عليها الخاصة بالزبائن ثم الاهتمام بها مقابل التخفيف من التزامات التمويل المحصل عليها من طرف المؤسسات المالية

الجدول رقم 18: التحليل الرأسي لقائمة خارج الميزانية(2000-2004) [131][132][133]

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
I. إلتزامات التمويل	57.07	71.12	73.93	58.36	62.48
1. إلتزامات التمويل متعلقة بالمؤسسات. م	-	-	-	-	-
2- التزامات التمويل متعلقة بالزبائن	57.07	71.12	73.93	58.36	62.48
- مدينون بالقبول بالدفع	0.33	2.19	2.34	4.01	4.46
- مدينون باعتمادات غير مضمونة	0.41	-	-	-	-
- مدينون بفتح الاعتماد	0.19	60.07	63.61	39.46	44.09
- مدينون بفتح	45.48	-	-	-	-
- مدينون بفتح اعتماد الأجل	0.78	2.03	2.63	2.30	2.83
- مدينون بفتح اعتماد التمويل	9.17	6.62	0.06	0.16	0.11
- مدينون بفتح اعتماد الموردون	0.04	0.003	0.00002	-	-
- مدينون بفتح إعادة المشتري	0.67	0.21	1.27	1.28	0.82
- التزامات التمويل الأخرى	-	-	4.01	11.14	10.17
II. التزامات بضمان	42.93	28.87	26.07	41.64	37.52
1- ضمانات بأمر المؤسسات المالية	19.51	23.31	22.65	21.83	19.25
- التزامات بضمان	19.49	23.28	22.63	21.81	19.23
- تأكيدات بفتح اعتماد الخارجي	0.02	0.03	0.03	0.02	0.02
2- ضمانات بأمر الزبائن	23.42	5.56	3.41	19.81	18.27
- مدينون بضمان	16.53	0.60	0.50	17.44	17.20
- مدينون بضمان الأجانب	0.87	0.38	-	-	-
- مدينون باعتماد المشتري	6.01	4.58	2.91	2.37	1.07
التزامات مقدمة	100	100	100	100	100
1- التزامات التمويل قابلة للإسترداد للمؤسسات المالية	45.63	37.41	10.45	6.79	4.26
2- التزامات بضمان قابلة لإسترداد للمؤسسات المالية	54.37	62.58	27.13	17.53	17.66
3- التزامات بضمان قابلة للإسترداد للزبائن	-	-	62.42	75.68	78.08
التزامات المحصل عليها	100	100	100	100	100

3.2.3. تقييم عناصر حساب النتائج

يجب على كل مؤسسة أن تعرف إذ ما كانت الإيرادات سوف تغطي تكاليف أم لا لذا وجب علينا دراسة قائمة النتائج في نقطتين. (انظر الجدول الموالي)

1.3.2.3. دراسة تغيرات من عام لأخر: تتم كالأتي:

(أ)- الإيرادات: من خلال هذا الصنف من حساب النتائج يلاحظ أن هناك تذبذب في نسبة التغيرات من سنة أخرى وهي كالأتي: (19.48٪)، 2.23٪، 14.43٪، (0.99٪) على التوالي، وهذا يدل على انخفاض في رصيد النواتج سنة 2001 مقارنة بالنسبة المالية 2000، وأيضا سنة 2004 بسنة 2003، وهذا راجع أساسا إلى ما يلي :

1. إيرادات الاستغلال المصرفي: يلاحظ انخفاض رصيد هذا البند خلال سنة 2001 بنسبة (2.32٪) هذا راجع إلى انخفاض في رصيد الفوائد والمدخولات مماثلة على العمليات مع الزبون بنسبة (17.44٪) وإلى حجم العمولات بنسبة 6.49٪ ، والإيرادات الاستغلال المصرفي الأخرى بنسبة 12.41٪، أضف إلى العامل الثاني المؤشر في سنة 2004 هو انخفاض في قيمة الارتفاع راجع إلى رصيد الفوائد ومدخولات المماثلة على العمليات مع المؤسسات المالية التي قدرت نسبة ارتفاعها الطفيف 2.48٪ في حين نجد انخفاضا مفاجئا في حجم المداخيل الأوراق المالية ذوات العائد المتغير بنسبة (16.22٪)، وارتفاعا في حجم انخفاض العمولات ب9.72٪ مقارنة بحجم انخفاضها في سنة 2001 .

2. الإيرادات الأخرى: يلاحظ انخفاض في حجم هذا البند بنسبة (56.68٪)، هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض في حجم حساب استرجاع مئونات واسترداد ديون المستهلكة بنسبة (77.96٪)، من جهة أخرى نجد ارتفاعا لا بأس به في حجمه خلال سنة 2004 بنسبة 51.98٪ مقارنة بسنة 2003 مقابل انخفاض شديد في رصيد نواتج استثنائية بنسبة (73.21٪). في حين نجد ارتفاعا في رصيدها بنسبة (80.24٪) سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، لذا نجد انخفاضا في رصيد النواتج الأخرى بصفة عامة بنسبة (17.62٪) سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 .

من خلال تقييمنا لصنف الإيرادات نستنتج أن رصيد الإيرادات يتأثر بالانخفاض أو بالارتفاع في كل من الحسابين الرئيسيين (نواتج الاستغلال و إيرادات أخرى).

(ب)- التكاليف (الأعباء): عرف الصنف تذبذبا في رصيده من سنة مالية لأخرى وهي كالأتي: (19.67٪)، 21.30٪، 13.49٪، (0.45٪) على التوالي، وهذا تذبذب راجع أساسا إلى ما يلي :

1. أعباء الاستغلال المصرفي: عرف هذا الحساب انخفاضا في حجمه من سنة مالية لأخرى ممثلة بالنسب التالية: (30.47٪) ، (7.84٪) ، (12.99٪)، (10.44٪) على التوالي، وهذا الانخفاض راجع إلى حجم وتكاليف المماثلة المتعلقة على العماليات مع المؤسسات المالية والزبائن والسندات والأوراق المالية، أضف إلى ذلك فوائد وتكاليف مماثلة أخرى الذي عرفت انخفاضا من سنة لأخرى الممثلة بالنسب التالية: (30.47٪)، (7.83٪)، (13.04٪)، (10.39٪) على التوالي، من جهة أخرى نرى تذبذب في حجم العمولات بالنسب التالية: 86.48٪، (26.74٪)، 394.76 ، (73.57٪) على التوالي.

2. الأعباء الأخرى: لوحظ من خلال هذا الحساب أنه عرف انخفاضا في سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 بنسبة (3.76٪)، ثم ارتفع خلال السنوات الأخرى المقارنة والممثلة بالنسب التالية: (12.43٪) 35.92٪، 4.96 ٪ على التوالي، من هنا نلاحظ أنه خلال سنة 2004 عرف ارتفاعا طفيف في رصيد هذا الحساب، ومن هنا نقول أن هذا الحساب عرف ارتفاعا وانخفاضا طفيفين خلال السنوات المقارنة وهذا راجع أساسا إلى حجم مصاريف الاستغلال العامة التي عرفت ارتفاعا تدريجيا من سنة لأخرى مماثلة بالنسب التالية: 45.34٪، 19.73٪، 4.43٪، 11.73٪ على التوالي، وهذا راجع إلى ارتفاع كل من رصيد الخدمات ومصاريف المستخدمين ومصاريف متنوعة. أضف إلى ذلك تخفيض في حجم مخصصات الخسائر الناجمة عن ديون لا يمكن استيفاؤها متمثلة بالنسب التالية: 113.60٪، 48.61٪، 5.81٪، 1.64٪ على التوالي، وأيضا إلى حساب مخصصات الإهتلاكات و الأصول المعنوية والمادية التي عرفت ارتفاعا لا بأس به متمثلة بالنسب التالية : 8.52٪ ، 76.44٪، 28.58٪، 20.31٪ على التوالي، تأثيرا كبيرا لأعباء استثنائية المعبر عنها بالنسب التالية من سنة لأخرى: (56.86٪)، (53.92٪) ، 30.77٪، 3.59٪ على التوالي.

الجدول رقم 19: جدول التغيرات لقائمة حساب النتائج[131] [132] [133]

(الوحدة: دينار جزائري)

البيان	A - B	%	B - C	%	C – D	%	D – E	%
نواتج الاستغلال المصرفي	(59131938.23)	(2.32)	2218040873.61	8.91	1900030357.04	7.01	718229081.66	2.48
الفوائد و مدخرات مماثلة	(420279789.37)	(1.78)	1366184580.58	5.91	1969199248.26	8.05	774031952.74	2.93
- على العمليات مع مؤسسات مالية	1738287662.14	4827.98	(1118843086.58)	(63.05)	247312781.84	37.73	(439304662.69)	(48.66)
- على العمليات مع الزبون	(1949724645.64)	(17.44)	252926673.77	27.39	2743445411.13	23.33	4159677701.53	(28.68)
- على السندات و الأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابت	(208842805.77)	(1.69)	(44199007.70)	(36.55)	(1021558944.71)	(8.48)	(2946341085.1)	(26.72)
مداخيل الأوراق المالية ذو العائد المتغير	10805798.90	34.53	35326475.8	83.91	8772447.9	11.33	(13983366.41)	(16.22)
العمولات	(63302730.47)	(6.49)	42179062.73	4.63	49836593.68	5.22	(97543253.71)	(9.72)
إيرادات الأخرى للإستغلال المصرفي	(118542417.29)	(12.41)	774350754.4	92.56	(127777932.8)	(7.93)	55723759.04	3.75
إيرادات أخرى	(6660013444.13)	(56.68)	1550852640.59	(30.47)	2523454389.74	71.30	1068046498.97	(17.62)
- نواتج متنوعة	252840.61	0.76	5956493.47	17.74	(6875336.84)	(17.39)	6179026.26	18.92
- استرجاع مؤونات و استرداد ديون المستهلكة	(7914984366.58)	(77.96)	(43512044.75)	(1.94)	473611402.75	21.58	1386944468.53	51.98
- نواتج استثنائية	1254718081.84	80.24	(1513297089.31)	53.69	2056718322.83	157.60	(2461169993.46)	(73.21)
الإيرادات	(7251332582.36)	(19.48)	667188233.02	2.23	4423484745.78	14.43	(349817417.01)	(0.99)
مصاريف الاستغلال المصرفي	(6737185747.08)	(30.75)	(1189629117.01)	(7.84)	(1817542535.32)	(12.99)	1269943145.56	10.44
فوائد و تكاليف مماثلة	(6733092231.92)	(30.47)	(1188438541.42)	(7.83)	(1823619220.37)	(13.04)	(1264345336.26)	(10.39)
- على العمليات مع المؤسسات المالية	(9145014970.32)	(57.94)	(4707584698.1)	(70.93)	219332503.74	11.36	(13882613.15)	(0.64)
- على العمليات مع الزبون	2184190210.31	35.69	2163402011.19	26.05	(1845089303.01)	(17.62)	(1369009603.77)	(15.88)
- على سندات و أوراق مالية	1472763.2)	83.88	(282864.97)	(100)	-	-	-	-

فوائد و تكاليف مماثلة أخرى	229 205 291,29	506 963,38	1 356 027 009,46	591,50	197 862 421,10	12,48	118 546 870,66	8,54
عمولات	5 063 810,69	88,92	631 012,64	99,97	26 241,50	14 952,42	18 617,00	70,47
مصاريف الاستغلال المصرفي الأخرى	970 295,53	86,48	559 562,95	26,74	6 050 443,55	394,76	5 579 182,30	73,57
مصاريف أخرى	573 865 880,24	3,76	182 527 771,69	12,43	5 932 820 929,91	35,92	1 113 621 602,80	4,96
مصارف الاستغلال العامة	1 478 942 837,73	45,34	935 677 542,09	19,73	251 319 602,51	4,43	695 554 151,66	11,73
- خدمات	47 286 440,85	15,94	2 453 616 654,46	71,36	15 153 450,90	2,57	193 597 499,77	32,03
- مصارف المستخدمين	405 860 620,53	16,75	553 465 380,84	19,56	180 192 881,93	5,33	484 408 814,28	13,59
- ضرائب و رسوم	259 670 932,38	6,79	77 782 447,44	12,11	52 306 349,08	7,27	17 254 405,31	2,58
- تكاليف متنوعة	766 124 843,97	478,17	59 068 048,35	6,38	108 279 618,73	10,99	34 802 243,92	3,18
- مخصصات المئونات	3 084 201 470,80	113,60	2 819 096 314,25	48,61	5 007 498 576,54	5,81	224 483 403,20	1,64
- مخصصات الاهتلاكات على الأصول المعنوية	18 572 931,35	8,52	180 799 350,80	76,44	119 281 918,50	28,58	108 983 157,03	20,31
- تكاليف استثنائية	5 155 583 119,12	56,85	2 109 745 435,41	53,92	554 720 832,11	30,77	84 600 890,91	3,59
الهامش	59 719 044,96	104,12	30 989 578,34	264,70	308 206 351,19	208,16	193 495 874,25	42,40
ضرائب على الأرباح	670 190,00	3,28	20 956 350,00	99,33	121 409 839,00	288,70	122 535 639,00	74,96
النتيجة الصافية	59 048 854,96	159,91	10 033 228,34	10,45	186 796 512,19	176,25	70 960 234,25	24,23
التكاليف	7 311 051 627,32	19,67	636 198 654,68	21,30	4 115 278 394,59	13,49	156 321 542,76	0,45

2.3.2.3. التحليل الرأسي: يمكن تحليلها كما يلي: (انظر الجدول الموالي)

(أ)- الإيرادات: تتميز بما يلي:

1. نواتج الاستغلال المصرفي: نلاحظ من خلال إجراءاتنا للتحليل الأساسي أن هذا البند ممثل بنسبة عالية (مرتفعة) من مجموع النواتج المتمثلة بالنسب التالية: 68.44٪، 83.02٪، 88.45٪، 82.71٪ 85.61٪ على التوالي، وهذا راجع إلى الفوائد والمدخولات مماثلة على العمليات مع الزبائن التي ارتفعت من سنة لأخرى.

2. إيرادات أخرى : نلاحظ نقص في حجم هذه الإيرادات من سنة لأخرى متمثلة في النسب التالية: 31.56٪، 16.98٪، 11.55٪، 17.29٪، 14.38٪ على التوالي، وهذا راجع أساسا إلى تقليص من حجم إيرادات استثنائية التي يتراوح حجمها ما بين [2٪-10٪].

(ب)-الأعباء: تتمثل كما يلي:

1. تكاليف الاستغلال المصرفي: نلاحظ انخفاض في حجم الأعباء من سنة لأخرى، وهذا ما لوحظ من خلال التحليل الرئيسي التي تتراوح نسبة كما يلي: 58.94 ٪، 50.81 ٪، 45.85 ٪، 35.15٪، 31.62٪ على التوالي، وهذا راجع إلى حجم الفوائد و تكاليف المماثلة التي تنخفض تدريجيا من مجموع التكاليف كما يلي: 58.92 ٪، 50.80٪ ، 45.84٪، 35.13٪، 31.61٪ على التوالي، يرجع انخفاض حجمها من وراء فوائد وتكاليف مماثلة على عمليات مع الزبون، وعلى السندات، وأوراق مالية ذات عائد ثابت، أضف إلى ذلك حجم عمولات و تكاليف الاستغلال المصرفي الأخرى شبه المنعدم.

2. تكاليف ألأخرى: نلاحظ ارتفاعا في حجم الأعباء من سنة لأخرى وخير دليل النسب التالية: 41.06٪، 49.19٪، 54.15٪، 64.85٪، 68.38٪ على التوالي، يدل ذلك على زيادة في حجم تكاليف الأخرى من مجموع التكاليف وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع حجم تكاليف الاستغلال العامة عبر السنوات الخمس المتمثلة في: 8.77 ٪، 15.87٪، 18.62٪، 17.13٪، 19.22٪ على التوالي، من مجموع الأعباء وهذا الارتفاع يرجع أساسا إلى أعباء الخدمات، مصاريف المستخدمين، ضرائب ورسوم، مصاريف متنوعة، في حين نجد أن حجم مخصصات لخسائر ناجمة عن الديون لا يمكن استيفاؤها. ارتفاع حجم تكاليفها بشكل خاص في السنوات الثلاث الأخيرة، تتمثل نسبة حجمه من مجموع الأعباء من سنة لأخرى كما يلي: 7.30٪، 19.42 ٪، 28.25٪،39.37٪، 40.19٪ على التوالي، و من ناحية أخرى نجد نقصا في حجم التكاليف الاستثنائية المعبر عنها بالنسب التالية: 24.39 ٪، 13.10٪، 5.91٪، 6.81٪، 7.08٪ على التوالي.

من خلال تقييمنا لعناصر قائمة حساب النتائج نلاحظ أن الإيرادات تستطيع أن تغطي التكاليف المتعلقة بالبنك، وهذا يؤدي بنا إلى نتيجة موجبة في كل سنة مالية، إذ تم تقييم نتيجة كل سنـة مالية على

النحـــــو التـالـــــــي: 63925954.13 دج، 95974809.09دج، 106008037.43دج، 292804549.62دج، 221844314.37 دج على التوالي، وهذا يؤدي بنا إلى معرفة نسب التغير من سنة لأخرى إذ تقدر ب: 159.91٪، 10.45٪، 176.25٪، (24.23٪) على التوالي، يؤدي بنا لأن نقول أن النتيجة ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2001 و2003، في حين نجد نسبة ارتفاعها سنة 2002 قد انخفضت، أما السنة المالية فقد تم انخفاضها ب: (24.23٪)، وهذا راجع أساسا إلى انخفاض في حجم الهامش قدرب: (193495874.25دج) أي ما يعادل(42.40٪).

إن الدراسة المحاسبية للبنك تعتبر الخطوة الأولى للوصول إلى وضعية البنك خلال السنوات، و من خلال إجرائنا مسحا لهذه الدراسة توصلنا إلى النقاط التالية:

* دراسة القوائم المقارنة المقصلة تجعلنا نرى بوضوح ما هي أسباب تذبذب حجم الحساب.
* أما بالنسبة للتحليل الرأسي فيجعلنا نستنتج الحسابات الرئيسية المعتمدة في نشاط البنك.
* حساب عمليات مع الخزينة وما بين البنوك وديون على الزبائن تمثل الرصيد الأكبر في نشاط البنك، إذ يعتمد هذا الأخير كثيرا على عمليات مع الزبائن، في حين نجده يعتمد على قروض من المؤسسات المالية أما في الفترة الأخيرة فقد أصبح يعتمد على الزبائن .
* في حين نجد حجم الربح للبنك من سنة لأخرى ينخفض قيمته وهذا راجع إلى عمليات مع الزبائن وحسابات السنوية.

رغم هذا التقييم لا نستطيع أن نقيم وضعية البنك لذا سوف نتطرق في المبحث الموالي الى النسب الاحترازية المطبعة في البنك و الأرصدة الوسيطية للتسيير.

الجدول رقم 20: التحليل الرأسي لقائمة حساب النتائج [131] [132] [133]

2004	2003	2002	2001	2000	
85.61	82.71	88.45	83.02	68.44	**ا)نواتج إستغلال المصرفي**
					1- الفوائد والمدحولات المماثلة
78.36	75.37	79.83	77.05	63.17	* على العمليات مع مؤسسات المالية
1.33	2.57	2.14	5.92	0.097	* على العمليات مع الزبون
53.75	41.36	38.37	30.79	30.03	* على السندات و الأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابت
23.27	31.44	39.31	40.34	33.04	
					2- مداخيل الأوراق المالية ذو العائد المتغير
0.21	0.24	0.25	0.14	0.08	3- العمولات
2.61	2.86	3.11	3.04	2.62	4- إرادات الأخرى لإستغلال المصرفي
4.43	4.23	5.26	2.79	2.56	
14.38	17.29	11.55	16.98	31.56	**اا) ايرادات أخرى**
			0.11		
0.11	0.09	0.13	7.46	0.09	1- نواتج متنوعة
11.68	7.61	7.16		27.27	2- استرجاع مؤونات و استراد ديون المستهلكة
2.59	9.59	4.26	9.40	4.20	3- نواتج استثنائية
100	**100**	**100**	**100**	**100**	**الإيرادات**
31.62	35.15	45.85	50.81	58.94	**ا) مصاريف الإستغلال المصرفي**
31.61	35.13	45.84	50.80	58.94	1- فوائد وتكاليف مماثلة
6.19	6.21	6.32	22.22	42.45	* على العمليات مع المؤسسات المالية
21.05	24.91	34.32	27.81	16.46	* على العمليات مع الزبون
-	-	-	0.0009	0.005	* على السندات و أوراق مالية ذو عائدات ثابتة
4.37	4.01	5.20	0.77	0.001	*-فوائد وتكاليف مماثلة أخرى
0.00002	0.00007	0.00000005	0.002	0.015	2- عمولات
0.006	0.022	0.005	0.007	0.003	3- مصاريف الإستعلال المصرفي الآخرى
68.38	64.85	54.15	49.19	41.06	**اا) مصاريف أخرى**
19.22	17.13	18.62	15.87	8.77	1- مصاريف الإستغلال العامة
2.32	1.75	1.93	1.15	0.79	- خدمات
11.74	10.29	11.09	9.47	6.52	- مصاريف المستخدمين
1.88	1.93	2.36	2.15	1.03	- ضرائب و رسوم
3.27	3.16	3.23	3.10	0.43	- تكاليف متنوعة
40.19	39.37	28.25	19.42	7.30	2- مخصصات المؤونات
1.87	1.55	1.37	0.97	0.53	3- مخصصات الإهتلاكات على الأصول المعنوية
7.08	6.81	5.91	13.10	24.39	4- تكاليف استثنائية
100	100	100	100	100	التكاليف

3.3. تحليل العائد و المخاطرة للبنك:

يقوم البنك استنادا للدراسة المحاسبية بدراسة المؤشرات الكمية من النتائج للتدعيم التحليلي للقوائم المالية للبنك والتأكد من الصحة المالية للبنك، إذ هذه المؤشرات مبنية على مختلف النسب المنصوص عليها محليا ودوليا. وتكمن في النسب الاحترازية التي نصت عليها مقررات بازل [114]. وعملية قامت السلطات النقدية الجزائرية سنة 1992 باحترام قواعدها من أجل ضمان سلامتها المالية والمودعين حسب التعليمية 94- 74 المتعلقة بتطبيق النظم الاحترازية لتسير البنوك والمؤسسات المالية.

1.3.3. وضعية البنك

1.1.3.3. وضعية خزينة البنك

لدراسة وضعية خزينة البنك يجب أن نقوم بتحليل رصيد عمليات مع الزبائن و العمليات مع الخزينة.

(أ)- عمليات مع الزبائن: تتمثل في الفرق بين موارد العميل و استخداماته و منه :

عمليات مع الزبائن = حسابات الدائنة للزبائن – القروض الموزعة

مع العلم أن:

* حسابات الدائنة للزبائن تضم و ودائع تحت الطلب و لأجل مضافا إليها حسابات أذونات الصندوق.
* القروض الموزعة فهي عبارة عن حساب حقوق على الزبائن

إذن وعليه من خلال قائمة المركز المالي حسب السنوات المقارنة نجد كما يلي:

الجدول رقم 21: عمليات مع الزبائن(2000-2004) [134] [135]

(الوحدة: دينار جزائري)

السنوات / الحسابات	2000	2001	2002	2003	2004
حسابات الدائنة للزبائن	201854264909.65	318930590582.07	342917227040.16	402003906304.82	403363058630.08
القروض الموزعة	129662379082.85	143600313067.38	166927759019.89	202267200881.25	277162890881.4
الفرق	72191885826.71	175330277514.69	175989468020.27	199736765413.57	153200167748.68

يلاحظ من خلال حسابنا لرصيد عمليات مع الزبائن مايلي :

1. موارد الزبائن: عرفت تحسينا جيدا خلال السنوات المقارنة لذا نجد :

* ما بين سنتين 2000-2001: ارتفعت قيمة الموارد بنسبة 58٪ أي 117076325672.51 دج
* ما بين سنتي 2001-2002: انخفضت قيمة ارتفاعها. إذ تقدر نسبة الارتفاع ب 7.53٪ أي 23986636538.09دج.
* ما بين نسبتي 2002-2003: عرفت تحسنا بنسبة 17.23٪ أي 59086679264.66 دج.
* ما بين نسبتي 2003-2004: تراجع في قيمة الارتفاع، إذ تقدر قيمة الارتفاع بـ: 28359152333.26دج أي بنسبة 7.05٪.

نستنتج من خلال هذا التحسن في موارد الزبائن من سنة لأخرى راجع أساسا عن زيادة في الودائع لأجل وحسابات الادخار.

2.استخدامات الزبائن : توزيع القروض عرفت ارتفاعا من سنة لأخرى

*2001-2000 : عرفت ارتفاعا بنسبة 10.75٪ أي 13937933984.53 دج
*2002-2001 : عرفت ارتفاعا بنسبة 16.24٪ أي 23327445952.51دج
*2003-2002 : عرفت ارتفاعا بنسبة 21.17٪ أي 35339441861.36 دج
*2004-2003 : عرفت ارتفاعا بنسبة 37.03٪ أي 74895690000.15 دج

نستنتج أن هذا الارتفاع في رصيد القروض الموزعة راجع إلى الحسابات الجارية و القروض الخارجية و القروض المتوسط و طويلة الأجل.

واستجلاء لما سبق تحليله نجد أن موارد الزبائن تستوفي كل استخداماتها وهذا يسمح للبنك بالإقراض... وفي حقيقة الأمر أن فائض موارد الزبائن يغطي كل استخدامات الخزينة باعتبار حجم حقوق الزبائن المتحول إلى سندات الخزينة، و الدليل على هذا و هو حجم عمليات الزبائن التي يرتفع من سنة و أخرى ليدل على فائض الموارد الذي يرتفع من سنة لأخرى، وقيمة الارتفاع مقدرة عبر السنوات كما يلي: 103138391687.98دج، 659190505.58دج، 23747237393.30دج، 46536537664.89دج، أي ما يعادل: 142.67٪ ، 0.37٪ ، 13.49٪ ، 30.37٪ على التوالي.

(ب)- عمليات الخزينة: تمثل رصيد موارد الخزينة من الإست خداماتها تتمثل كما يلي :

عمليات الخزينة= موارد الخزينة / استخدامات الخزينة .

مع العلم أن:

* مواد الخزينة تتمثل في حساب الصندوق، بنك الجزائر، حسابات العادية، القروض و حسابات لأجل

*استخدامات الخزينة تضم حساب الصندوق، بنك الجزائر، حسابات الجارية البريدية و سندات عمومية و قيم مماثلة.

ومن خلال قائمة المركز المالي للسنوات الخمس المقارنة نجده كما يلي:

الجدول رقم 22: عمليات مع الخزينة (2000-2004) [134] [135]

(الوحدة: دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
* مواد الخزينة	140076596129.03	44330291353.85	70587480243.21	35966604630.6	40003024587.97
*استخدامات الخزينة	252771657471.49	276447171812.65	300464511156.41	287541158564.81	231932991152.45
النسبة	55.42	16.03	23.49	12.51	17.25

من خلال حسابات الرصيد وعمليات الخزينة يلاحظ أن هناك عدم التوازن في الهيكل المالي .إذا اعتبرنا أن استخدامات الخزينة تمول عن طريق موارد الخزينة فإن إعادة توزيع حقوق القطاع العمومي في الخزينة يجعل البنك في وضعية المقرض الصافي للخزينة علما أن استخداماتها تفوق مواردها وهي معبر عنها بالنسبة التالية: 55.42٪ ، 16.03٪، 23.49٪ ، 12.51٪ ، 17.25٪ على التوالي، وهذا راجع إلى:

1. موارد الخزينة: عرفت انخفاضا في الرصيد سنة 2001 مقارنة بالنسبة المالية 2000 و يقدر هذا الانخفاض فيما قدرت: 95746304775.18دج أي ما يعادل 68.35٪، وعرف تراجعا سنة 2003 مقارنة بنسبة 2002 بما يقدر 34620875612.61دج أي ما يعادل 49.05٪، في حين نجد ارتفاعا في رصيده سنة 2002 و 2004 بما يقدره 26257188889.36دج ، 4036417957.37دج على التوالي، أي ما يعادل 59.23٪، 11.22٪ على التوالي.

من ذلك نستنتج أن هناك تدنيا في موارد الخزينة وهذا ناتج عن اختيار البنك لجمع الموارد عن زبائنها. أما ارتفاع في الموارد الخزينة فهي مسجلة في حساب أموال مخصصة للتمويل التي تنتج عنها إعانات الخزينة.

2. استخدامات الخزينة: سجلت ارتفاعا خلال السنوات المالية: 2001-2002 يقدر ب: 23675514341.16دج ، 24027339343.76دج على التوالي أي ما يعادل 9.37٪ ، 8.69٪، وهذا راجع إلى الموجودات المتحصل عليها من مؤسسة الإصدار، من جهة أخرى نجد انخفاض في رصيدها خلال السنة المالية 2003-2004 بما يقدر : 12923352591.6دج ، 55608167412.36دج على التوالي، أي ما يعادل 4.30٪ ، 19.34٪ و هذا راجع إلى انخفاض في رصيد السندات العمومية والمقيم المماثلة التي تم تصنيفها الجديد في مسار القروض إلى صنفين:

* أصبحت أذونات الخزينة والمماثلة محددة بقروض قصيرة ومتوسطة الأجل وتكمن هذه المدة في سنة، سنتين، و 5 سنوات.

* أما بالنسبة لسندات الخزينة المماثلة فأصبحت طويلة الأجل أي أكثر من 7 سنوات أي تتراوح مدتها ما بين 7 إلى 10سنوات.

استجلاء لما سبق تلاحظ أن السندات الحكومية تحتل مكانة هامة في استخدامات الخزينة.

2.1.3.3. الأرصدة الوسيطية للتسيير

يعبر عن الأرصدة الوسيطية للتسيير من خلال قائمة حساب النتائج ، وهي كالتالي (أنظر الجدول الموالي)

يلاحظ من خلال الجدول المتعلق بالأرصدة الوسطية للتسيير في البنك للسنوات المالية، أن هناك تغيرات من سنة لأخرى في كل رصيد يتم حسابه، وتتمثل تغيرات هذه الأرصدة كما يلي:

1. الناتج الصافي البنكي: هذه النسبة تشير إلى وزن الأعباء بالنسبة للإيرادات ، ومن هذه الأخيرة نلاحظ أن هناك تراجعا في نسبة ارتفاع هذا الرصيد، إذ نجد مابين سنتي (2000-2001) ارتفاعا يقدر ب 6145866608.85 دج أي نسبة 14.172 ٪ .يرجع هذا التراجع إلى أعباء استغلال المصرفي التي انخفضت بنسبة (30.75٪) مقابل الانخفاض طفيف في رصيد إجراءات استغلال المصرفي بنسبة (2.32٪).

أمـــا بالنسبة للسنوات المالية المقارنة الأخرى هناك ارتفاع طفيف مقارنة بنسبة الارتفاع ما بين سنتي (2000-2001)، وهي: 35.07٪، 28.33٪، 11.80٪ على التوالي، أي ما يقارب: 3407669990.62دج، 3717572892.36دج، 1988172227.22دج على التوالي، وهذا راجع أساسا إلى انخفاض الرصيد الأعباء المصرفية بما يقدر بـ (1189629117.01دج)، (1817542535.32دج)، (1269943145.56دج) على التوالي، أي ما يعادل النسب التالية: (7.84٪)، (12.92٪)، (10.44٪) على التوالي، أضف إلى ذلك ارتفاعا في رصيد الإيرادات المصرفية بما يقدر بـ: 2218040873.61دج، 1900030357.04دج، 718229082.66دج، أي ما يعادل: 8.91٪، 7.01٪، 2.47٪ على التوالي.

نستنتج أن تقليص الأعباء الخاصة أعباء إعادة التمويل تؤثر كثيرا في تطور الهامش البنكي .

2. هامش الربح: عرف هذا الرصيد تطورا ملحوظا خاصة خلال السنة المالية 2001 بما يقدرب 4666923771.12 دج أي ما يعادل 1514.54٪ في حين نجد حجم الارتفاع خلال السنوات المالية الأخرى قد تراجع بما يقدر ب: 2471992448.53 دج، 3466253289.85 دج، 1292618075.56دج على التوالي، أي ما يعادل النسب : 49.69٪، 46.54٪ ، 11.84٪ على التوالي، ويرجع ذلك أساسا إلى الأعباء العامة التي عرفت تراجع في قيمة ارتفاعها..

3. نتيجة خارج الاستغلال : عرف هذا الرصيد تحسنا كبيرا سنة 2001 مقارنة بسنة 2000إذ قدر هذا التحسن بـ 4667176611.73 دج أي ما يعادل 1366.81٪، أما بالنسبة للسنوات المالية الأخرى فقد انخفض بقيمة بـ: 2477948942.00 دج، 3459377953.01 دج، 1298797101.82دج على التوالي ، أي ما يعادل 49.47٪، 46.21٪، 11.86٪على التوالي. وهذا راجع إلى تطور النتائج الوسطية المذكورة .

4. نتيجة الاستغلال : عرفت تحسنا من سنة إلى أخرى ما يعادل 50.83٪، 107.55٪ على التوالي مقارنة بسنة 2001 التي عرفت انخفاضا مقارنة بسنة 2000 بما يقدر: 1564402210.58دج، أي ما يعادل 60.37٪، و أيضا خلال السنة المالية 2004 عرفت تراجعا بمقدار: 96533054.63 دج، أي ما يعادل (30.01٪).

5. الربح الصافي: سجل هذا الرصيد تطورا ملحوظا خلال السنوات المالية اذ نجد :

* ما بين 2000-2001 عرف تطورا يقدر بـ 59048854.96دج، أي ما يعادل 159.91٪.

* ما بين سنتي 2001-2002 تراجع حجم الارتفاع بـ 10033228.34دج أي ما يعادل 10.54٪.
* ما بين سنتي 2002-2003 عرف تطورا ملحوظا يقدر بـ 186796512.19دج، أي ما يعادل 176.4٪.

هذا التطور راجع إلى انخفاض في نسبة الضريبة على الأرباح، ويرجع أساسا إلى النتائج الاستثنائية التي عرفت ارتفاعا من سنة 2002 إلى 2003 بعدما عرفت ارتفاعا خلال 2002 إلى 2003 بعدما عرفت ارتفاعا من سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، إذ يقدرب: 1504683165.63دج 552936301.36دج، 1975608893.47دج أي ما يعادل: 56.81٪، 48.33٪، 116.42٪ على التوالي .

أما قيمة الربح سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 فقد انخفضت ب: 709960235.25دج، أي ما يعادل 24.23٪، نظرا لانخفاض ضريبة على الأرباح والنتائج الاستثنائية ب 1158826415.88دج، أي ما يعادل 31.55٪.

استنادا لما قمنا به من تحليل الأرصدة الوسطية للتسيير البنك تبين لنا أن إيرادات الاستغلال ارتفعت قليلا ابتداء من سنة 2001، و هذا راجع إلى الإيرادات والاستغلال المصرفي، إذ يقدر تطور الإيرادات لسنوات المالية المقارنة ب: (591066297.62دج)، 2223997367.08دج، 1893155020.20دج، 724408107.92دج على التوالي، أي ما يعادل: (2.32٪)، 8.92٪، 6.97٪، 2.49٪ على التوالي، إضافة إلى تقلص أعباء الاستغلال من سنة لأخرى بـ: (5258242909.3دج)،(253951574.9دج)،(1566222932.8دج)،(574388993.9دج) على التوالي أي ما يعادل (20.89٪)، (1.27٪)، (7.97٪)، (3.17٪) على التوالي. حيث يسجل ارتفاعا طفيفا من سنة لأخرى في الرصيد نتيجة لاستغلال الخام بما يقدرب: 4667176611.73دج، 2477948942.00دج، 3459377953.01دج، 1298797101.82دج على التوالي، أي ما يعادل 1366.81٪، 49.47٪، 46.21٪، 11.87٪على التوالي .

وعليه فإن تطبيق النظرية المحاسبية أدى إلى تحسين نتيجة الاستغلال الخام.

الجدول رقم 23: الأرصدة الوسيطية للتسيير (2000-2004) [134] [135]

(الوحدة: دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
إيـــرادات الاســـتغلال المصرفي	25479833090.00	24888513951.77	27106554825.38	29006585182.42	29724814264.08
أعبـــاء الاســـتغلال المصرفي	21909578633.07	15172392885.99	13982763768.98	12165221233.66	10895278088.1
النتائج الصافي البنكي	3570254456.93	9716121065.78	13123791056.4	16841363948.76	18829536175.98
مصاريف عامة	3262113865.15	4741056702.88	5676734244.97	5928053847.48	6623607999.14
هامش الربح	308140591.78	4975064362.9	7447056811.43	1091331010.28	12205928176.84
الإيرادات كمالية	33324398.82	33577239.43	39533732.9	32658396.06	388374290.32
نتيجة الاستغلال الخام	341464990.6	5008641602.33	7486590544.33	10945968497.34	12244765599.16
مخصصـات المؤونـات و الإهتلاكات	2932796327.51	6035570728.66	9035466393.67	14162246888.96	14495713449.15
نتيجة الاستغلال	(2591331336.91)	(1026929126.33)	(1548875849.34)	(3216278391.62)	(2250947849.99)
خسائر استثنائية	2648684551.04	1144001385.41	1696937686.77	3672546581.24	2513720164.36
ضريبة على الأرباح	20427260.00	21097450.00	42053800.00	163463639.00	40928000.00
الربح الصافي	36925954.13	95974809.09	106008037.43	292804549.62	221844314.37

2.3.3. النسب الاحترازية

حسب معطيات البنك السنوية أو تقاريره تقوم بالتحليل عن طريق النسب من خلال المعايير التالية:

1.2.3.3. تكلفة الموارد و مردود الاستخدامات: تتمثل فيما يلي:

(أ)- العمليات مع الزبائن : نلاحظ من خلال المعدلات المتعلقة بعمليات مع الزبائن عبر السنوات والمقارنة كما يلي :

الجدول رقم 24: العمليات مع الزبائن (2000-2004) [134] [135]

السنوات / النسب	2000	2001	2002	2003	2004
العمليات المتوسط المردود الودائع :					
أعباء العمليات مع الزبائن /حسابات الدائمة للزبائن	3.031	2.674	3.506	2.473	2.035
المعدل المتوسط لمردود القروض:	9.375	7.063	7.616	7.667	7.061
هامش القروض/ودائع الزبائن					
هامش القروض /ودائع الزبائن	6.344	4.389	4.11	5.194	5.026
المعدل المتوسط للمردود القروض					
المعدل المتوسط لمردود الودائع					

1. المعدل المتوسط المردود الودائع : يعرف هذا المعدل انخفاضا طفيفا بالنسبة لسنة 2001 مقارنة بـ (0.375٪) و لوحظ أيضا خلال السنة 2004 مقارنة بسنة 2003 بـ (0.438٪). في حين نجد خلال سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 ارتفاع بـ 0.832٪ .

2. المعدل المتوسط المردود القروض: عرف هذا المعدل ارتفاعا طفيفا جدا خلال السنوات المالية 2002-2003 بمقدار: 0.553٪ ، 0.051٪على التوالي، مقارنة بالنسبة التي تسبق سنة المقارنة، في حين نجد انخفاض في المعدل في سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 بـ 2.312٪، و أيضا خلال سنة 2004 مقارنة نسبة 2003 بـ 0.606٪.

استنادا لهاتين المعدلين المتعلقة بعمليات مع الزبائن يلاحظ أن هامش القروض قد ارتفع بالنسبة للودائع، هذا راجع إلى ضعف في مردود القروض بما يلي [125]:

*2001-2000 : انخفض بـ 1.955٪

*2002-2001 : انخفض بـ 0.279٪

*2003-2002 : ارتفع بـ 1.084٪

*2004-2003 : انخفض بـ 0.168٪

(ب)- العمليات مع الوسطاء الماليين : نلاحظ من خلال النسب المتعلقة بعمليات مع الوسطاء الماليين ما يلي:

الجدول رقم 25: العمليات مع الوسطاء الماليين(2000-2004) [134] [135]

السنـــــــوات / النســـب	2000	2001	2002	2003	2004
العمليـات المتوسـط لسـلفات مـا بـين البنوك : أعباء على عمليات الخزينة و ما بين البنـوك / ديـون نحـو المؤسسـات المالية والبنوك	11.27	14.97	2.73	5.97	5.34
المعدل المتوسط لقروض الخزينـة و ما بين البنوك: عمليـات علـى عمليـات الخزينـة / حقـوق علـى البنـوك و المؤسسـات المالية.	0.11	7.45	2.10	2.89	1.47
هـامش القـروض /سـلفات مـا بـين البنوك المعـدل المتوسـط للقـروض مـا بـين البنوك (المعـدل المتوسـط لسـلفات مـابين البنوك)	11.16	7.50	0.63	3.08	3.87

1. المعدل المتوسط لسلفات ما بين البنوك : عرفت هذه النسبة انخفاضا كبيرا سنة 2002 مقارنة بسنة2001 بـ 12.24٪ في حين نجد ارتفاع خلال السنتين 2001، 2003 مقارنة بالسنة التي سبقتها بـ 3.7٪، 3.24٪ على التوالي لكن هذا الارتفاع انخفض سنة 2004 بـ 0.63٪ .

2. المعدل المتوسط للقروض ما بين البنوك : عرف هذا المعدل ارتفاعا خلال السنتين الماليتين 2001، 2003 بـ 7.36٪ ، 0.79٪ على التوالي، في حين نجد انخفاض خلال السنتين 2002، 2004 بـ 5.37٪، 1.42٪ على التوالي .

وحسب التقرير المتعلق بمؤشرات التسيير لوحظ أن نسبة الانخفاض في هذا المعدل يقدر بـ 2.35٪ لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003..أي بمعدل 0.35٪ سنة 2004.

واستنادا لهاتين المعادلين نستخلص أن معدل هامش القروض بالنسبة للسلفات ما بين البنوك، سالبة عبر السنوات، وهذا يتضح من خلال الجدول السابق لكن هذا الانخفاض متغير من سنة لأخرى ، وتتمثل نسب التغير عبر السنوات فيما يلي: (3.66٪)، (6.87٪)، 2.45٪، 0.79٪على التوالي، و كل هذا راجع إلى الجزء الكبير الذي تكونه الحقوق المتحصل عليها من الخزينة ومن المؤسسات المالية. وإلى حجم الهام للإيرادات على العمليات مع المؤسسات المالية.

2.2.3.3.حماية أصحاب الودائع

تتمثل فيما يلي حسب التعليمة 94-74

(أ)- رأس المال الأدنى: Capital Minimum

نلاحظ من خلال رأس المال الادني من خلال المعلومات المستندة لدينا كما يلي:

- رأس المال الأدنى مكون من رأس المال الخاص الأساسي ناقص الأصول بدون قيم وصافي الحقوق المشكوك فيها، لقد عرف ارتفاعا سنة 2001 مقارنة سنة 2000 بما يقدر بـ 275دج أي ما يعادل 2.07٪، وخلال سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 بما يقدر بـ 20782 مليون دج أي ما يعادل: 347٪ ، وأيضا سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 بما يقدر بـ 343 مليون دج أي ما يعادل: 1.28٪، ومن جهة أخرى نجد انخفاضا سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 بما يقدر بـ (4400 مليون دج) أي ما يعادل (42.35٪) وهذا راجع إلى ارتفاع مصاريف الإعدادية بما يقدر بـ 64 مليون دينار.

الجدول رقم26: رأس المال الأدنى (2000-2004) [134] [135]

الوحدة: ملايين دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
- رأس المال	33000	33000	33000	33000	33000
- احتياطات	1027	1027	1124	1176	1176
- نتائج قيد التخصص	37	96	106	293	222
- أرباح مرحلة	330	367	367	420	660
- أموال الأخطار العامة	3477	5023	5940	7879	13519
- مؤونات الأخطار	/	1070	1377	2620	3096
رأسمال الخاص الأساسي	37871	40583	41914	45388	51673
- تكاليف المؤسسة	38	31	95	85	155
- مساهمات أو مؤسس	1343	1100	1100	1116	2548
-أرباح مرحلة	/	/	/	/	/
-حقوق معدومة أو مخصومة	26376	29063	4730	17416	21856
الأصول بدون قيم و صافي الحقوق المشكوك فيها	27757	30194	35925	18617	24559
الفـــــــرق	10114	10389	5989	26771	27114

(ب)- نسبة القدرة على الوفاء Ratio de solvabilité:

يلاحظ من خلال السنوات المقارنة أن نسبة القدرة على الوفاء فاقت الحد الأدنى المسموح به والمحدد بـ 8٪.

الجدول رقم27: نسبة تغطية الأخطار (2000-2004) [134] [135]

الوحدة: ملايين دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الأموال الخاصة	36729	39662	40940	44299	49086
رأسمال الخاص الأساسي	37871	40583	41914	45388	51673
المساهمات	(1389)	(1158)	(1203)	(1254)	(2746)
رأس المال المكملة	247	237	229	16	159
الأخطار المحتملة	160357	161256	188621	317692	227050
قروض للزبائن(100)	141697	143600	166928	202267	277163
وسطاء الماليين(5)	37	108	133	119	123
قرض للإيجار(70)	/	/	/	/	/
محفظة الأوراق(100)	1343	1117	1157	1173	2036
التزامات بالإمضاء					
الزبائن(25)	16543	15946	19822	37477	22853
وسطاء الماليين(2.5)	737	581	485	893	638
نسبة تغطية الأخطار	22.9	24.6	22.22	19.51	15.45

إذ لوحظ انخفاض في نسبة تغطية الأخطار من سنة لأخرى و خاصة سنة 2004، وهذا راجع إلى ارتفاع في الأخطار المحتملة

ففي سنة 2002 مقارنة بسنة 2001، انخفضت نسبة تغطية الأخطار بـ (2.38٪) وفي سنة 2003 و2004، سجلت (2.71٪)، (4.06٪) على التوالي. هذا راجع أيضا إلى الأخطار المتعلقة بمحفظة الأوراق المالية والأخطار المتعلقة بالزبائن (القروض للزبائن) بنسبة 100٪.

وبصفة عامة يلاحظ أن نسبة COOK عبر السنوات المقارنة أنها فاقت الحد بنسب متفاوتة كانت كالأتي: 14.9٪، 16.44٪، 14.22٪، 11.51٪، 7.45٪، وهذا راجع إلى عدم تطبيق معاملات الترجيح على أكمل وجه.

(ج)- نسبة السيولة RATIO DE LIQUIDITY: نسبة السيولة عرفت ارتفاع من سنة لأخرى، حيث فاقت المعدل المسموح به والمحدد بـ 60٪.

الجدول رقم 28: نسبة السيولة (2000-2004) [134] [135]

الوحدة: ملايين الدينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الأصول المتاحة	125146	155104	211676	201066	368449
*صندوق، بنك الجزائر، الحساب البريدي الجاري	34846	62653	83512	31767	29082
*سندات الخزينة	365	266	6601	2426	118297
*قروض موزعة على الزبائن	52666	58672	79850	123857	173694
*سندات التوظيف المقيمة	1372	178	835	2711	6756
*أوراق للتحصيل	3713	9421	9734	8956	9078
*عمليات ما بين البنوك	32184	23814	31144	31349	31542
ودائع قصيرة الأجل	144643	181785	188918	236452	259448
*بنك الجزائر، بنوك التجارية والمؤسسات المالية	11208	51	6052	6059	1409
*ح/الزبائن+ودائع لأجل‹ 3 أشهر	107316	149939	145306	179786	201623
*ح/ الدفاتر50٪	16979	21070	27728	36551	44105
*أذونات الصندوق(‹3أشهر)	4150	4298	5277	6653	6359
*سندات إجبارية مستحقة	/	/	/	/	/
*حسابات واجب الأداء بعد التحصيل	4982	6427	4555	7403	5952
النســـــب	86.52	85.32	112.05	85.03	142.01

في نهاية دورة 2000 سجلت 86.52٪، ثم عرفت تراجعا خلال سنة 2001 ب: 1.2٪، في حين عرفت ارتفاعا سنة 2002 بـ 26.73% ثم عرفت تراجعا بـ 27.02٪ سنة 2003، ثم ارتفعا بـ 56.98٪ في السنة الأخيرة، وهذا راجع كله إلى ارتفاع في حجم الأصول المتاحة مثل: سندات الخزينة، القروض الموزعة على الزبائن، سندات التوظيف المقيمة.....الخ.

(د)- معامل العمليات المتوسطة و طويلة الأجل: يلاحظ أن معامل العمليات المتوسطة و طويلة الأجل عبر السنوات المقارنة المالية لا تفوق المعدل المسموح به الذي يجب أن يكون ≤ 3٪.

الجدول رقم 29: معامل العمليات المتوسطة والطويلة (2000-2004)[134] [135]

الوحدة: ملايين دينار الجزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
فروض متوسطة و طويلة الأجل	60845	55765	52348	61903	82515
*قروض متوسطة الأجل	59639	54544	50799	59018	1493
*قروض طويلة الأجل	1206	1221	1549	1885	1493
*قروض البنوك(+سنتين)	/	/	1000	1000	1000
موارد رأسمال و التوفير	128554	207932	237878	237042	237115
*مجموع الأموال الخاصة	36729	39662	40940	44299	49086
*تضاف مجموع:	91824	168270	196938	192743	188029
-حسابات الدفاتر	33958	42139	55456	73101	88210
-حسابات لأجل	47046	113237	125650	99683	80743
- أذونات الصندوق	10820	12894	15832	19959	19076
- قروض المساهمة	/	/	/	/	/
المعامل العمليات المتوسطة	0.47	0.27	0.22	0.26	0.35

من خلال الجدول يلاحظ أن الاستخدامات القصيرة و المتوسطة المدى يتم تغطيتها بالموارد الثابتة لذا نجد تغييرا قي حجم الاستخدامات.

3.2.3.3. النسب الأساسية للاستغلال

من خلال النسب الأساسية للاستغلال يتم معرفة العائد البنكي

الجدول رقم30: نسب الاستغلال الأساسية (2000-2004) [134] [135]

السنوات / النسب	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة الاستغلال الخام أعباء الاستغلال /إيرادات الاستغلال	98.66	79.90	72.42	62.31	58.86
نسبة الاستغلال الصافي أعباء عامة/الناتج الصافي البنكي	91.37	48.79	43.25	35.20	35.18
نسبة العائد=الربح الصافي/الأموال الخاصة	0.1	0.24	0.26	0.66	0.45
نسبة المردود=الربح الصافي/مج الميزانية	0.009	0.02	0.021	0.058	0.04

إذ نلاحظ ما يلي :

1. نسبة الاستغلال الخام: يلاحظ أن هذه النسبة سجلت انخفاض خلال السنوات المقارنة، إذ سجلت انخفاضا بـ (18.76٪)، (7.38٪)، (10.11٪)، (3.45٪)، وهذا يدل على انخفاض حجم أعباد استغلال.

2. نسبة الاستغلال الصافي: يلاحظ أيضا انخفاضها من سنة لأخرى كالأتي: (42.58٪)، (5.54٪)، (8.05٪)، (0.02٪)، على التوالي، هذا يدل على حجم الأعباء العامة بالنسبة للنتاج الصافي للبنك.

3. نسبة العائد: لوحظ أن الربح الصافي قد ارتفع قيمته من نسبة لأخرى بالنسبة للأموال الخاصة بـ: 0.1، 0.24، 0.26، 0.66، على التوالي. أما بالنسبة لسنة 2004 فقد تراجعت نسبته بالنسبة للأموال الخاصة بـ (0.21٪) مقارنة بسنة 2003.

4. نسبة المردود: عرفت نسبة المرود تطور خلال السنوات الأربعة الأولى بمقدار 0.011٪، 0.001٪، 0.037٪، وهذا راجع إلى الربح المحقق رغم ارتفاع مجموع الميزانية، في حين تراجع في هذه النسبة بـ 0.018٪ سنة 2004.

استنادا إلى هذه النسب فإن بنك بدر يقوم أيضا بحساب نسب متعلقة برأسماله، إذ تتمثل فيما يلي:

1. مرد ودية رأس المال: تتمثل في رأس المال/ مجموع الميزانية

من خلال المعلومات التي المدعمة من طرف البنك خلال السنوات المقارنة نجد مايلي:

نجد نسبة مردودية الأموال الخاصة خلال السنوات المقارنة سجلت مايلي: 0.99، 8.74، 8.23، 8.71، 8.93، على التوالي. لقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا المتمثل فيما يلي: 8.65٪،0.48٪، 0.22٪ على التوالي، خلال السنوات 2001، 2002، 2004، على التوالي. في حين سجل انخفاض طفيف سنة 2003 قدر ب: (0.51٪).

2. مرد ودية رأس المال الاجتماعي: و تتمثل في: رأس المال الاجتماعي/ مجموع الميزانية

من خلال المعطيات المتعلقة بقوائم الميزانية خلال السنوات المقارنة نجد مالي: 7.76، 7.27، 6.64، 6.49، 6.00، على التوالي. إذ عرفت هذه النسبة انخفاضا من سنة لأخرى تتمثل بالنسب التالية: (0.49٪)، (0.63٪)، (0.15٪)، (0.49٪)، على التوالي.

مع العلم أن النسبة ينبغي أن تكون: ≤0.1٪.

بعدما قمنا بتحليل للقوائم المالية خلال السنوات المقارنة الخمس، ابتداء من 2000 إلى غاية 2004، واعتمادا على قائمة الميزانية- وخارج الميزانية- وتحليل التطور للنتيجة الصافية للبنك، توصلنا إلى استخلاص مايلي:

* تشهد وضعية الخزينة عدم التوازن خلال السنوات المقارنة، إذا اعتبرنا أن استخدامات تمول بموارد لكن الواقع أن مجمل استخدامات الخزينة تتمثل في السندات العمومية التي تعتبر حقوقا جامدة.

* بالنسبة لوضعية الزبائن فهي تختلف عن وضعية الخزينة، ذلك لان تغطية استخدامات الزبائن مضمونة بشكل كبير بموارد هذه الأخيرة.

* ابتداء من سنة 1997 انتهج بنك بدر سياسة جديدة وتتمثل في جمع أكبر قدر ممكن من الموارد مصدرها الزبائن بهدف تغطية احتياجاتهم، ما أمكن احتياجات الخزينة كذلك.

* مبالغ خارج الميزانية مشكلة أساسا من الالتزامات المقدمة، فالبنك يتحصل على عمولات(الاجيو) أكثر من العمولات الواجب دفعها.

* إضافة إلى ذلك فأن الأسهم الأساسية في الوساطة المالية تدنت قيمة ارتفاعها سنة2004 مقارنة بالسنوات المقارنة، إذ نجد:

- سنة 2001: الموارد تمثل 61.55٪، القروض ب 1.43٪.
- سنة 2002: الموارد تمثل 7.72٪، القروض ب 17٪.
- سنة 2004: الموارد تمثل 6٪، القروض ب 37٪.

* كما نلاحظ أن نسبة الملاءة لم تتجاوز 8٪، إلا أن نسبة تغطية المخاطر لبنك بدر قد تجاوزت 15٪، وهذا راجع إلى عدم تقسيم الأخطار حسب طبيعتها.

* الاهتمام بالودائع قصيرة الأجل المتعلقة بالزبائن وبالقروض الموزعة على الزبائن، هذا ما أدى بارتفاع في نسبة السيولة.

خاتمـــــــــة

يزداد العالم الاقتصادي تعقيدا يوما بعد يوم حاملا في طياته تغييرات كثيرة، تستلزم محددات جديدة وعوامل متعددة تحكم وتتحكم في دعائم الاقتصاد وتمارس عليها نوعا من الضغط لتوجيهها إلى مواكبة التطور العالمي.

يعتبر موضوع تقويم أداء المصارف ذا أهمية عالية في ظل التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي، لان القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة عن آلية العمل المصرفي، لذلك اعتبر تحليل القوائم من أهم أساليب تقويم الأداء لأنه يوفر المؤشرات المالية التي تخدم عملية التخطيط والتقويم والرقابة، ويضع الأسس السليمة للتفكير في رسم الخطط المستقبلية. وتقويم أداء المصرف الصناعي يهدف إلى دراسة النشاط المنفذ، ويحدد نقاط القوة والضعف في النظام المحاسبي المصرفي، بحيث يوضح مدى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتوفرة لديها بالشكل الأمثل.

وبدخول اقتصاد الجزائر في عهد جديد يجعلها تعيش الوضع الراهن والانسجام مع التحولات الاقتصادية، لذا قامت بإنشاء قانون يتعلق بنظام القرض والبنك بتاريخ 1986/08/19 ذلك لتنفيذ العمليات المصرفية وتم هذا الإصلاح بإنشاء لجنة المراقبة للبنوك ومجلس الوطني للقرض، ومع هذا لم يكن هذا الإصلاح منسجما مع الإصلاحات لذا قامت بإصدار قانون معدل ومتمم له سنة 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات والذي يخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي ويأخذ يطي الحسبان مبدأ الربحية والمردودية، ومع حسن الحظ طبق هذا القانون فعلا وذلك بصفة البنوك لمؤسسات عمومية الاقتصادية. وبما أن في هذه الفترة تم تحويل الشركات العامة إلى شركات أسهم يستوجب إنشاء سوق مالي تتبادل فيه شركات المساهمة هذه الأسهم، من هنا تم التفكير في تأسيس قانون يتكيف مع التحول الذي عرفته الجزائر ويتمثل هذا الأخير في قانو 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي يضم حماية الودائع وإدخال المنتجات المالية الجديدة...الخ. مما نتج عنه إصلاحات على المصارف وقد تم ذلك بطريقة التطهير المالي وبتحديد ان الخزينة العمومية تقوم بشراء الديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات العمومية الاقتصادية. وذلك على شكل قيم المنقولة أو سندات المساهمة قابلة

للتداول، أضف إلى ذلك التركيز على إعادة رسملة البنوك العمومية بقيام بنك الجزائر بتقييم وضعية المالية للبنوك، إذ كانت أول رسملة تمت بتدقيق مؤسسي، لذا وجب على السلطات النقدية إصدار قانون رقم 94-74 يتعلق بالنظم الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية. جاء هذا لمعرفة كيفية احتساب الحد الأدنى لرأس المال والأخطار المحتملة، ومن هنا أصبحت السلطات النقدية تواكب الإصلاحات العالمية كمقررات بازل الأولى، المتعارف بها دوليا ولكسب ثقة المودعين واتخاذ القرارات، وجب على السلطات النقدية وضع تعديل على المخطط المحاسبي المتخصص في البنوك (بصدور قرار رقم 08/92 المتعلق بالمخطط المحاسبي البنكي والقواعد المحاسبية وصدور قرار رقم 09/92 المتعلق بتأسيس وإعلان الحسابات).

رغم ذلك لم تستوجب البنوك هذه التغيرات في مسارها التقني، وهذا أدى بالبنوك إلى العيش في تلك الفترة تعثرات مصرفية، خاصة البنوك الخاصة البنوك الخاصة التي فقدت كيانها وثقتها لدى المودعين، فيما نجد البنوك العمومية تعيش مرحلة عكسية للبنوك الخاصة. لذا وجب على السلطات النقدية التعديل في القانون المتعلق بالنقد والقرض، وذلك بإصدار الأمر 03-11 الذي يتضمن تعليمات تتعلق بقواعد التسيير المصرفي للوصول إلى الهدف المحدد. بعد مدة أصبحت الساحة المصرفية للبنوك العمومية تتخبط بهزات عنيفة تتمثل في الاختلاسات المصرفية، ومنح القروض طويلة الأجل إلى المؤسسات الكبرى بدون ضمان، وهذا كله راجع إلى ضعف في الرقابة على أداء العام للبنك، ومن خلال دراستنا التطبيقية على بنك الفلاحة التنمية الريفية كونه بنك عمومي وممول للاقتصاد الوطني.

من خلال معالجتنا لموضوع تحليل القوائم المالية وأثاره الايجابية على البنوك والأهمية التي يكتسبها كونه يعتمد على أدوات ومعايير علمية ودقيقة، وحتى يكون للمؤسسة المصرفية تصرف صائب ورشيد على جانب تحديد نوع القرار الواجب اتخاذه. من هنا يمكن إعطاء تحليل الوضعية المالية للبنك وهذا عبر دراسة جل المؤشرات المعتمدة في ذلك، بدءا من الدراسة المحاسبية لبنود القوائم المالية المتعامل بها في البنك إلى التحليل عن طريق النسب من خلال تحليل العائد والمخاطرة المنصوص عليها التي يقرها بنك الجزائر وفقا للحالة الاقتصادية. و المعبر عنها بحركية البنود المكونة في القوائم المالية، والتي بدورها توضح مكان الخلل وتمكن اتخاذ القرارات التي يناسب الوضعية الحالية. وكذا الأفاق الحالية والمستقبلية، وطرق قياس مختلف المخاطر التي قد تواجه البنك وتسيير والتحكم فيها عبر الزمن، ومن ثم قياس العائد وتغييراته.

* اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا توصلنا إلى إثبات صحة المتبناة عدا الفرضية التي تم نفيها:

1.العمل المصرفي محفوف بالمخاطر التي قد تهدد بقاء الكيان المصرفي لذا يجب البحث عن أفضل الطرق لقياسها استنادا للقوائم المالية وتعزيز على الأداء للتأكد من أن البنك يحترم التعليمات الصادرة من طرف بنك الجزائر لتعزيز الوقاية من خطر التعثر المصرفي.

2. تعتبر تقنية تحليل القوائم المالية كضوء كاشف لنقاط القوة والضعف، كونها معيار يبين درجة التوازن ووسيلة لاتخاذ القرارات، اذ تسهل أو تبسط عملية لتحليل للأطراف المهتمة باتخاذ القرار السليم.

3. تتمحور أساليب التحليل في جمع المعلومات المالية المتوفرة خلال الفترة الزمنية الماضية والفترة الحالية، ثم تحليلها بشكل علمي، إذ أول تحليل يقوم به البنك حسب الدراسة الميدانية له هو الدراسة المحاسبية لتحليلها، إذ يقوم بأخذ ثلاث سنوات مقارنة لمعرفة الوضعية المالية للبنك هل هي في تحسن أم في ركودا.

4. تحليل القوائم المالية يحقق المعالجة التحليلية للمؤسسات المصرفية، ذلك باستخدام مختلف البيانات المحاسبية والدراسة المعممة لها، لان القوائم المالية هي عبارة عن سياسة محاسبية تتم الوصول إليها بعد إجراء خطوات الأساسية للنظام المحاسبي من خلال جمع البيانات المحاسبية ويجب على مستعملها أن يكون خبيرا في المحاسبة.

* النتائـــج:

وإضافة إلى ما سبق توصلنا إلى نتائج التالية:

1. إن القوائم المالية تعتبر المستندات أو الوثائق الرئيسية التي يعتمد عليها البنك في دراسته التحليلية.

2. إن الإخلال بأدوات تحليل القوائم المالية أدى ببنك بدر إلى التعثر المصرفي، هذا ما حدث للبنك ال الخليفة والبنك التجاري والصناعي، ومن ثم انتقلت العدوى إلى البنوك العمومية، وبالأخص بنك بدر الذي عرف هزة مصرفية سنة .2004

3. إن القوائم المالية المعمول بها في البنوك الجزائرية تؤدي إلى معرفة الإيراد الذي يحققه البنك وتقييم قدرة الإدارة على توليد واستخدام النقدية.

4. إن تحليل القوائم المالية تعتمد أساسا على نوع من الرقابة ألا وهي الرقابة على الأداء.

5. إن طرق تحليل القوائم المالية تعتبر الدرع الواقي للبنوك من التعثر المصرفي والتقليل من المخاطر. لان البنوك ملزمة ومقيدة للمضي في نشاطها بشكل سليم الذي يمكنها من الموازنة بين العائد والمخاطرة.

ومن خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية استخلصنا ما يلي:

1. لتحليلها القوائم المالية تعتمد على دراستين، دراسة عن طريق النسب وفقا للتعليمات.
2. يعتبر البنك المقرض الصافي للخزينة، وأنها تعتمد بنسبة كبيرة على موارد الزبائن.
3. في تحليلها تهتم بكثرة على مستوى الربح الذي تحققه.
4. كما أنها لا تستعمل بطريقة جيدة في تقييم نسبة القدرة على الوفاء وهذا لعدم تقسيم الأخطار المحتملة بالشكل الذي أصدره بنك الجزائر من جهة أخرى فان نسبة سيولتها جيدة إذ تفوق المعدل المحدد.
5. تجاهل قائمة التدفقات النقدية في تحليلها وذلك لعدم وجود سوق مالي فعال تحفزها على التقييم أكثر وتنبئها بالأخطار المستقبلية.

* التوصيات:

حرصنا منا على الرقي للبنوك الجزائرية لأداء مهمتها على أكمل وجه ووصولا إلى جعل تحليل القوائم المالية الجزائرية أكثر فعالية في تقييم أداء البنك سيما أننا على أبواب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي المصادقة على اتفاقية تحرير الخدمات المالية، نقترح التوصيات التالية والتي أراها جديرة بان تستجيب لموضوع بحثنا والتي نوجزها فيما يلي:

1. تعزيز الرقابة على أداء المصارف والمؤسسات المالية، وذلك للحد من التعثرات المصرفية.
2. الإفصاح عن المعلومات بشكل كاف للقوائم المالية.
3. عدم التلاعب في القوائم المالية، اذ سيؤدي بالبنك إلى اتخاذ القرار غير سليم.
4. رفع التحدي بالتساير مع التنمية المتنامية بإحلال البورصة كهيئة منظمة للحية الاقتصادية.
5. إنشاء معاهد متخصصة في تحليل القوائم المالية للبنك.
6. الاستعانة بقائمة التدفقات النقدية للتحليل الجيد.
7. إتباع الطرق الجديدة حسب التعليمات وخاصة عن طريقة الإنذار المبكر، لمعالجة الأخطار التي قد تتخبط فيها، والتركيز على الأخطار المصرفية الأخرى.
8. تنمية ذهنية المتعاملين مع البنك بضرورة الوفاء المهني وسعي كل فرد لتحسين اداء البنك كون كل فرد يعتبر طاقة خلاقة

* أفاق البحــث:

وفي أخير نشير إلى أن دراستنا هذه لا تخلو من النقائص، اذ بقيت الكثير من النقاط التي تستحق لتوضيح والدراسة بشكل أعمق وبكثير من التحليل خاصة المتعلقة بتحليل القوائم المالية من خلال التركيز على الأدوات الأساسية للتحليل ومدى استجابتها.

وعليه نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة في نقص هذا السياق والتي منها:

- دور القوائم المالية في تقييم أداء البنوك.
- القوائم المالية في ظل الإصلاحات المصرفية.
- القوائم المالية المصرفية ودورها في النظام المصرفي الجزائري.
- القوائم المالية والرقابة الداخلية.

وغيرها من الجوانب التي ندعو انفسنا وزملائنا الباحثين للغوص فيها وهذا ما يفتح أفاقا رحبة للبحث العلمي المعمق وتشجيعا لطرح مثل هذه المواضيع.

قائمـــــة المراجـــع

1. فليب مليتو ترجمة مظهر مصطفى الخلاوي، "مقدمة في الصيرفة"، مركز الكتب الأردني، دون طبعة، الأردن، (1994).

2. عبد الغفار حنفي، "إدارة البنوك"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون طبعة، الإسكندرية، (1997).

3. سليمان بودياب: "اقتصاديات النقود والبنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات ، الطبعة الأولى،الإسكندرية،(1996).

4. خروبي وهيبة: "تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، (2005/2004).

5. محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادرس قريصة: "النقود والبنوك"، دار النهضة للطباعة والنشر ،دون طبعة، بيروت(1404هـ - 1984م).

6. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص: أسواق المال "بنوك تجارية- أسواق الأوراق المالية-شركات التأمين- شركات الاستثمار" ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ،دون طبعة ،الإسكندرية (2000).
.

7. خالد أمين عبد الله: "العمليات المصرفية، الطرق المصرفية الحديثة"، الدار الجامعية، الأردن ،عمان (2000).

8. زياد رمضان، محفوظ جودة :"الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك" دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ،عمان (2000).

9. ناظم محمد فوري الشموي: "النقود والمصارف والنظرية النقدية" دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، (1999).

10.احمد محمد المصري، "إدارة البنوك التجارية والإسلامية"، مؤسسة الشباب الجامعة، دون طبعة، الإسكندرية، (1998).

11. عبد المنعم مبارك وأحمد الناقة، "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية (1997).

12. محمد سعيد سلطان، "إدارة البنوك" الدار الجامعية، الإسكندرية (1999).

13. شاكر القز ويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،طبعة (2000).

14. أحمد فريد مصطفى، عبد المنعم غفر "الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق" مؤسسة الشباب، ،دون طبعة ،الإسكندرية، (2000).

15. محمد زياد الشرمان، عبد الغفور عبد السلام: "مبادئ التسويق"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان (2000).

16.عبد المطلب عبد الحميد: "العولمة واقتصاديات البنوك"، الناشر الدار الجامعية،دون طبعة، الإسكندرية، (2001).

17. صلاح الدين حسن السيسي "القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني" "القطاع المصرفي وغسيل الأموال" الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة (2003).

18. Roger wanger, La Banque électronique de demain bevu de Banque stratégie, N° 168, (février 2000).

19. صلاح نصولي وأندريا سابختر: "تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية"، مجلة التمويل والتنمية،العدد 03،(سبتمبر2002).

20. محمد كمال خليل الحمزاوي "اقتصاديات الائتمان المصرفي" دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، نشأت المعارف، الإسكندرية ،(نوفمبر 1997).

21. النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة، منتديات star times
www. Starimes2. com./ f.aspx ?t=4113982.624k.2006-03-04 .

22. طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، الجزء الأول، دون طبعة، الإسكندرية (1999).

23. بخزاز يعدل فريدة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر،(2001).

24. journal officiel de la république algérienne n=° 10, 28/12/1962.

25. طاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،(2003).

26. Abdelkrim Naas, « Le système bancaire Algérien de la décolonisation à l'économie de marché ». maison neuve et la rose , sans édition, France,(2003).

27. Mohamed Hocine Benisaad, « Le Réforme économique en Algérie », OPU, 2éme édition, Alger, (1991).

28. Crédit Populaire d'algerie, Rapport Annuel (1998).

29. Mohamed Hocine Benissad, "Economie de l'Algérie, sous Développement et Socialisme", OPU. 2 e^{eme} édition, Alger, (1981)

30. الأمر 71-47 المؤرخ في 1971/06/30 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية رقم 55.

31. أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، (1993).

32. الأمر 82-206 المؤرخ في 1982/03/13 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 11، (1982/03/16).

33. المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 1985/04/30 المتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الرئيسي، الجريدة الرسمية، العدد 16،(1985/05/01).

34. Mourad Goumiri, "L'offre de monnaie en Algérie", ENAG édition, sans édition, Alger, (1993).

35. M. Lacheb, « Droit Bancaire », IMAG, sans éditions, Alger, (2001).

36. la loi n=° 86-12 du 19/08/1986, modifier et complétée relative au régime des banques et du crédit.

37. قانون رقم 86-06 المؤرخ في 1988/01/13 يعدل ويتمم قانون 12/86 المتعلق بنظام البنوك والقروض، الجريدة الرسمية، العدد 02.

38. Ammour BenhaLima, « Le système bancaire Algérienne », texte et réalité, 2eme édition, Dehleb, Alger, (2000).

39. شمعون شمعون، "بورصة الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر،(2001).

40. Guide Economique Algérie, copy right, BEA, (1992).

41. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر،(2004).

42. Règlement n=° 90-01 du 04/07/1990 portant capital minimum des banques et établissement financiers exerçant.

43. Règlement n=° 93-03 du 04/07/1993 modifier et complétant le règlement n=° 90-01.

44. Règlement n=° 92-08 du 17/11/1992 portant plan de compte bancaire et règles comptable.

45. التعليمة 94-73 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري الصادرة في 1994./11/28

46. التعليمة رقم94-74 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية الصادرة في 1994./11/29

47. الأمر رقم 97-04 الصادرة في 2 رمضان 1418 المؤرخ في 1997/12/31 المتعلقة بنظام تامين الودائع البنك.

48. Rapport 2001, Banque d'Algérie, « Evolution économique et monétaire en Algérie,(juillet 2002).

49. الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/27 الموافق ل 28 جمادى الثانية 1424ه المتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية، العدد 52..

50. Abd el kerim Sadeg, « Le system bancaire algérien. La nouvelle règlementation, sans édition, (Alger, 2004).

51. Rapport 2003, « Système bancaire, évolution économique et monétaire en algerie, banque d'algerie, (Avril 2004).

52. Règlement n=° 92-01 du 22/03/1992 portant organisation et fonctionnement de la centrale des risques.

53. Règlement n=° 92-02 du 22/03/1992 portant organisation et fonctionnement de la centrale des impyes.

54.- Règlement n=° 92-03 du 22/03/1992 relatif a la prévention et la lutte contre l'émission de cheques sans provision.

55. Règlement n=° 96-07 du 03/07/1996 portant organisation et fonctionnement de la centrale des bilans.

56. Règlement n=° 2002-03 du 14/11/2002 portant sur les règles prudentielles de gestion.

57. Système bancaire : Intermédiation et modernisation, Rapport 2004, Evolution économique et monétaire en Algérie,(Juillet 2005).

58. Règlement n°= 04-01 du 29/01/2004 portant publication de la liste des banques et des établissement financiers agrées en Algérie au 31/12/2003.

59. القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 افريل 1990.

60. مصطفى عاشور، المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر- نتائج جيدة و مشاريع توسعية، مجلة الاقتصاد و الأعمال، عدد خاص، أفريل/ ماي/ 2001.

61. Ammour Ben halima, Pratique des techniques bancaires avec référence à l'Algérie, Edition DAHLEB, sans édition, Algérie, (1997).

62. Mohamed Gharnout, Crises financières et faillites des banques Algériennes ; Un choc pétrolier de 1986 et la liquidation des banques Khalifa et BCIA, GAL, 1° édition, Alger, (2004).

63. ONS, Annuaire statistique de l'Algérie N° 20, Résultat 1999-2001, édition 2003.

64. Retrait d'agrément et mise en liquidation de la BCIA, Media Bank, publication bimestrielle n°= 67, Août- Septembre/2003.

65. http://www.afrik.com, Le système bancaire en Algérie sur les pas des reformes et de la modernisation/ algerie-banque-afrique.htmJeudi 30/06/2005, in : 24/07/2006.

66. Règlement n°= 04-01 du 04/04/2004 Relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.

67. Règlement n°= 04-02 du 04/04/2004 fixant les conditions des constitutions des réserves minimales obligatoires.

68. Règlement n°= 04-03 du 04/04/2004 Relatif au système de garantie des dépôts bancaires.

69. Rapport annuel 2002, Evolution économique et monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2003.

70.Rapport annuel 2004, Evolution économique et monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2005.

71. عبد المنعم عوض الله وآخرون، "تحليل القوائم المالية"، مطبعة مركز التعليم المفتوح، دون طبعة، القاهرة،1993.

72. Banque Centrales des état de lafrique de l'oust, note aux états financiers, Exercice de 12 mois ; 31/12/2003,in : http://www.bostrgroup.com/investors/etats financiers05.pdf,consulté in :24/05/2006.

73. أبو الفتوح على فضالة، "إستراتيجية القوائم المالية"، دار الكتب العلمية، دون طبعة، الأردن، (2000)

74. الدراسة النظرية والتطبيقية، ب

http://www.Arado.org.eg/aradotraiming.details.asp?id=10062&TCLatid=388&type=sh&tcyear=2006, in : 06/04/2006.

75. إطار إعداد وعرض القوائم المالية، ب:

.incometak.gov.eg/tdr/stand/a0/a00.doc, in : 06/04/2006.http:// www.

76. حماد طارق عبد العال، "تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الجزء الثاني، الإسكندرية، 1999.

77. علي أحمد علي، معيار المحاسبة المصري رقم (19): الإفصاح بالقوائم المالية والمؤسسات المالية المشابهة.

http://www.incometax.gov.eg/tdr/stand/a15/a115.doc: consult in: 04/04/2006

78. Sylvie de coussergues ; La banque « structures, marchés, gestion », Mémentos Dalloz, 2éme édition, Paris, (1996).

79. Sylvie de coussergues ; « gestion de La banque », Dunod, 2éme édition, Paris, 1996.

80. الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

81. Contenu de l'annexe, Annexe n=°04, Annexes du Règlement n=°92-09 17/11/1992.

82. كمال الدين الدهراوي، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، دار المعرفة، دون طبعة، بيروت،2001.

83. وصفي عبد الفتوح أبو المكارم،"المحاسبة المالية المتوسطة: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية،1999.

84. محمود محمد عبد السلام البيومي، "المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية"، منشأة المعارف، دون طبعة، مصر، 2003.

85. الإدارة والهندسة الصناعية:"مشاريع جديدة، قراءة القوائم المالية، تحليل القوائم المالية" في:

http://www.Samehar.wordpress.com/2006/09/03/a93_166k,conlsult in ;03/08/2006.

86. نعيم حسني دهمش، "قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية"، معهد الدراسات المصرفية، دون طبعة، عمان-الأردن،1996.

87. معيار المحاسبة الأمريكي، ب:

http://www.arabtralators.org/edu/banking/banking10.asp.consulté in :22/09/2006

88- من إعداد الطالبة .

89. le Contrôle des établissements de crédit en France :in :

http://www.money.advice.net/media.php ?id=k13.consulti : 4/11/2006

90. زهير على أكبر، اقتصاد: دور لجنة بازل في الرقابة المصرفية، في:

http://www.al-mannarach.com/paper.php?source:akbar.etpage-5a ; consulté : 4/11/2006

91. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"منهج علمي وتطبيق عملي"، منشاة المعارف، دون طبعة، الإسكندرية، 2005.

92. عبد الحميد محمد الشواربي، "إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية"، منشأة المعارف، دون طبعة، الإسكندرية، 2002.

93. مدحت صادق، "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب للنشر، دون طبعة، القاهرة،2001.

94. صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، في:
http://www.amf.org ,consulter,in : 22/11/2005

95. توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية، "قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003.

96.Nouvelle normes d'adéquation des fonds propres(balle2),présentation du bureau de surintendant des institutions financiers ;in : http://ofsi-bsif-ca/app/dec;repository/l fra discoure51: 11/12/2006.

97. ناصر مهدي، المراكز المالية خارج الحدود(الأوفشور)، الجمعية العلمية الثقافية، مجلة الآفاق، العدد05، البليدة، سبتمبر2005.

98. محسن أحمد الخضيري، الديون لمتعثرة "الظاهرة، الأسباب، العلاج"، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر،1997.

99. Christophe-j-Goldwisky, Excès des risques et défaillance bancaire, Institut d'études politique Université Robert Schuman, Stars bourg, juillet 2003, p 03, in : e-mail ; Christophe goldwisk @urs, u=strasbg.fr.

100. Application de bale 2 ; Un nouveau dispositif face du risque bancaire ; Média bank n=° 80, Banque d'algerie, octobre/novembre 2005.

101. أودير.س..داس.كونيتين ومايكل تايلور، ضرورة استقلال جهات التنظيم المالي، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2002.

102.. حامد أبو زيد الدسوقي ،"إدارة البنوك 2"، التعليم المفتوح، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994، ص140.

103. الدراسة التحليلية المقارنة لمعايير المراجعة، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، في:
http ://www.khalijarab.net/arabcomite.au/write_detaill.php.in ;26/02/2007.

104. règlement n=° 2004-03 du 14/11/2002. Portant sur le contrôle interne des banques et établissement financiers.

105. حنفي عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك"السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية وقياس الفعالية"، المكتب العربي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 2000.

106. وليد نبيه،تحليل القوائم المالية باستخدام النسب، في:

http://www.ajyal.com/ar/articles/ratio.htm.consulte in ; 22/03/200

107. Analyse Financière, Classement Rationnel et Retraitements, SIBF, Air France, sans édition, Alger.

108. Kamel Hamdi ; « Le bilan c'est facile, apprendre avec une facilité enfantine comment, lire établir et analyser un bilan», sans édition.

109. jeau.claude.vigouroux, découvrir la banque : par une approche économique et comptable, dunod, sons édition, paris, 1991, p40

110. BEA : circulaire d'application n=°2/DG ; relatif au ratio de liquidité, document non daté.

111. تعليمات الرقابة المصرفية رقم 08بتاريخ 2004/09/19،التعليمات الخاصة بنسبة السيولة، في:

http://www.cmc.org/liquidityratio-ar-pdf.

112. exigences minimales de fonds propres : Risques de crédits BALL2 in : http:// www.bis.org/pub/bcb085&pdf

113. jean pierre pattat, monnaie et système financier et politique monétaire, economica, 6éme édition, paris, 2002.

114. :Balle2, Gestion des risques et cycles économiques ; les nouveau Solvabilité, media bank n=°69, banque ratio international de d'Algérie.

115. فايق جبر النجار،إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة فيها.في:

http://www.bab.com/articles/full-article.cmf?id =8589[online] 22/05/2006.

116. d'arvisenet phillipe et jean pierre petit, économie internationale (la place des banque), paris, édition Dunod, 1999.

117. بن شريف مريم، "أنظمة تأمين الودائع المصرفية"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع:نقود،مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005.

118.-حماد طارق عبد العال، "إدارة المخاطر"

119 - joel bessis, gestion des risques et gestion actif- passif des banques, Dalloz, sans édition, paris, 1995, p19.

120. BALL2 :Risques de crédits
in :http://www.europe.eu/rapid/press.releaseAction
do ?référence=ip/04/899&langages :FR&guil.auguage=FR., 24/01/2006.

121. Rouach Michel, gerard noulleau, le contrôle de gestion bancaire et financier, 3éme édition, paris, 2002.

122. كركار مليكه، "تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير بازل"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2004.

123. Sardi Antoine, Audit et inspection bancaire, édition elges, tome 1, paris, 1993, p40.

124. للوشي محمد، "الأخطار المصرفية:"القروض البنكية،تقييم خطورتها والتحكم فيها"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2002.

125. Document interne de la banque non daté.

126. Rapport D'activité ,Banque de l'agriculture et du développement rural Alger 1999.

127. Badr info ;Revue Bimestrielle d'information, n=° 3, juin2002

128. Badr info ;Revue Bimestrielle d'information, n=°3 3, Avril 2003

129. Badr info ;Revue Bimestrielle d'information, n=° 39.

130. مقابلة مع رئيس مصلحة الميزانية بالمديرية العامة للمحاسبة في يوم 19-04-2006

131. Rapports comptable de la banque ;(2002).

132.. Rapports comptable de la banque ;(2003).

133. Rapports comptable e la banque ;(2004).

134. Rapport de l'indicateurs de Gestion de la BADR , (2002)

135. . Rapport de l'indicateurs de Gestion de la BADR ,(2004).